GIEM

مقارعة الوجه القبيح للاستعمار النقدي الفرنسي

البيتكوين أداة الخروج من منطقة الفرنك الإفريقي CFA

Volume No. 110, JULY 2021 - Dhu al-Hijjah, 1442

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الاسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير - مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: بالاقتصاد الإسلامي وعلومه: كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

دعوة لرعاية المجلة أو الإعلان فيها

- رعاية المجلة.
- رعاية كتاب.
- إعلان في المجلة.
- إعلان على الموقع الإلكتروني.

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٨٥٠ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالأرقام

انطلق الموقع في عام ٢٠٠٣ .

أظهرت إحصائيات موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية الالكتروني www.kantakji.com

النتائج التالية :

Month	Unique visitors	Number of visits	Pages	Hits	Bandwidth
Jan 2021	9,300.00	11,440.00	192,554.00	746,802.00	107.97 GB
Feb 2021	7,921.00	10,476.00	168,882.00	659,048.00	77.30 GB
Mar 2021	8,329.00	10,534.00	172,584.00	694,519.00	81.32 GB
Apr 2021	7,228.00	9,173.00	155,305.00	630,514.00	77.52 GB
May 2021	4,930.00	7,544.00	118,539.00	455,972.00	42.86 GB
Total	37,708	49,167	807,864	3,186,855	386.98 GB
Avg	263.69	343.83	5,649.40	22,285.70	2.71

بلغ عدد الزوار يومياً بشكل وسطي فيما مضى من عام ٢٠٢١ دون تكرار ٢٦٣ زائر بمعدل ٣٤٣ زيارة يومياً تصفحوا ٥٦٥٠ صفحة وقاموا بـ ٢٢٢٨٥ نقرة واستهلكوا حزمة خلال تصفحهم بمعدل ٢.٧١ غ.ب .

وقد تفوق الأمريكيون على عدد الزائرين مما يعكس أهمية الموقع كمصدر للمعلومات لهم ثم الجزائر فالمغرب فالصين فمصر والسعودية، ومن أصل أكبر ٢٦ دولة من زوار الموقع هناك ١٦ دولة أجنبية وهذا يشير لأهمية الموقع عالمياً . ويعتبر فارق عدد الصفحات بين أمريكا (١٠٧٠٠٠ صفحة) والدولة التي تليها وهي الجزائر (٢٧٠٠ صفحة) كبير جداً حيث تجاوز ٤٠٠٠٪ .

Locales		Pages	Hits	Bandwidth
United States	us	106,963	325,561	15.04 GB
Algeria	dz	2,632	33,651	8.10 GB
Morocco	ma	745	10,577	1.52 GB
China	cn	620	1,455	90.62 MB
Egypt	eg	533	8,509	1.48 GB
Saudi Arabia	sa	485	8,245	815.07 MB

Jordan	jo	444	6,182	1007.93 MB
Indonesia	id	440	6,020	916.28 MB
Great Britain	gb	404	3,949	720.72 MB
France	fr	388	1,668	206.38 MB
Russian	ru	383	2,994	481.61 MB
Iraq	iq	374	5,140	1.03 GB
Syria	sy	353	2,743	508.38 MB
Turkey	tr	321	4,608	693.47 MB
South Africa	za	300	3,918	674.33 MB
Canada	ca	252	1,085	104.43 MB
Germany	de	227	1,409	181.58 MB
Libya	ly	208	1,384	321.13 MB
Romania	ro	199	1,231	202.45 MB
India	in	150	1,085	138.33 MB
Czech Republic	cz	145	1,037	44.96 MB
Angola	ao	120	1,968	210.77 MB
Kuwait	kw	101	1,453	128.77 MB
Seychelles	sc	98	121	4.56 MB
United Arab Emirates	ae	84	1,539	97.93 MB

كل تلك الإنجازات هي فضل من الله تعالى، ومن ثم بفضل دعم القرّاء والمهتمين.

موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بالأرقام

انطلقت المجلة في شهر ٧ من عام ٢٠١٢.

بلغ عدد متابعي صفحة الفيسبوك الخاصة بالمجلة أكثر من ٣٧٠٠٠ متابع وباقي وسائل التواصل الاجتماعي حوالي ٣٣٠٠٠ متابع بما في ذلك مجموعة المجلة البريدية.

أظهرت إحصائيات موقع المجلة الالكتروني giem.kantakji.com النتائج التالية:

الشهر	عدد الزوار دون تكرار	عدد الزيارات	الصفحات	الضربات	الحزمة (GB)
كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١	8,330	32,543	185,058	231,903	56.97
شباط/ فبراير ٢٠٢١	6,937	36,951	119,840	160,199	89.25
آذار/ مارس ٢٠٢١	7,636	40,292	119,927	173,246	80.90
نيسان/ أبريل ٢٠٢١	5,945	33,937	71,811	111,928	3.06
٢٣ أيار/ مايو ٢٠٢١	3,969	21,165	49,740	72,252	2.10
المجموع	32,817	164,888	546,376	749,528	232.27
الوسطي يوميا	229	1,153	3,821	5,241	1.62

بلغ عدد الزوار يومياً بشكل وسطي فيما مضى من عام ٢٠٢١ هو ٢٣٠ زائر (دون تكرار) بمعدل ١١٥٣ زيارة يومياً تصفحوا ٣٨٢٠ صفحة وقاموا بـ ٥٢٤١ نقرة واستهلكوا حزمة خلال تصفحهم بمعدل ١.٦٢ غ.ب.

وقد تفوق الأمريكيون على عدد الزائرين مما يعكس أهمية الموقع كمصدر للمعلومات لهم ثم روسيا فجزر سيشل فالهند فكوريا الجنوبية وألمانيا، ومن أصل أكبر ٢٦ دولة من زوار الموقع هناك ٢١ دولة أجنبية وهذا يشير لأهمية الموقع عالمياً. ويعتبر فارق عدد الصفحات بين أمريكا (٢٣٣٠٠ صفحة) والدولة التي تليها وهي روسيا (٧٢٠٠ صفحة) كبير جداً حيث تجاوز ٣٠٠٪. وذلك حسب الجدول التالي:

Locales		Pages	Hits	Bandwidth
United States	us	23,294	27,639	891.92 MB
Russian	ru	7,216	7,496	467.53 MB
Seychelles	sc	3,458	3,458	67.12 MB

India	in	1,779	1,858	35.81 MB
South Korea	kr	1,588	1,589	30.52 MB
Germany	de	1,469	1,470	106.34 MB
Turkey	tr	1,344	2,147	37.30 MB
Great Britain	gb	1,074	1,315	27.04 MB
Honduras	hn	1,013	1,013	19.79 MB
Ukraine	ua	995	996	36.71 MB
France	fr	994	1,156	58.30 MB
Algeria	dz	931	7,175	115.93 MB
South Africa	za	601	1,648	26.11 MB
Estonia	ee	454	454	8.73 MB
Romania	ro	374	688	11.86 MB
Sweden	se	334	336	7.80 MB
Chile	cl	315	315	6.92 MB
Indonesia	id	285	890	13.96 MB
Morocco	ma	261	1,818	28.95 MB
Canada	ca	153	300	4.57 MB
Bulgaria	bg	152	152	3.05 MB
China	cn	145	156	3.40 MB
Saudi Arabia	sa	125	861	14.63 MB
Egypt	eg	112	1,153	17.09 MB
Jordan	jo	100	808	10.54 MB
Others		1174	5361	95.81 MB

كل تلك الإنجازات هي فضل من الله تعالى، ومن ثم بفضل دعم القرّاء والمهتمين.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٥

موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالأرقام ٦

موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بالأرقام ٨

فهرس المحتويات ١٠

لوحة رسم: منظر طبيعي ١٢

بريشة محمد حسان السراج

مقارعة الوجه القبيح للاستعمار النقدي الفرنسي ١٣

البيتكوين أداة الخروج من منطقة الفرنك الأفريقي CFA

د. سامر مظهر قنطقجي

كاريكاتير: الصحن المثقوب ٢٣

خالد قطاع

هل يهجر الناس النقود إلى العملات المشفرة؟ اليابان تقترب من معرفة الإجابة ٢٤

إم آي تي تكنولوجي ريفيو

عزيزتي إيران: رسالة عن البيتكوين ٣٠

يمكن لدولة مضطربة للغاية أن تستفيد بقوة من التبني المبكر لمثل هذه التكنولوجيا القوية

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

متطلبات لتحقيق العدل في المعاملات المالية المعاصرة ٣٣

د. نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح

كن جاهزاً عندما يُفسح برنامج التسهيلات الكمية للتشديد الكمي ٤٢

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

الاقتصاد وعولمة التلوث ٤٦

د. بن زارع حياة

أثر تطبيق الشريعة الإسلامية على سلوك المستهلك المسلم ٦٢

فؤاد بيرام فيراتي

شكل الحكم زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٧٣

د . فلاح نجم عبد الله العاني

الاستراتيجية الفاعلة لدثر القيم السلبية ومواجهة خطاب الكراهية..... ٧٥

د . فادي محمد الدحدوح

هل البنوك ذاتية القيادة ستصبح واقعًا؟..... ٧٧

نبيل صبحي أبوزيد

البنوك الإسلامية ودورها في مكافحة جريمة غسيل الأموال..... ٨١

د . فؤاد بن حدو

لماذا لا تحتاج البنوك إلى أموالك لتقديم القروض..... ٩٣

ترجمة : آلاء محمود ديدح

لماذا لا يستطيع الذكاء الاصطناعي حل مشاكل التحيز في الدرجات الائتمانية؟..... ٩٧

إم آي تي تكنولوجي ريفيو

توزيع التكاليف المتغيرة والثابتة بدلالة التكلفة الاجمالية لحفر الآبار والمناجم..... ١٠٢

باستخدام المتتالية (ص)^٢ – ص – ١

أوهاج بابدين عمر

ربط عقدي الإجارة المنتهية بالتمليك والبيع والشراء بمؤشر ليبور في الفقه الإسلامي..... ١٠٦

د . محمد أمين المناسية

هدية العدد : كتاب التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع : رؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص..... ١١٩

الدكتورة بن زارع حياة

لوحة مرسم : منظر طبيعي

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

مقارعة الوجه القبيح للاستعمار النقدي الفرنسي

البيتكوين أداة الخروج من منطقة الفرنك الأفريقي CFA[1]

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

حذّر رسول الله صلى الله عليه وسلم من فقدان الأمة السيطرة على نقدها وتشويه وظائفه بالمنظور الكلي؛ بقوله: **(تعس عبد الدينار وعبد الدرهم)**؛ فلابد للأمة من السيطرة على نقدها حتى لا تقع فريسة العبودية للغير. أما بالمنظور الجزئي فلا يصح أن يجمع الإنسان المال دون ضابط؛ لأن شريعة الإسلام أوجدت ضوابط عامة لكسبه ولصرفه؛ فلا ينصرف الناس لتحصيل المال مهما كان الثمن.

كل ذلك لإبقاء وظيفة النقد ضمن النافع المفيد.

فرنك المجتمع المالي الأفريقي CFA أو سيفا، هو فرنك الجماعة المالية لأفريقيا، مرتبط كليًا بالفرنك الفرنسي بنسبة ١ إلى ٥٠، وبعد ١٢ يناير ١٩٩٤ بنسبة ١ إلى ١٠٠ إثر اجتماع بين مسؤولين فرنسيين ونظرائهم الأفارقة في داكار. ليستيقظ بعد ذلك ١٨٠ مليون أفريقي في صباح اليوم التالي، وقد فقدوا نصف مدخراتهم بأمر من قوة أجنبية مقرها على بعد ٥٠٠٠ كيلومتر، قوة نقدية مدعومة بقوى عسكرية وبعض المستفيدين المحليين؛ وبالرغم من تغير رؤساء تلك الدول عبر عقود، إلا أن الترتيبات المالية لم تتغير ولا يُسمح لهم بتغييره. **إنه الاستعمار النقدي.**

بدأت الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية في التفكك؛ لتخسر الهند الصينية، ثم سوريا ولبنان وشمال إفريقيا. وبقيت متمسكة بغرب ووسط إفريقيا؛ التي وفرت لها القوة البشرية العسكرية خلال الحربين

[1] مقتبس ومترجم بتصرف من مقال:
ALEX GLADSTEIN, FIGHTING MONETARY COLONIALISM WITH OPEN-SOURCE CODE, The Bitcoin Magazine, JUN 23, 2021, Link

العالميتين، حيث تقدم لها الموارد الطبيعية؛ كاليورانيوم والكاكاو والأخشاب وخامات الألمنيوم، مما أغنى الامبراطورية ومدَّ في عمرها.

ومع اقتراب عام ١٩٦٠، فككت أوروبا ارتباطها بإفريقيا بعد عقود من النهب، أما فرنسا فأدركت أن بإمكانها الحصول على كعكتها، بالتنازل عن سيطرتها السياسية مع الاحتفاظ على سيطرتها النقدية.

لا يزال هذا الإرث قائمًا حتى اليوم في ١٥ دولة تتحدث الفرنسية وتستخدم عملة تسيطر عليها فرنسا، هي: السنغال، مالي، ساحل العاج، غينيا بيساو، توغو، بنين، بوركينا فاسو، النيجر، الكاميرون، تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، الجابون، غينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو وجزر القمر. ولا يزال الفرنسيون حتى الآن يمارسون سيطرتهم النقدية على أكثر من ٢،٥ مليون كيلومتر مربع من الأراضي الأفريقية بينما لا تتجاوز مساحة فرنسا النصف مليون كيلومتر بقليل، كان عدد سكان فرنسا في عام ١٩٦٠ حوالي ٤٠ مليون نسمة، مقابل ٣٠ مليون نسمة في منطقة CFA، واليوم صار عدد سكان فرنسا ٦٧ مليون مقابل ١٨٣ مليونًا في منطقة CFA.

الفصل العنصري النقدي

تحتفظ فرنسا بمصيرها المالي في يدها، أما المصير المالي لدول CFA فقد تلاعبت به فرنسا بشكل مسيء.

- تم تقييم فرنك CFA في عام ١٩٤٥ بقيمة ١.٧ فرنك فرنسي، وتم تعزيزه إلى ٢ فرنك فرنسي عام ١٩٤٨، وعندما رُبط الفرنك الفرنسي باليورو نهاية التسعينيات، كان يساوي ٠.٠١ فرنك فرنسي، وهذا تخفيض بنسبة ٩٩.٥٪ لقيمة CFA. ومع كل تخفيض تزداد قوة فرنسا الشرائية مقابل زيادة قيمة مستوردات مستعمراتها من السلع الحيوية.
- تخدم ثلاثة بنوك مركزية دول CFA15، هي البنك المركزي لدول غرب إفريقيا BCEAO، وبنك دول إفريقيا الوسطى BEAC، والبنك المركزي لجزر القمر Centrale des Comores BCC. تحتفظ هذه البنوك المركزية باحتياطيات النقد الأجنبي – أي مدخراتها الوطنية – للدول الفردية في منطقتها، مقابل إيداع ٥٠٪ منها لدى الخزانة الفرنسية باستمرار. وهذا الرقم رغم ارتفاعه، فهو نتيجة مفاوضات تاريخية حيث كان الاحتفاظ بنسبة ١٠٠٪ من احتياطياتها في فرنسا.

- ليس لدول CFA سلطة على احتياطياتها في الخارج؛ ولا يعلمون كيف يتم إنفاقها؛ بينما تعرف فرنسا كيف تُنفق أموال كل دولة من دول CFA، وتدير حسابات كل بلد من خلال البنوك المركزية الثلاثة.
- تُصنِّع فرنسا العملات الورقية والمعدنية المتداولة في دول CFA، وتتقاضى ٤٥ مليون يورو سنويًا مقابل هذه الخدمة، كما تمتلك ٩٠٪ من احتياطي ذهب CFA الذي يقدر بحوالي ٣٦،٥ طنًا.

إذًا تطورت آليات نظام CFA دون تغيير في وظائفه الأساسية وطرق الاستغلال؛ فبقي استنزاف موارد دول CFA لصالح الدول الغنية، دون أن تستثمر الدول الغنية إيراداتها في تلك الدول الفقيرة، وتغيّر شكل هذا الاستغلال إلى وسائل أكثر تعقيداً وأقل وضوحًا للحفاظ على العبودية السياسية والاقتصادية.

يمنح نظام CFA الحكومة الفرنسية عدة مزايا:

١. الاحتفاظ بالاحتياطيات لاستخدامها وفق تقديراتها؛
٢. أسواق كبيرة للصادرات باهظة الثمن مقابل واردات رخيصة؛
٣. القدرة على شراء المعادن الاستراتيجية بعملتها المحلية دون استنزاف احتياطياتها؛
٤. قروض مواتية عندما تكون دول CFA في حالة ائتمان، بمعدلات فائدة مواتية عندما تكون مدينة، ويتجاوز معدل التضخم الفرنسي معدل فائدة القرض، وبذلك تجبر فرنسا دول CFA على دفع رسوم مقابل تخزين احتياطياتهم لديها.
٥. قروض مزدوجة، حيث تقترض دول CFA الأموال من فرنسا، وبسبب تشوه ظروف الاقتصاد الكلي، فليس أمامها إلا أن تتعاقد مع الشركات الفرنسية؛ ليعود أصل القرض مباشرة لفرنسا وتبقى دول CFA مثقلة بأصل الدين وفوائده.
٦. يمكن للشركات بيع فرنك CFA مقابل اليورو بسهولة، بينما لا يمكن لمواطني CFA استبدال الفرنك خارج منطقة البنك المركزي.

إن مؤدى هذا النظام إعادة التدوير، حيث يبيع مصدرو CFA موادهم الخام إلى فرنسا، ويتم جمع جزء من عائداتها من قبل البنك المركزي الإقليمي وإعادة استثمارها في ديون الامبراطورية من خلال ديون الحكومة الفرنسية أو الأوروبية.

الميثاق الاستعماري والقمع النقدي

يتمثل القمع النقدي بإجبار فرنسا لدول CFA على الاحتفاظ بكمية ضخمة من الاحتياطيات في الخزائن الفرنسية، مما يمنع الأفارقة من خلق الائتمان المحلي، لينتهي الأمر بالبنوك المركزية الإقليمية بإقراض القليل جداً بمعدلات عالية جداً، وذلك بدل إقراض المزيد بمعدلات منخفضة، وينتهي الأمر بدول CFA بشراء ديون فرنسية أو أوروبية باحتياطياتها الاستراتيجية.

والجزء الأكثر إثارة للدهشة هو الامتياز الخاص أو حق الشفعة على الواردات والصادرات؛ فمنتج القطن في مالي، يعرض بضائعه على فرنسا، قبل أن يذهب إلى الأسواق الدولية. وإذا رغبت بينين إنشاء مشروع بنية تحتية جديد، فلابد من التفكير بالعطاءات الفرنسية قبل غيرها. وهذا معناه أن فرنسا قادرة على الوصول إلى سلع أرخص من السوق من مستعمراتها السابقة، وبيع سلعها وخدماتها بأسعار أعلى من السوق. وهذا استمرار للميثاق الاستعماري، الذي يقوم على أربعة مبادئ أساسية:

- حرمان دول CFA من التصنيع، والاكتفاء بتزويد فرنسا بالخام الذي تحوله إلى منتجات نهائية.
- إعادة بيع المنتجات النهائية لدول CFA؛ كاحتكار للصادرات والواردات الاستعمارية؛
- احتكار شحن المنتجات الاستعمارية إلى الخارج؛
- منح الأفضليات التجارية لمنتجات المستعمرات.

منح نظام CFA صبغة الثقافة الإفريقية شكلا، فسمح بطبع صور النباتات والحيوانات الأفريقية على عملاتها، كما وطنت البنوك المركزية في داكار وياوندي وموروني. لكن الأوراق النقدية لا تزال تُصنّع في فرنسا، وتدار حسابات عملياتها هناك، ولا يزال المسؤولون الفرنسيون أعضاء في مجالس إدارة البنوك المركزية الإقليمية ولديهم حق النقض (الفيتو)، وعليه فلكل مواطن من الغابون موظف فرنسي يتخذ القرارات نيابة عنه. تماماً كما لو أن البنك المركزي الأوروبي أو الاحتياطي الفيدرالي لديهم يابانيين أو روس يتخذون قرارات لصالح الأوروبيين والأمريكيين.

وتسيطر فرنسا على التعليم والثقافة؛ فمثلا، يقدم البنك الدولي ١٣٠ مليون دولار سنوياً لدعم البلدان الفرنكوفونية لدفع ثمن كتب مدارسهم العامة، وبما أن ٩٠٪ من هذه الكتب مطبوعة في فرنسا، فإن الأموال تذهب مباشرة من البنك الدولي إلى فرنسا، وبذلك تمارس فرنسا غسيلاً للأموال إلى جانب غسيل

للمخ من خلال سيطرتها على الكتب الدراسية وما فيها من تركيز على أمجاد الثقافة الفرنسية دون غيرها. وفرض نشر اللغة الفرنسية ودعم الوسائل اللازمة لذلك.

لقد عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تاريخيًا بالتنسيق مع فرنسا لتثبيت نظام CFA، ونادراً ما أُنتقدت طبيعة هذا النظام الاستغلالية. وكجزء من نظام بريتون وودز يقود الأمريكيون البنك الدولي، ويقود الأوروبيون صندوق النقد الدولي؛ وغالبًا ما تشغل منصب مدير عام صندوق النقد الدولي مسؤولة فرنسية، – هي كريستين لاغارد حاليا –، وقد ساعد صندوق النقد الدولي فرنسا على مر السنين، في الضغط على دول الاتحاد المالي الأفريقي لمتابعة سياساتها المرغوبة. مثال ذلك: لم ترغب ساحل العاج في أوائل التسعينيات خفض قيمة عملتها، لكن الفرنسيين دفعوا لأجل هذا التغيير، فرفض صندوق النقد الدولي في نهاية عام ١٩٩١ مواصلة إقراض المال لساحل العاج، وعرض على البلاد خيارين: إما أن تسدد الديون المتعاقد عليها مع الصندوق، أو أن تخفض قيمة عملتها، وفعلا خضعت ساحل العاج ودول الاتحاد المالي الإفريقي ووافقوا على تخفيض قيمة العملة بعد ثلاث سنوات.

لذلك تعاني الدول الأفريقية عموما ودول CFA من الاستغلال الذي يُضرّ بمصالحها؛ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب التضخم مقوماً بالدولار كالآتي:

- ساحل العاج: ١٧٠٠ دولار، مقارنة بـ ٢٥٠٠ دولار في أواخر السبعينيات.
- السنغال: لم يتجاوز نصيب الفرد ما بلغه في الستينيات حتى عام ٢٠١٧.
- الغابون: تم تسجيل أعلى متوسط دخل في عام ١٩٧٦، بأقل بقليل من ٢٠٠٠٠ دولار، وبعد أربعين عاماً، تقلّص بمقدار النصف.
- غينيا بيساو: انضمت إلى نظام CFA في عام ١٩٩٧، وهو العام الذي سجلت فيه ذروة متوسط دخلها، لكن بعد ١٩ عاماً، انخفض دخلها بنسبة ٢٠٪.

لقد دعمت فرنسا الطغاة في منطقة CFA خلال ستة عقود ماضية بما يناقض ادعاءاتها بقيم كالحرية، والمساواة، والإخاء؛ فنفذت بين عامي ١٩٦٠–١٩٩١ ما يقرب من ٤٠ تدخلاً عسكريًا في ١٦ دولة للدفاع عن مصالحها. ويحظى كل طاغية ناجح في إفريقيا الفرنكوفونية بالدعم الكامل. وكلما حدث انقلاب على الديمقراطية، دعم الفرنسيون الانقلابيين ما داموا ودودين لنظام الاتحاد المالي الإفريقي، وأي شخص لديه ميول معادية للفرنسيين، تأتيه العقوبات أو التهديدات أو الاغتيالات. وكأمثلة على ذلك:

- عندما حاولت غينيا في عام ١٩٥٨، المطالبة باستقلالها النقدي، وحسب الواشنطن بوست، انسحب الفرنسيون من غينيا آخذين معهم كل ما في وسعهم؛ حيث فكّوا المصابيح الكهربائية، وأزالوا مخططات خطوط أنابيب الصرف الصحي في العاصمة كوناكري، وأحرقوا الأدوية. ولزعزعة الاستقرار، أطلق الفرنسيون عملية (برسيل)، فزورت المخابرات الفرنسية كميات ضخمة من الأوراق النقدية الغينية الجديدة ثم ضخوها في البلاد. فانهار الاقتصاد الغيني، وتحطمت آمال البلاد الديمقراطية جنبًا إلى جنب مع مواردها المالية وخضعت لحكم وحشي دام ٢٦ عامًا.
- عندما أعلن (موديبو كيتا) في يونيو ١٩٦٢، استقلال مالي وأنها ستغادر منطقة CFA لسك عملتها الخاصة. أُطيح به بانقلاب عسكري عام ١٩٦٨. لتعود ثانية إلى منطقة CFA، ففرض الفرنسيون تخفيضين لقيمة الفرنك المالي كشرط لإعادة العمل، ولم يسمحوا بعودتها حتى ١٩٨٤.
- عندما طلب رئيس النيجر (حماني ديوري) في عام ١٩٦٩، ترتيبًا أكثر مرونة، لتتمتع باستقلال نقدي أكبر، رفض الفرنسيون، وهددوه بوقف دفع ثمن اليورانيوم الذي كانوا يحصدونه من مناجم الصحراء والذي يمنح فرنسا استقلال الطاقة من خلال الطاقة النووية. ثم بعد ست سنوات، أطاح الجنرال (سيني كونتشي) بحكومة (ديوري) قبل ثلاثة أيام من الاجتماع المخطط لإعادة التفاوض بشأن سعر اليورانيوم النيجيري.
- عندما سئل القائد العسكري الثوري (توماس سانكارا) من بوركينا فاسو، في عام ١٩٨٥: أليس فرنك CFA سلاحًا للهيمنة على إفريقيا؟ اغتيل بعد ذلك بعامين على يد صديقه (بليز كومباوري)، الذي استولى على السلطة حتى عام ٢٠١٤.
- حاول أول زعيم لتوغو بعد الاستعمار (سيلفانوس أوليمبيو) في ديسمبر ١٩٦٢، إنشاء بنك مركزي وفرنك توغولي. لكنه اغتيل قبل يومين من موعد مغادرة توغو للاتحاد، وتقلّد مرتكب الجريمة السلطة ليحكم أكثر من خمسة عقود حتى وفاته في ٢٠٠٥، ومازال ابنه يحكم حتى الآن.

حركات مناهضة CFA

بدأت حركة المناهضة تكتسب مزيداً من القوة بفضل شيوع الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي، فتمكن الناس من التجمع والتنظيم بطريقة لا مركزية ضمن جهد إقليمي.

سادت فكرة عملة موحدة لدول مجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية (إيكواس)، تشمل نيجيريا وغانا. وحاول الفرنسيون اختطاف هذه الخطة، معتبرين أنها وسيلة توسيع إمبراطوريتهم المالية. فحاولت إدارة (ماكرون) إعادة تسمية فرنك CFA بـ ECO كاستمرار للنظام المالي الاستعماري الفرنسي؛ فتراجعت نيجيريا وغانا عن ECO. وتابعت البلدان التي يديرها البنك المركزي BCEAO الطريق نحو التحول إلى هذه العملة بحلول عام ٢٠٢٧؛ لكن سيبقى للفرنسيين القدرة على التحكم.

إن الفرنسيين ليسوا أذكياء كفاية ففكرة إنشاء فرنك CFA اقتبسوها من العملة المستخدمة من قبل المحتلين النازيين لفرنسا؛ عندما أنشأت ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية عملة وطنية لمستعمراتها الفرنسية لتتحكم في الواردات والصادرات باستخدام رافعة مالية واحدة، وعند انتهاء الحرب واستعادة الفرنسيين لحريتهم، طبقوا النموذج نفسه على مستعمراتهم؛ فصارت فرنسا تطبع CFA وتشتري به سلعًا حيوية من مستعمراتها السابقة، بينما أوجبت على أهل تلك البلاد العمل لكسب تلك الاحتياطيات.

نموذج السنغال لتبني البيتكوين:

عندما تم تخفيض قيمة فرنك CFA في عام ١٩٩٤ دُمرت المدخرات ومنها مدخرات عائلة السنغالي Fodé Diop[1]، الذي أدرك أهمية المال واللغة؛ عندما استمع لمقطع فيديو للدكتور الشيخ (أنتا ديوب)، العالم والمؤرخ السنغالي، وهو يتحدث عن المال واللغة كأداتين للسيطرة على عقول الناس وسبل عيشه، وفهم بأن عملة بلده هي آلية للسيطرة؛ فالفرنسيون يطبعون ويتحكمون في الأموال من خلال حسابات عمليات كل بلد، ويملكون كل البيانات، ويعرفون كل فاسد، ومن يشتري العقارات في فرنسا وغير ذلك.

تأثر (فودي) عام ٢٠٠٧، عندما عمل في لاس فيغاس في مجال التكنولوجيا باختراع iPhone. وبات يتساءل: كيف نحصل على مدفوعات محلية ضمن تطبيقات الآيفون، ليتمكن الأشخاص الذين ليس لديهم حسابات مصرفية وبطاقات ائتمان استخدام الأموال عبر الهاتف المحمول؟

[1] فودي ديوب، رائد أعمال ومطور و cypherpunk. وهو منظم لقاءات مطوري Bitcoin في داكار، السنغال.

قرأ (فودي) ورقة (ساتوشي ناكاموتو)[1]عن البيتكوين، ومنذ ذلك الوقت فكر بأن لديه **سلاحًا لمقاومة الاضطهاد والاستعمار النقدي للخروج من سيطرة الحكومات على أموال الشعب**. وأنه لن يكون لفرنسا الحق أو القدرة على طباعة أموال الشعب السنغالي والسيطرة عليها بعد الآن. كان يؤمن بالتزاوج بين الهاتف الذكي والبيتكوين كأداة تمكين رائعة؛ وقد عمل في شركات ناشئة في مجال الرقمنة على مدى سنوات، وانضم لمعسكر تدريب على التشفير عام ٢٠١٧، وانخرط في مجال العملات المشفرة.

إن التحويلات مصدر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي للعديد من دول CFA، وحسب بيانات البنك الدولي، اعتمد الناتج المحلي الإجمالي على التحويلات بنسبة ١٤.٥٪ لجزر القمر، و ١٠.٧٪ للسنغال، و ٩.٨٪ لغينيا بيساو، و ٨.٤٪ لتوغو، و ٦٪ لمالي. ويبلغ متوسط تكلفة إرسال تحويل ٢٠٠ دولار إلى جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا ٨٪، ومتوسط تكلفة إرسال ٥٠٠ دولار هو ٩٪. بينما تنخفض خدمات التحويلات القائمة على Bitcoin لأقل من ١٪، لتشكل ٠.٥٪ إلى ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول CFA. فإذا قُدّر ما يتم إرساله بـ ٧٠٠ مليار دولار سنويًا إلى منطقة CFA؛ فهذا سيوفر ٣٠–٤٠ مليار دولار، وهو ما يعادل إنفاق الولايات المتحدة على المساعدات الخارجية سنويًا.

لكن كيف سيشارك السنغاليون النظام المالي العالمي؟

سيتخطون البنوك بالتوجه مباشرة إلى البيتكوين؛ بالطريقة نفسها التي تخطى الناس بها الخطوط الأرضية بتوجههم مباشرة إلى الهواتف المحمولة. ويعتقد (فودي) أنه عندما يتعامل الناس بالبيتكوين، فسيبدأون بالادخار. واستشهد بما حدث في السلفادور؛ حيث وقف في قاعة المؤتمرات في ميامي – في وقت سابق من شهر حزيران ٢٠٢١ – وهو يستمع إلى مؤسس Strike Jack Mallers[2] معلنًا أن بلدًا قد أضاف عملة البيتكوين كعملة قانونية، فما بدأ **كمخزن للقيمة، يتطور الآن إلى وسيط للتبادل**.

إن لدى السلفادور بعض أوجه التشابه مع بلدان منطقة CFA؛ فهي دولة فقيرة، وعملتها مثبتة بعملة أجنبية، وتعتمد على الواردات، وقاعدتها التصديرية ضعيفة، وسياستها النقدية تسيطر عليها قوة

[1] ساتوشي ناكاموتو هو اسم مستعار، يستخدمه الشخص أو الأشخاص الذين طوروا البيتكوين، وقاموا بتأليف ورقته البيضاء، وأنشأوا البَرنامج المرجعي الأصليّ للبيتكوين ونشروه. وكجزء من تنفيذ العملية ابتكر ناكاموتو أول قاعدة بيانات سلسلة الكتل.

[2] Jack Mallers' payments company Strike is letting its U.S. customers buy and sell bitcoin for almost zero transaction fees, going head-to-head…, Link.

خارجية، و ٧٠٪ من البلاد لا تتعامل مع البنوك، و ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يعتمد على التحويلات.

وبناء عليه؛ فإذا كان من الممكن أن يكون خياراً جيداً بالنسبة لهم، فربما يكون مناسبًا لنا؛ رغم العقبات الكبيرة. فهل سينشأ مجتمع بيتكوين بيتش في السنغال؟ قال (فودي): نعم، وهذا هو سبب عودته، وسعيه لإدارة اللقاءات، وجمع التبرعات وإنشاء نسخة من راديو أوروبا الحرة لنشر الثقافة المعززة. وهو يعلم تماما أنه سيكون من الصعب الحصول على البيتكوين في السنغال، بسبب النفوذ الفرنسي، الذين لن يخرجوا من البلاد دون قتال، فديمقراطية كفرنسا لديها وجه قبيح، والناس لن تسترد حريتها، إلا باستخدام (كود مفتوح المصدر).

إن عملة البيتكوين؛ هي تغيير للحياة. فإن لم يكن لدينا من قبل نظام يمكن من خلاله سك النقود بطريقة لا مركزية. فاليوم لدينا مثل هذا. إنه حلٌ لمن هم في أمس الحاجة إليه. ولأول مرة، لدينا أداة قوية للرد على القمع. قد لا يكون الأمر مثاليًا، لكن يجب علينا استخدام الأدوات التي لدينا للقتال من أجل الناس دون انتظار من يساعدنا.

فصل المال عن الدولة

إن الأموال مدفونة تحت أقدام حركات حقوق الإنسان العالمية، لا تناقش ذلك في مؤتمراتها، وقليلا ما يتداوله النشطاء. وإن سألت عن نظم استبداد المال، فستجد قصصاً مذهلة ومأساوية؛ فقد تم شيطنة إريتريا وكوريا الشمالية، وإيجاد تضخم مفرط في زيمبابوي وفنزويلا، ومراقبة الدولة في الصين وهونغ كونغ، وجُمدت المدفوعات في بيلاروسيا ونيجيريا، وأقيمت جدران الحماية الاقتصادية في إيران وفلسطين وسوريا. إنه بدون الحرية المالية، لن تستطيع الحركات والمنظمات غير الحكومية إعالة نفسها؛ فإذا أُغلقت حساباتها المصرفية، وأزيلت أوراقها النقدية من كونها عملة، وخفض حجم الأموال؛ فستكون السلطة محدودة والطغيان مستمر. وسيبقى القمع النقدي خفيًا، لا يتم الحديث عنه في العلن.

لذلك رفع مواطنو CFA في السنوات الأخيرة، وبشكل متزايد؛ شعار رفض الوضع الراهن وعبودية صندوق النقد الدولي، واقترحوا إما عملة إقليمية، يسيطر عليها القادة المحليون، أو أن تنشئ كل دولة من

دول CFA عملتها الخاصة وأن تديرها. لكن الحكم الديكتاتوري المحلي، أو استيلاء قوى أجنبية جديدة كروسيا أو الصين على الوضع يبقى تهديداً قائماً. لذلك يحتاج الناس إلى أموال تكسر الوضع الراهن، أموال يمكنهم السيطرة عليها، ولا يمكن أن تتلاعب بها الحكومات من أي نوع، إذاً إن **الفصل بين المال والدولة جارٍ**. والشيء المؤكد هو مقاومة **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لأية توجهات في هذا الاتجاه**.

قال (هيل هاربر)[1] لصحيفة نيويرك تايمز حول نشاطه بالبيتكوين في مجتمع الأميركيين الأفارقة: بكل بساطة، **لا يمكنهم استعمار البيتكوين**.

وقالت (فريدة نابوريما)[2]: يمثل البيتكوين وللمرة الأولى على الإطلاق **كون المال لا مركزي** بحيث يمكن لأي شخص في العالم الوصول إليه بغض النظر عن لون بشرته أو أيديولوجيته أو جنسيته أو مقدار الثروة أو الماضي الاستعماري. إنها عملة الناس، وربما، يجب أن نطلق على **البيتكوين عملة إنهاء الاستعمار**.

حماة (حماها الله) بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢١ م

[1] فرنسيس هاربر، ممثل تلفزيوني، من الولايات المتحدة الأمريكية، ولد في آيوا، وهو عضوٌ في الحزب الديمقراطي الأمريكي

[2] فريدة بمبا نابوريما ناشطة وكاتبة من توجو تناضل من أجل الديمقراطية في توجو منذ أن كانت مراهقة. عندما كانت في العشرين من عمرها، أسست حركة "Faure Must Go"، داعيةً إلى المقاومة المدنية لصالح الديمقراطية. المنشورة في عام 2014، يشجع كتابها من المقالات La Pression de l'Oppression مقاومة أولئك الذين يتعرضون للاضطهاد.

كاريكاتير: الصحن المثقوب

خالد قطاع
رسام كاريكاتير

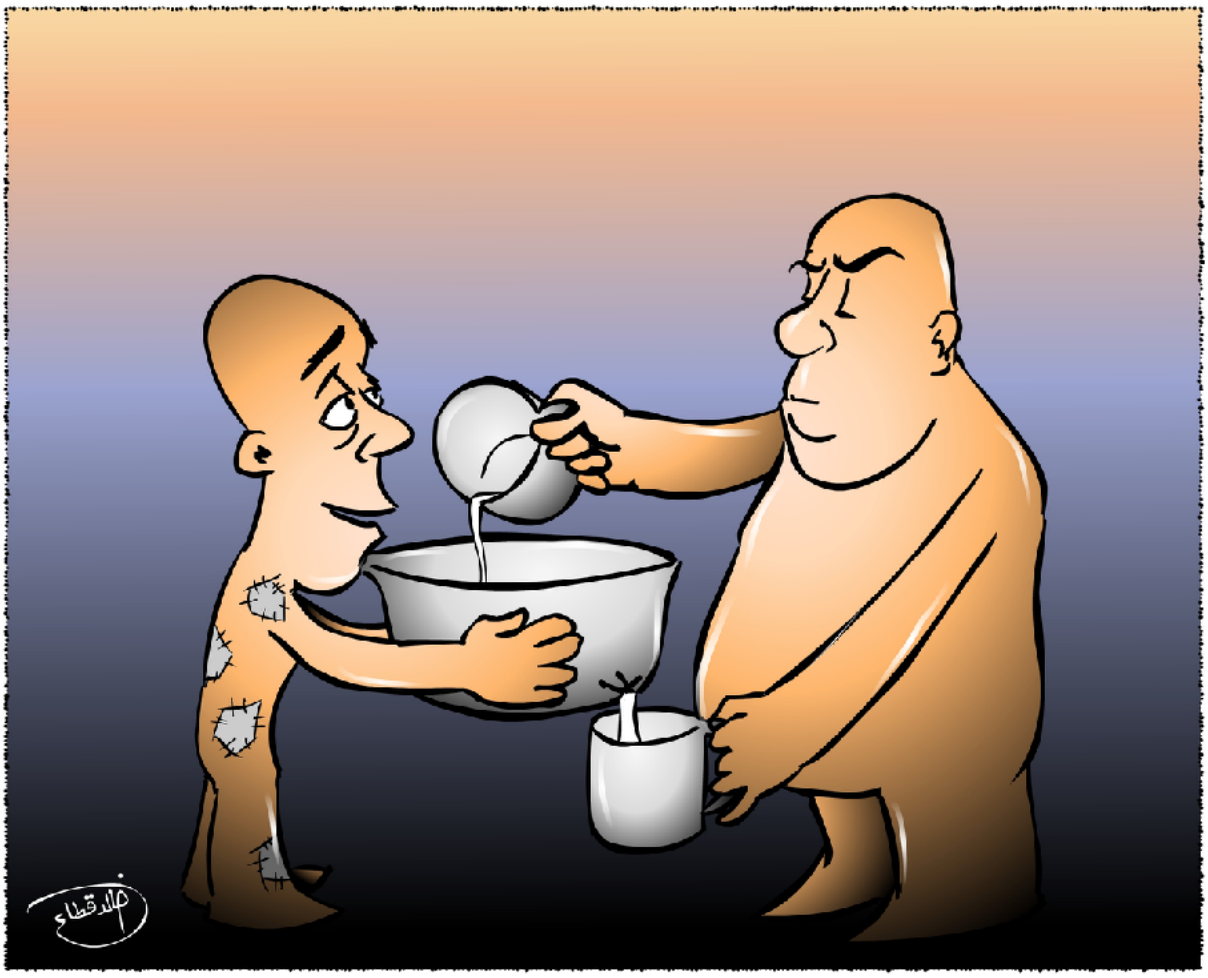

هل يهجر الناس النقود إلى العملات المشفرة؟ اليابان تقترب من معرفة الإجابة

إم آي تي تكنولوجي ريفيو[1]

لدى اليابانيون عادة مكلفة: دفع ثمن الأشياء نقدًا؛ فأغلب عمليات الدفع في ثالث أكبر اقتصاد في العالم تتم عبر البنكنوت والعملات المعدنية. وفي هذا تختلف اليابان عن الصين وكوريا الجنوبية، حيث تهيمن عمليات الدفع الإلكترونية غير النقدية، وكذلك عن الغرب، حيث تُعدّ بطاقات الائتمان والخصم أكثر شيوعًا وانتشارًا.

هذا يعني أن في اليابان الكثير من ماكينات الصراف الآلي، ربما أكثر من ٢٠٠ ألف، فضلاً عن أساطيل من السيارات لنقل النقود. وتكاليف كل هذا تبلغ نحو ١٨ مليار دولار سنويًا، ويتحمل قطاع الأموال أغلب المبلغ.

وفي العام التالي، سوف يهبط على طوكيو مئات الآلاف من الزوار الأجانب – أغلبهم من دول بطاقات الائتمان والدفع الرقمي فيها أساسيان – لحضور الأولمبياد. ومن المتوقع أن ينفقوا مليارات الدولارات أثناء الأولمبياد، لكن نظام اليابان المالي غير مجهز للتعامل معهم. قد تتم خسارة مئات الملايين من الدولارات جراء هذا.

يسعى رئيس وزراء اليابان شينزو آبي أن تكون ٤٠٪ من المدفوعات بدون نقود بحلول عام ٢٠٢٥. وفي أغسطس الماضي أعلنت الحكومة عن خطط بعروض لخصومات ضريبية وإعانات للشركات التي ستتبنى هذا المنهج. وفي حين أن كل شيء من الدفع بالبطاقة الائتمانية إلى نظم قراءة QR يدخل في نطاق هذا التحول، فإن بعض أكبر اللاعبين الماليين في اليابان يعتقدون أن النجاح في إبعاد اليابان عن التعامل النقدي المباشر يكمن في التكنولوجيا التي تدير البيتكوين.

لقد بدأت ميتسوبيشي UFJ المالية MUFG – أكبر مصرف في اليابان والمصرف الخامس في العالم من حيث الأصول – في شراكة مع شركة أكاماي الأميركية للإنترنت، لبناء شبكة مدفوعات للمستهلكين باستخدام البلوك تشين، طوال فترة الأولمبياد. وإذا نجح الأمر، فقد تكون أسرع وأقوى شبكة دفع للمستهلكين حتى الآن. ويزعمون أنهم تمكنوا في الاختبارات من التعامل مع مليون معاملة مالية في

[1] https://technologyreview.ae/هل-يهجر-الناس-النقود-إلى-العملات-المشف/

الثانية الواحدة، مع استغراق كل معاملة ثانيتين أو أقل للتأكيد، فضلاً عن القول بأنه يمكنهم في النهاية تحقيق ١٠ ملايين معاملة في الثانية. (بالمقارنة فإن شبكة فيزا للبطاقات الائتمانية، تتعامل مع عدة آلاف من المعاملات في الثانية. وبيتكوين هي الأبطأ بواقع ٧ معاملات في الثانية، مع إمكانية استغراق كل معاملة ساعة كاملة في التأكيد). تم تصميم النظام للتعامل مع كافة أنواع المدفوعات، من دفع رسوم الطريق السريع إلى الشراء بالبطاقات الائتمانية، وحتى المشتريات من خلال تطبيقات الهواتف الذكية.

ومجموعة ميتسوبيشي المالية التي قامت باختبار نظامها الرقمي ليست الوحيدة التي فعلت ذلك. فمجموعة ميزوهو المالية – وهي شركة قابضة كبيرة – تجري تجارب على تكنولوجيا البلوك تشين منذ عدة سنوات، كجزء من مشروع يُدعى J-Coin وهي تعتزم إصدار عملتها الرقمية الخاصة بها للدفع في مشتريات التجزئة في مارس. وتقول شركة إس بي آي القابضة وهي شركة خدمات مالية كبرى، إنها تقوم ببناء عملتها الخاصة والمخصصة لسداد مدفوعات التجزئة، وتُسمى S Coin.

ونقطة الانطلاق في تقدير كل هذه الشركات هي أن المجتمع الياباني قد أصبح على استعداد لبدء استخدام النقود الرقمية. فالعملات المشفرة قد ذاع صيتها في اليابان منذ سنوات، والمنظمون الماليون في اليابان يعرفون عن البلوك تشين أكثر مما يعرف المنظمين في أي مكان آخر في العالم. ومع ضغوط الحكومة من أجل التحول إلى التعاملات غير المالية، وفي ظل وجود منافسة قليلة من البطاقات الائتمانية وأشكال الدفع الإلكتروني الأخرى، فمن الممكن أن تحقق اليابان قفزة كبيرة في تكنولوجيا الدفع الإلكتروني، متجاوزة شبكات الدفع الإلكتروني المستخدمة حاليًا، بحيث تنتقل مباشرة إلى تكنولوجيا البلوك تشين.

إذا نجحت التجربة، فقد تُعاد صياغة الاقتصاد الياباني. فكل شيء من المعاملات المالية الضخمة بين البنوك، إلى مشتريات المستهلكين الصغيرة، قد يتم بدون أي تأخير، وبجزء قليل من التكلفة الحالية. فحتى بطاقات الائتمان قد تكون بطيئة ومكلفة بالمقارنة.

وأثناء هذه العملية، سوف تصبح اليابان أكبر حاضنة اختبار في العالم لفكرة قائمة منذ عشر سنوات، ومفادها إمكانية استخدام العملات المشفرة وشبكات الكمبيوتر في خلق نوع إلكتروني من النقود. وقد تستعيد اليابان موقعها كقائد عالمي في قطاعي المال والتكنولوجيا معًا، وهي المكانة التي حُرمت منها لعقود.

لكن قصة الوصول إلى هذه اللحظة تبدأ بكارثة.

ميراث ماونت جوكس

في زمن بعيد موغل في القدم بحسابات العملة المشفرة، أي بين ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١٤، كانت ماونت جوكس في طوكيو هي المنصة الإلكترونية العالمية لشراء وتجارة البيتكوين. وفي ٢٠١٣ كانت نسبة ٧٠٪ من معاملات البيتكوين تتم عبرها. لذا عندما ربح الهاكرز ٤٥٠ مليون دولار من البيتكوين ما أدى لانهيار العملية، أحس العالم أجمع بتداعيات هذه الصدمة.

وكانت الكارثة مؤلمة بصفة خاصة لليابان، كما تتذكر آيا مياغوتشي، التي كانت تعمل لصالح كراكن وقتها، وهي شركة تبادل مالي أميركية من المنافسين القليلين لماونت جوكس: أغلب الناس لم يكونوا يعرفون أي شيء عن البيتكوين. عندما وصلت أنباء الانهيار، أحس الكثيرون في اليابان بالذعر، وهاجم الإعلام الياباني العملات المشفرة.

أقلق هذا مياغوتشي كثيراً، وهي يابانية انتقلت إلى الولايات المتحدة قبل ١٠ سنوات وترأس الآن مؤسسة إيثيريوم. قالت: اعتقدت أن النظام بالكامل معرض للخطر دون توفر ما يكفي من معلومات وتعليم. وأحست بواجبها بأن توعي المنظمين والمستثمرين والجمهور بشأن العملات المشفرة والبلوك تشين.

وبعد شهور قليلة من انهيار ماونت جوكس، قابلت مياغوتشي مينيوكي فوكودا، وهو مشرّع نافذ في الحزب الحام الياباني حصل على وظيفة تبين كيفية تنظيم هذه التكنولوجيا. وقد أدهشها كثيراً بُعد نظره، حيث قالت: رأى أن هذه التكنولوجيا ستقدم ميزة تنافسية كبيرة لليابان. بل لقد تحدثنا حتى عن كيف يمكننا استخدام العملات المشفرة لصالح أولمبياد طوكيو ٢٠٢٠.

ولم يكن فوكودا يتحرك في فراغ. ففي أواخر التسعينيات ومطلع الألفية، كانت صناعة التقنية اليابانية – التي كانت مبعث إعجاب العالم – قد فقدت أنصبة كبيرة في السوق العالمية أمام الشركات الأجنبية المنافسة، لا سيما في كوريا الجنوبية والصين. وراحت الحكومة تبحث عن صناعات جديدة تنافس فيها اليابان. وتسلط اهتمام صناع السياسات بصورة خاصة على كيف تخلفت اليابان عن الصين في مجال التقنية المالية، على حد قول توماس جلوكسمان، وهو موظف سابق في ماونت جوكس يدير حالياً الشراكات الآسيوية لصالح شركة ديجينيكس وهي شركة استشارات في هونغ كونغ تركز على تكنولوجيا البلوك تشين.

قرر فوكودا ألا يرفض العملات المشفرة بعد انهيار ماونت جوكس. وبدلاً من وضع قواعد جديدة لتقنيات البلوك تشين، هيأت الحكومة منظمة تقودها صناعة البلوك تشين وتنظم نفسها ذاتيًا. وفي النهاية، افتتحت اليابان أول جهة منح تراخيص في العالم للمعاملات الخاصة بالعملات المشفرة (وما زالت الوحيدة) وقد بدأ عملها في أبريل ٢٠١٧.

وكانت السلطات أقل تسامحًا بعد نهب الهاكرز نصف مليار دولار في يناير ٢٠١٨، من كوين–تشيك وهي جهة معاملات غير مرخصة تعمل بإعفاء. فتحت هيئة الخدمات المالية اليابانية تحقيقات في المعاملات بالعملة الرقمية في اليابان وأمرت العديد من جهات التعامل بتصليح بعض الممارسات الأمنية المشبوهة لديها. وشدد المنظمون من شروط منح التراخيص، وأبطأوا الموافقات على التراخيص الجديدة حتى توقفت تمامًا. وشركة كوين–تشيك الخاضعة لإدارة جديدة حاليًا، حصلت على رخصتها أخيرا هذا الشهر.

يُعد تنظيم العملات المشفرة دون عرقلة الابتكار تحدٍّ يواجه الكثير من الحكومات. لكن يبدو أن اليابان قد توصلت إلى التوازن المثالي في هذه العملية. فبعد واقعة كوين–تشيك قامت هيئة الخدمات المالية اليابانية بدراسة مدققة لكل ما يتعلق بالعملات المشفرة والأمن السيبراني وأصبحت على وعي كبير، أكبر من الكثير من الاستشاريين في هذا القطاع، على حد قول أوكي ماتسوموتو، رئيس مجلس إدارة ومدير مونيكس، المالك الجديد لكوين تشيك. وكما هو الحال في موضوع ماونت جوكس، حوّلت الحكومة واقعة قرصنة كوين–تشيك إلى لحظة للتعلم والاستفادة.

اختراع النقد المشفر

هناك سبب إضافي آخر على الأقل للاعتقاد بأن النقد القائم على البلوكتشين قد ينجح في اليابان: المستثمرون المعنيون بالمستهلكين يحبون العملات المشفرة بالفعل.

تنبع هذه المحبة على ما يبدو من تشابه الموضوع مع التجارة في العملات الأجنبية. فالتجار اليابانيون هم أكثر من نصف المتّجرين في العالم في سوق العملات الأجنبية. وفي الآونة الأخيرة، توسعوا إلى تجارة العملات المشفرة، حيث استفادوا من سوق التبادل اليابانية الكبيرة. ومن الصعب تحديد سوق المعاملات اليابانية في العملات المشفرة بشكل دقيق، لكنها أصبحت أكبر سوق في آسيا منذ شددت الصين من

تنظيم الإتجار في ٢٠١٧ . ويقول المحللون في دويتش بنك أن مستثمري اليابان في قطاع التجزئة هم سبب كبير لارتفاع أسعار بيتكوين الكبير إلى نحو ٢٠ ألف دولار في أواخر ٢٠١٧ .

بالطبع فإن تجارة العملات المشفرة منتشرة في عدد من الدول، لكنها لا تُستخدم في مدفوعات التجزئة الصغيرة بنفس القدر في أي مكان آخر. لماذا تختلف اليابان؟ قطاع التجزئة بها لا يعتمد على تكنولوجيا متطورة، فأغلب المتاجر لا تقبل بطاقات الائتمان . وللتسوق عبر الإنترنت، يطبع الناس باركود في البيت ويأخذوه معهم إلى متجر، حيث يدفعون نقداً .

وعلى الجانب الآخر، فاليابانيون لا يرفضون المدفوعات الإلكترونية من حيث المبدأ . فالبطاقات مسبقة الدفع مثل سويكا التي تباع من قبل شركات القطارات الكبرى في اليابان، ذائعة الصيت . وتقبل محلات البقالة بطاقات سويكا أيضاً . وقد أعرب أندي شامبان من شركة أكاماي عن اعتقاده بأن اللحظة مناسبة لإنهاء اليابان حبها الطويل للبنكنوت والعملات، وقال : إنه مجتمع تكنولوجي استثنائي، وهو مجتمع مهتم بالتعاملات الرقمية . ونظراً لدفع الحكومة باتجاه المعاملات المالية بدون نقود، فهي فرصة استثنائية في لحظة استثنائية .

لكن حتى إذا كان هذا هو السيناريو المنتظر، فلماذا البلوكتشين؟ في الوقت الحالي تميل العملات المشفرة للسيولة ما لم تكن مدعومة بعملة في حساب مصرفي . ومن الصعب استخدامها وإبقائها آمنة من الهاكرز، ومعاملات البلوك تشين التي يتبين أنها بها تزوير أو خداع لا يمكن الرجوع عنها . وقد تمثل خدمات الغير، مثل شركات الصرافة والسمسرة في العملة مشكلات كبرى، كما حدث في حادثي ماونت جوكس وكوين–تشيك . والبلوك تشين الأكثر انتشاراً بطيئة وتتطلب كتلة كبيرة من طاقة الحاسب لتأمينها، وهو ما يعني أنها لها بصمة كربونية كبيرة .

يمكن للنظام الذي تبنيه المصارف اليابانية أن يغير من هذا . فبلوكتشين مؤسسة ميتسوبيشي المالية سوف يدور باستخدام سيرفرات أكاماي . فالشركة ماهرة في بناء الخوارزميات اللازمة لتقديم محتوى الإنترنت للمستخدمين عبر العالم، وهذا هو نشاطها الأساسي . هذه الخبرات ستترجم إلى إدارة شبكة أعلى كفاءة من حيث الطاقة وأسرع وأرخص، مقارنة بالبلوك تشين العام، على حد قول شامبان . وتعتقد مؤسسة ميتسوبيشي المالية أن حتى المعاملات المالية التي هي أصغر من أن تستوعبها نظم بطاقات الائتمان التقليدية، ستصبح ممكنة .

هل سيتخلص الناس في اليابان حقًا من النقود ويُقبلون على البلوكتشين؟ يوريكو بيل، المشاركة في تأسيس هاش–هاب وهي مكتب عمل مشترك لشركات البلوك تشين الناشئة في طوكيو، أعربت عن تشككها. فانتشار بطاقات سويكا مسبقة الدفع يُظهر أن الأمر ليس بالمستحيل. لكنها ترى أن الأمر يتعلق بالنفع من النظام المستخدم، لا بالتكنولوجيا التي تديره. بطاقات سويكا مفيدة للغاية، لذا تبناها الناس، وتقول: إذا كانت ميتسوبيشي وأكاماي واثقتان بأن استخدام البلوكتشين سيقلل من النفقات كثيراً، مقارنة ببطاقات المترو مثلاً، فقد يحدث هذا.

عزيزتي إيران: رسالة عن البيتكوين

يمكن لدولة مضطربة للغاية أن تستفيد بقوة من التبني المبكر لمثل هذه التكنولوجيا القوية

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي

عزيزي إبراهيم رئيسي،

مبروك فوزك في الانتخابات الرئاسية. هذه الانتخابات وفترة ولايتك كرئيس سوف تملي مستقبل إيران. أنا مواطن إيراني قضيت حياتي أعيش في أمريكا، وأريد أن أغتنم هذه اللحظة لمناقشة لماذا أعتقد أن البيتكوين هو الحل للعديد من مشاكل إيران.

أفهم أنه كان هناك انقطاع واسع النطاق للتيار الكهربائي في طهران ومدن أخرى في إيران؛ بين نقص الغاز الطبيعي والجفاف وتعدين البيتكوين، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على البنية التحتية للطاقة في البلاد. ناهيك عن العقوبات المستمرة التي تفرضها الولايات المتحدة والتي أدت إلى تدمير الاقتصاد الإيراني، إلى جانب تضخم يزيد عن ٣٠٪ في كل عام من السنوات الثلاث الماضية. أنا آسف أن هذه القضايا ورثتها، لكنني أعتقد أن إيران قادرة على تغيير الأمور.

كانت العقوبات صعبة على إيران منذ سنوات بينما قد تنتهي المفاوضات مع الولايات المتحدة، أعتقد أن هذه الصفقة تفيد إيران فقط على المدى القصير. حتى لو سُمح لنفط إيران بدخول السوق مرة أخرى هذا العام، فإن بقية العالم يبحث بقوة عن بدائل للطاقة عن النفط. لم يعد الأمر يتعلق بما إذا كان سيتم العثور على هذه الحلول، ولكن متى سيتم ذلك. إذا كانت توقعات إيران تستفيد من النفط، أخشى أن تكون بقية منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) قد تحركت بحلول الوقت الذي تتمكن فيه إيران من الحصول على بعض الأموال من صادرات النفط.

مصير الاقتصاد الإيراني في أيدي الدول التي نادراً ما أبدت اهتماماً بمساعدة بلدنا. استعد مصيرنا من خلال البيتكوين.

[1] DEAR IRAN: A LETTER ABOUT BITCOIN, Q GHAEMI, 9 Jul 2021, Bitcoin Magazine, Link
الكاتب عالم بيانات، يقضي وقت فراغه في تحليل الأسهم والبيتكوين ويشارك تحليلاته على تويتر.

على مدى المائة عام الماضية، أصبح النفط السلعة الأكثر قيمة في العالم. من يتحكم في إمدادات النفط يسيطر على العالم. لقد شنت الحروب لأجلها، وصنّعت ثروات منه. ساعدت التطورات التكنولوجية في الحفاظ على أهمية النفط وزيادة قوة أولئك الذين يسيطرون عليه.

قبل النفط، كان البحر (وبالتحديد أفضل سلاح بحري). مرة أخرى، ساعدت التكنولوجيا في دفع الميليشيات البحرية المختلفة مثل الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الإسبانية قبلهم.

قبل البحر كان الدَين. مرة أخرى، ساعد التقدم التكنولوجي (مثل المطبعة) على نمو الدين في الولايات البابوية والإمبراطورية العثمانية من أجل الوصول إلى المزيد من الناس.

مع كل تكرار لهذه السلع التمكينية (النفط ، البحر ، الدَّين ، إلخ) ، لعب التقدم التكنولوجي عنصراً رئيسيًا في جعلها أهم شيء يجب أن تحصل عليه القوة الطموحة.

أعتقد اعتقاداً راسخًا أن البيتكوين سيكون التكرار التالي للتمكين: واحد يهدف إلى إعادة القوة إلى الناس. نظرًا لأن البيتكوين هي نفسها شكل من أشكال التكنولوجيا، فإن التطور التكنولوجي الذي سينتج عنها لديه القدرة على أن يكون ثوريًا حقًا.

خذ على سبيل المثال الشركات التي أنشأت مراكز تعدين البيتكوين للتخلص من الطاقة الزائدة التي يتم إنتاجها عند تعدين الغاز الطبيعي. أو السلفادور تستخدم الطاقة من البراكين في البلاد لتشغيل مناجم البيتكوين. أو تعدين البيتكوين الذي يعمل بالطاقة المائية والذي يتم إنشاؤه في كندا.

لا يمكن تجاهل شبكة Lightning أيضًا. حيث تسمح هذه الشبكة المبنية على قمة Bitcoin blockchain، بإجراء معاملات فورية لعملة البيتكوين كنظام دفع حقيقي وسريع. ساعد ذلك في تمهيد الطريق أمام السلفادور لتقديم البيتكوين كعملة قانونية. وقد بدأ للتو استخدامه بانتظام – يمكن إجراء المزيد من التطوير لهذه الطبقة الثانية من شبكة البيتكوين وسيتم تطويرها.

هذه التطورات التكنولوجية ليست سوى أشياء قليلة خرجت من هذه التكنولوجيا الجديدة وبدأت فقط في خدش سطح ما هو ممكن. ومع استمرار توسع الطبقة الثانية Lightning، هناك الطبقات التالية التي ستتطلب تقنية يتم بناؤها فوق بعضها البعض (تشبه إلى حد كبير الطريقة التي تم بها بناء طبقات الإنترنت).

هذا هو المكان الذي يمكن لإيران أن تتدخل فيه. هناك فرص للعلماء الإيرانيين للعمل على إيجاد حلول للطاقة لتعدين البيتكوين لاستخدام الطاقة الزائدة من تعدين النفط. يجب أن يسمح هذا باستخدام أكثر كفاءة للطاقة داخل البلاد، للاستفادة من مبيعات النفط على المدى القصير وبناء استراتيجية طويلة الأجل للحرية المالية.

ولا تزال شبكة Lightning Network وجميع Layer 2 من blockchain Bitcoin في مهدها – دع أذكى العقول الإيرانية تعمل على البناء فوق بروتوكول الدفع هذا للمساعدة في الكفاءة، مع السماح في الوقت نفسه للمواطنين الإيرانيين بالاستخدام والتبادل بحرية بيتكوين كما يفعلون مع الريال. أخيراً، فرصة تطوير التكنولوجيا على Bitcoin blockchain، فوق طبقة Lightning Network، يمكن أن تمهد الطريق للتكنولوجيا الثورية ويمكن لإيران أن تكون واحدة من قادة استكشاف هذا الفضاء.

لا يوجد خيار في هذا الأمر:

الدول التي تختار تجاهل البيتكوين سوف تتأخر في التكرار التالي للبشرية

أقرت دول مثل السلفادور قوانين تجعل عملة البيتكوين عملة قانونية. بدأت دول أمريكا اللاتينية الأخرى في البحث عن البيتكوين في بلدانهم. كازاخستان تستوعب عمال المناجم الذين حظرتها الصين. هذه ليست مسألة إذا ولكن متى؟ أعتقد أن الدول التي لديها البصيرة لرؤية هذا سيكونون قادة المستقبل، بغض النظر عن المكان الذي قد يقفون فيه اليوم.

البيتكوين هو الرد على حصول إيران على الحرية الاقتصادية والمالية

اعتمد على تطوير البيتكوين داخل إيران، وقم بتطوير معيار البيتكوين للأمة وتقديمه كعملة قانونية حتى لا يدمر التضخم ثروة البلاد.

متطلبات لتحقيق العدل في المعاملات المالية المعاصرة

د. نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح
أستاذ الاقتصاد المتفرغ، كلية التجارة بنات، تفهنا الأشراف، جامعة الأزهر، مصر

الحلقة (١)

يمكن القول إن العدل بالحق يعد الهدف الأم للنظام الإسلامي والذي ينبغي أن تعمل على تحقيقه كافة خلايا هذا النظام، وأن تتأطر به أهدافها وأنشطتها ومنتجاتها. وهذا البحث يقدم دراسة لجانب من أهم المتطلبات لتحقيق هذا العدل بغرض استخدامها في تقييم المعاملات المالية المستحدثة، ويقدم تقييما لإحدى هذه المعاملات في ضوء مدى استيفائها لهذه المتطلبات.

المبحث الأول – فلسفة النظام الإسلامي تبنى على العدل بالحق

من استقراء القرآن الكريم ومن السنة النبوية الشريفة ومن أقوال العلماء المحققين يمكن التوصل إلى أن الإسلام كله عقيدة وشريعة وأخلاق يقوم على العدل.

العدل بالحق في القرآن الكريم، والسنة الشريفة، وأقوال الفقهاء

يمكن القول إن أمة الإسلام أمة الوسطية أمة العدل، ومن ذلك قول الله تعالى: **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا** [البقرة:١٤٣]، يقول القرطبي في تفسير هذه الآية "وكما أن الكعبة وسط الأرض كذلك جعلناكم أمة وسطا أي جعلناكم دون الأنبياء وفوق الأمم والوسط العدل وأصل هذا أن أحمد الأشياء أوسطها وروى الترمذي عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى وكذلك "**جعلناكم أمة وسطا قال عدلا**" قال هذا حديث حسن صحيح وفي التنزيل قال أوسطهم القلم أي أعدلهم وخيرهم وقال زهير هم وسط يرضى الأنام بحكمهم إذا نزلت إحدى الليالي بمعظم" القرطبي (١٩٨٩م) [1].

[1] القرطبي، شمس الدين ابن عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي المتوفى ٦٧١ هـ، "الجامع لأحكام القرآن،" صادر عن دار الغد العربي ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.

والله جل وعلا قائم بالقسط: **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** [آل عمران: ١٨]، وأرسل الله الرسل وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط: **لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ** [الحديد: ٢٥]، "قال قتادة ومقاتل بن حيان الميزان العدل والمعنى أمرناهم بالعدل كما في قوله" والسماء رفعها ووضع الميزان" وقوله: **(الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان)** وقال ابن زيد وهو ما يوزن به ويتعامل به ومعنى "ليقوم الناس بالقسط" ليتبعوا ما أمروا به من العدل فيتعاملوا فيما بينهم بالنصفة، والقسط العدل وهو يدل على أن المراد بالميزان العدل ومعنى إنزاله إنزال أسبابه" الشوكاني (بدون) ج ٥ ص ١٧٧[1].

وأمر الله رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم أن يحكم بين الناس بالعدل: **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** [النساء: ٥٨]، كما أمر الله الذين آمنوا بذلك: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** [المائدة: ٨].

ويقول الإمام ابن القيم "فإن الله أرسل رسله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط فأي طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذواتها وإنما المراد غاياتها التي هي المقاصد ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ولن تجد طريقا من الطرق المثبتة للحق إلا وهي شرعة وسبيل للدلالة عليها وهل يظن بالشريعة

[1]، الشوكاني، محمد بن علي، " فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير"، ج ٥، ص، ١٧٧.

الكاملة خلاف ذلك " ابن القيم (١٩٦٣) ج ٤، ص ٣٧٣[1]، ويقول أيضا، "وشرعه عدل كله وأهل العدل هم أولياؤه وأحباؤه وهو المجاورون له عن يمينه على منابر من نور" ابن القيم (١٩٦٣) ج١، ص ١٦٢[2].

ويقول المناوي: " العدل الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط.. وعليه روي بالعدل قامت السماوات والأرض تنبيها على أنه لو كان ركن من الأركان الأربعة في العالم زائدا على الآخر أو ناقصا على مقتضى الحكمة لم يكن العالم منتظما"، المناوي (١٤١٠هـ) ج ١، ص ٨٠٦[3].

ما هو العدل بالحق؟

تلتقي النظم الاقتصادية الحديثة والمعاصرة عند هدف تحقيق العدل، ولكن ما هو مفهوم هذا العدل؟ هنا يمكن أن تتباين النظم فرغم أن للعدل في الأصل مفهوما واحدا إلا أن تعدد المفاهيم واختلافها بين النظم المختلفة ينبع، في رأينا، من أمرين: من قصور في العلم وعدم إحاطة، ومن الأهواء التي تعتري البشر وتحيد بهم عن اتباع الحق إن علموا مواضعه.

ولكن الإسلام المنزل من لدن حكيم حميد محيط عليم منزه عن الهوى، هذا الإسلام العظيم جاء بالمفهوم الأصيل للعدل وهو العدل بالحق والذي ورد في قوله تعالى: **وَمِن قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ** [الأعراف: ١٥٩]، وكذا في قوله تعالى: **وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ** [الأعراف: ١٨١]، وهذا العدل بالحق يقوم على إعطاء كل ذي حق حقه، وهذه الحقوق بينها القرآن الكريم[4] الذي أنزله الله بالحق وبالحق نزل، وبينت هذه الحقوق أيضا السنة النبوية الشريفة في غير ما حديث، ومن ذلك: "عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل؟" فقلت: بلى يا رسول الله. قال: " فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم فإن لجسدك عليك حقا وإن لعينك عليك حقا وإن لزوجك عليك حقا وإن لزورك عليك حقا. لا صام من صام الدهر. صوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر كله. صم كل شهر ثلاثة أيام واقرأ القرآن في كل**

[1] ابن القيم، أعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٦٣م. ج ٤، ص ٣٧٣.
[2] ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج١ ص١٦٢، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٦٣م.
[3] المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، ج١ ص ٥٠٦، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٠هـ.
[4] راجع على سبيل المثال الآيات ٢٣٧ و ٢٤١ و ٢٧٥/ البقرة و ٦ و ١١ و ٢٤/ النساء، و ١٤١/ الأنعام و ٦٠/ التوبة و ٢٦/ الإسراء و ٢٨/ الروم،

شهر . قلت : إني أطيق أكثر من ذلك . قال : صم أفضل الصوم صوم داود : صيام يوم وإفطار يوم . واقرأ في كل سبع ليال مرة ولا تزد على ذلك[1] .

وأوصى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بإعطاء الأجير حقه فعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : **أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه**[2] .

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : **أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأن يستقبلوا قبلتنا ويأكلوا ذبيحتنا وأن يصلوا صلاتنا فإذا فعلوا ذلك ؛ (فقد) حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين**[3] .

المبحث الثاني- العدل بالحق في استخدام الأموال

يمكن القول أن العدل بالحق في استخدام الأموال يتحقق باستخدامها فيما خلقت له من عون للإنسان على النهوض بمهمة الاستخلاف، بأن تفي بالحاجات المشروعة للناس وتلعب الدور المنوط بها في معالجة المشكلة الاقتصادية ومن ثم تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية .

دور الاستخدام العادل للمال في معالجة المشكلة الاقتصادية

خلق الله المال قياما للناس عونا لهم على النهوض بمهمة الاستخلاف في الأرض بعمارتها وفقا لمنهج الله تعالى . فينبغي أن يستخدم في الوفاء بحاجاتهم باعتدال وبحسب الأولويات المرتكزة على خدمة المقاصد الخمسة للشريعة الإسلامية كما ينبغي أن تحجب الأموال عن الاستخدامات المحرمة، وأن يراعى العدل بين الأجيال . ومن شأن ذلك أن يعالج المشكلة الاقتصادية على الدوام، ويوفر القوة الاقتصادية للدولة والدعوة .

[1] التبريزي محمد بن عبد الله الخطيب، "مشكاة المصابيح" تحقيق: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، جزء ١ ، صفحة ٤٦٤ ، حديث رقم ٢٠٥٤ ، متفق عليه، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

[2] الألباني، محمد ناصر الدين، "مختصر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل [جزء ١ - صفحة ٢٩٥]، حديث رقم ١٤٩٨، والحديث صحيح، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[3] الألباني محمد ناصر الدين، " سلسلة الأحاديث الصحيحة "، جزء ١، صفحة ٦١٢، حديث رقم ٣٠٣، صحيح، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا** [النساء: ٥]، وجاء في فتح القدير "والمراد النهي عن دفعها إلى من لا يحسن تدبيرها كالنساء والصبيان ومن هو ضعيف الإدراك لا يهتدي إلى وجوه النفع التي تصلح المال ولا يتجنب وجوه الضرر التي تهلكه وتذهب به، قوله (التي جعل الله لكم قياما) المفعول الأول محذوف والتقدير التي جعلها الله لكم وقياما قراءة أهل المدينة وأبي عامر وقرأ غيرهم قياما وقرأ عبد الله بن عمر قواما والقيام والقوام ما يقيمك يقال فلان قيام أهله وقوام بيته وهو الذي يقيم شأنه أي يصلحه ولما انكسرت القاف في قوام أبدلوا الواو ياء قال الكسائي والفراء قيما وقواما بمعنى قياما وهو منصوب على المصدر أي لا تؤتوا السفهاء أموالكم التي تصلح بها أموركم فتقومون بها قياما"[1].

وفى ضوء فلسفة الاقتصاد الإسلامي فإن للكون ربا واحدا، فهو مالك الملك، والمال ماله وملكية البشر للأموال تكون على وجه الاستخلاف، وعلى مقتضى منهج المستخلف وهو الله جل شأنه. وهذا المنهج يستهدف إقامة العدل بالحق، وتحقيق الإعمار، ورعاية نصوص ومقاصد الشريعة الإسلامية في اكتساب واستخدام هذه الأموال، بما في ذلك من جعل المعاملات في إطار الحلال، وإقامة التوازن بين ثلاث مصالح ذات حقوق على الأموال: مصلحة مالكيها، ومصلحة مستخدميها، ومصلحة المجتمع.

ولا يماري النظام الإسلامي، فيما نرى، في وجود الندرة في الموارد الاقتصادية في الواقع، غير أنه ينظر إليها على كونها ندرة المستخدم من الموارد الاقتصادية (وليس كل الموارد الاقتصادية على إطلاقها) بإزاء حاجات غير معتدلة. أما الموارد الاقتصادية والتي يمكن استخدامها، فتكفي للوفاء بالحاجات الإنسانية المعتدلة، لأن اللَّه خلق ما يكفي للوفاء بالحاجات المعتدلة لكل الناس، بل والخلق جميعا: **وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ** [فصل ١٠]. فأسباب المشكلة الاقتصادية إذن، في رأينا، تنجم عن القصور في، وإساءة، استخدام الأموال، كما تنجم عن المظالم التي تكتنف عملية توزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات؛ وكلا من هذين السببين يتمخض عن الإعراض عن منهج اللَّه في استخدام هذه الأموال، كما بينه دين الإسلام.

[1] الشوكاني، محمد بن علي، " فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير"، ج ١: ص ٤٢٥.

فهذا المنهج يتضمن من ناحية، وجوب السعي ابتغاء الرزق : هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ [الملك : ١٥]، ويأمر بمداومة إعمار الأرض[1]، والحفاظ على المال بصيانته واستثماره بأفضل السبل، ويحرم اكتناز الأموال وتعطيلها عن أداء دورها في الاقتصاد : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ [التوبة : ٣٤]، ويقصر استخدام هبات اللَّه على إنتاج الطيبات[2] كما بينتها الشريعة الإسلامية، وهي في الحقيقة ما يحقق للناس نفعًا موضوعيًا) وعدم استخدام هذه الهبات في إنتاج الخبائث كما بينتها الشريعة الإسلامية أيضا (وهي في الحقيقة ما يترتب عليه ضرر موضوعي، وما كان ضرره أكبر من نفعه) . كما يأمر هذا المنهج من ناحية أخرى، بالاعتدال[3]، واستخدام الموارد في الوفاء بالحاجات النافعة المشروعة بالقدر اللازم للوفاء بهذه الحاجات وبحسب أولوياتها التي تستقيم مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

وكذلك يتضمن هذا المنهج العدل بالحق بين الناس، سيما العدل بين العمل الإنساني ورأس المال النقدي فيعطى العمل قيمته الحقيقية ويكفل كرامته ويعطيه كفايته ويحرم الكسب بمجرد الانتظار، ويدفع برأس المال النقدي إلى مشاركة العمل الإنساني في الغنم والغرم. وأخيرا فإن هذا المنهج وضع أنظمة توزيعية عديدة من شأنها إن طبقت أن تحقق العدل في توزيع الدخول والثروات، وأن تحقق الكفاية لكل الناس.

وهكذا فإن المشكلة الاقتصادية، كما تتبدى في شكل قصور المستخدم من الموارد عن الوفاء بالحاجات، تجد أصلها في الإعراض عن منهج اللَّه وتجد علاجها بالتالي، في اتباع هذا المنهج بحيث يصبح الموجه لسلوك الإنسان. وبينما يركز النظامان الرأسمالي والاشتراكي الماركسي على الجوانب المادية للمشكلة الاقتصادية فإن النظام الإسلامي يتناول المشكلة من جانبيها المادي والإنساني معا، ويقدم معالجة قوامها

---

[1] عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها، رواه الإمام أحمد ١٨٣/٣، ١٨٤، ١٩١، وكذا الطيالسي ٢٠٦٨، والبخاري في الأدب المفرد ٤٧٩، وصححه الألباني، حديث رقم ٩، سلسلة الأحاديث الصحيحة المجلد الأول بقسميه، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

[2] راجع الآيات القرآنية الكريمة: ١٥٧: الأعراف، و٤: المائدة و٥١: المؤمنون.

[3] راجع، على سبيل المثال، الآيتين القرآنيتين الكريمتين: ٢٩: الإسراء، و٦٧: الفرقان.

الاجتهاد في استنباط الموارد ورعاية تحقيق الكفاءة والتوازن العادل في استخدام الموارد وفى الوفاء بالحاجات.

وما قدمناه، في هذا الصدد، يمكن أن يسهم في معالجة ما قد يبدو في الظاهر من تعارض بين ما يقرره القرآن الكريم من كفاية للموارد للوفاء بالحاجات[1]، وبين ما يلاحظ في الواقع من ندرة نسبية للموارد في مواجهة الحاجات الإنسانية. فالأموال على إطلاقها خلقها الله لتكفي الوفاء بالحاجات، لكنه جل وعلا شرط ذلك بتطبيق منهج السماء في التعامل مع الموارد ومع الحاجات، وعموم الالتزام بالطاعات[2]: فأوجب السعي والمداومة على العمل والاستثمار[3]، واجتناب المحرمات[4]، وقيد الإنفاق بالاستطاعة[5]، وأمر بالعدل[6]، وجعل ما خلق جميعا للناس جميعا[7]، وأوجب حقوقا للفقراء والمساكين في أموال الأغنياء والقادرين[8] وجعل حقا أساسيا من هذه الحقوق، الزكاة، ركنا من أركان الدين...

وإعمال منهج الله عز وجل يكفل أن يحقق المستخدم من الموارد كفاية الوفاء بالحاجات المشروعة الملتزمة بالعدل بما يتضمنه من اعتدال ورعاية للأولويات وقسط بين الأجيال. وستظل، في رأينا، مشكلة ندرة المستخدم من الموارد بالنسبة للحاجات المطلوب الوفاء بها قائمة يلاحقها، ويعمل على تذليلها باستمرار الالتزام بالمنهج الإسلامي في السلوك الإنساني عامة، والسلوك الاقتصادي خاصة، إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا، وسيتطلب الأمر فيما يتطلب جهودا تبذل في نطاق الاقتصاد الحقيقي للوفاء بالحاجات، وضوابط تلتزم.

وستظل هناك دائما أثمان للسلع والخدمات طالما هناك ضرورة مستمرة للعمل الإنساني لاستنباط موارد جديدة، ولجعل الموارد الموجودة والمستحدثة صالحة للاستخدام للوفاء بالحاجات الإنسانية المضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية.

---

[1] راجع الآيتين رقم ٩و ١٠: فصلت.
[2] راجع على سبيل المثال الآية رقم: ١٥٧: الأعراف.
[3] راجع على سبيل المثال الآيات أرقام: ١٠٥: التوبة، و٦١: هود، و١٥: الملك
[4] راجع على سبيل المثال الآية رقم: ٦١: هود.
[5] راجع على سبيل المثال الآية رقم: ٧: الطلاق.
[6] راجع على سبيل المثال الآية رقم: ٩٠: النحل.
[7] راجع على سبيل المثال الآية رقم: ٤٣: البقرة.
[8] راجع على سبيل المثال الآيات أرقم: ٢٦/ الإسراء، و٣٨/ الروم، ٢٤/ المعارج.

دور الاستخدام العادل للمال في تحقيق مقاصد الشريعة

من مقاصد الشريعة الإسلامية الحفاظ على الأموال، يقول الإمام الغزالي" ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة"[1].

وما يتوقف عليه حفظ أحد أو بعض أو كل الضروريات الخمس هذه فهو ضروري. وأما الحاجيات فهي ما يلزم للتوسعة ورفع الحرج والمشقة في خدمة الضروريات، والميل بالمكلفين إلى التوسط والاعتدال في الأمور، وأما التحسينيات فهي ما يليق من محاسن العادات وتجنب المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، وجماعها مكارم الأخلاق. والحاجيات والتحسينيات هي كالتتمة للضروريات فلا توجد أصلا إذا لم توجد الضروريات لأن التتمة مع ما أتمته كالصفة مع الموصوف ولا يتصور وجود الصفة دون وجود الموصوف.

وحفظ المال كأحد المقاصد الشرعية الخمسة يتبدى، من النظرة الأولية، متداخلا مع باقي المقاصد الشرعية الأخرى، فالمال يلزم لحفظ الدين والنفس والنسل والعقل، تماما مثلما تلزم هذه المقاصد لحفظ المال. ومقاصد الشريعة في حفظ المال لا تنفصل عن نظرة الشريعة إليه باعتبار أصل ملكيته لله تعالى، وملكية الناس له على سبيل الاستخلاف والوكالة، بما يترتب على ذلك من ضوابط لهذه الملكية في جميع أوجهها من اكتساب، واستخدام، وتداول، واستثمار، وإنفاق لثمارها.

كذلك فإن مقصد الشريعة في حفظ المال لا ينفصل عن المقصد الأم للشريعة الإسلامية في تحقيق العدل بالحق، وفي مقدمته العدل فيما يتعلق بالأموال التي جعلها المولى عز وجل قياما للناس، ولا قيام لهم بدونها، ولا يتحقق حفظ حقيقي للأموال بدون العدل بالحق فيها بتخصيصها لما خلقت له والوفاء بحاجات أصحاب الحقوق عليها وهم الناس جميعا من أصحاب الأموال ومستخدميها والمجتمع عامة[2].

وهكذا فإن حفظ المال كمقصد للشريعة الإسلامية يستمد ذلك، في رأينا، من علاقته الوثيقة بغايتي الاستخلاف للعمارة والعدل بالحق. وهذان الهدفان ذوا صلة وثيقة بكل الأحكام الشرعية المتعلقة بالأموال، ومن بينها الأموال النقدية، فتحريم الربا، على سبيل المثال، من شأنه إقامة العدل بين طرفي

[1] الغزالي، "المستصفى في علم الأصول"، ج ١، ص ٤١٦، و ٤١٧

[2] راجع الآيات الكريمات البقرة ٢٩ والحجر / ٢٠ والرحمن / ١٠.

التعامل حال استثمار رأس المال النقدي بمشاركة الغير إذ يجعل كلا من صاحب رأس المال النقدي والمضارب يتشاركان في احتمال الغرم مثلما يتشاركان في احتمال الغنم، ولا يتيح لرب المال دون المضارب الاستئثار بعائد ثابت ومحدد مقدما من عائد لنشاط اقتصادي هو احتمالي بطبيعته، فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**الخراج بالضمان**" رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي[1].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحريم الربا من شأنه تعزيز الإعمار فهو يجعل رب المال أمام خيارين في استثماره: إما استثمار رأس ماله النقدي بنفسه وبذل العمل عليه، أو المشاركة مع الغير في تحمل الغرم بما يستتبعه ذلك من بذل رب المال الجهد وإجراء دراسات الجدوى الدقيقة لاختيار أفضل المشروعات المتاحة وأفضل المضاربين والمشاركين، وكذا متابعة تنفيذ المشروع وذلك لأن حصوله على ربح، بل واسترداد رأسماله، رهين بنجاح المشروع في تحقيق أهدافه. كذلك فإن تشارك المخاطر بين الممول والمستثمر يتوقع أن يترك آثارا إيجابية على منحني الكفاءة الحدية للاستثمار، ومن ثم على حجم الاستثمار. وكل ذلك يسهم في تنمية الاقتصاد الحقيقي وتحقيق مستوى أفضل من الوفاء بالحاجات.

[1] عن عائشة، رضي الله عنها، أن رجلا اشترى عبدا فاستغله ثم وجد به عيبا فرده فقال يا رسول الله إنه قد استغل غلامي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم" الخراج بالضمان "، والحديث حسنه الألباني، حديث رقم ١٨٢٢، صحيح سنن ابن ماجة باختصار السند.

كن جاهزاً عندما يُفسح برنامج التسهيلات الكمية للتشديد الكمي

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي

تشوهات السوق التي سببها التسهيل الكمي شكلت أرضية خصبة للمستثمرين عندما تتحول البنوك المركزية نحو التشديد الكمي. فقد ضخت البنوك المركزية كميات ضخمة من السيولة في الأسواق المالية خلال العقد الماضي؛ فخفف برنامج التسهيلات الكمية حدة الكساد، لكنه أضاف تشوهات لأسواق المال. وسيكون للتشديد الكمي تأثيراً مختلفاً على مختلف قطاعات سوق الأسهم. وقد يستفيد المستثمرون من البيئة الجديدة.

كان التيسير الكمي تجربة نقدية قامت بها البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، لم يسبق لها مثيل في نطاقها ومدتها. حتى أن محافظي البنوك المركزية الصادقين سيقولون إنه من غير المؤكد ما ستكون عليه نتائج هذه التجربة. لكن، كما يقول أندرو ميليجان[2]: تم التخلص من خطر الركود بعد الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧) التي كانت أسوأ أزمة مالية عالمية منذ عام ١٩٧٣ حيث ارتفاع أسعار النفط، وتحطُّم وول ستريت في عام ١٩٢٩.

يجادل مؤيدو برنامج التسهيلات الكمية؛ بأن استخدامه كان مبرراً لضمان عدم تعرض الاقتصاد العالمي للانهيار. لكن ما من شك في أن التسهيلات الكمية قد أدت إلى تشوهات في أسواق المال على خلفية تريليون ونصف دولار استثمرته البنوك المركزية سنويا في الأصول المالية.

فقد شهدت أسواق الأسهم العالمية طفرة بسبب أسعار الفائدة المنخفضة الناجمة عن التسهيل الكمي. لكن مع وصول البنوك المركزية التي يقودها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى نهاية الحاجة إلى التسهيل الكمي، فإن اتباع التشديد الكمي قد يكون له تداعيات مهمة.

يقول فينسنت رينهارت[3]: إنه عندما يتدخل البنك المركزي في الأسواق في وقت الأزمات، فهو أشبه بلاعب كبير ضد سياسة الباب المفتوح.

---

[1] JOSEPH MARIATHASAN, Be ready when QE makes way for QT, OCTOBER 2017: https://www.ipe.com/investment/asset-class-reports/global-equities/be-ready-when-qe-makes-way-for-qt/10020904.article

[2] رئيس الاستراتيجية العالمية في أبردين ستاندرد إنفستمنتس

[3] كبير الاقتصاديين في شركة Standish Mellon

ومع تحسن الأسواق وعوائد رأس المال، هناك مزيد من التداول الناشئ عبر الأسواق، مما يخفض من أثر أنشطة التسهيلات الكمية في البنوك المركزية. فمن المفترض أن البنوك المركزية لن تبدأ في فك التيسير الكمي حتى يتم التأكد من أن الأسواق قد شفيت تمامًا وبالتالي لا ينبغي أن يكون لذلك تأثير أقل.

وقد أعلن مسؤولو البنوك المركزية أن التشديد الكمي QT في وقت مبكر، سيكون بطيئا في تفعيل المبالغ الإضافية، حيث ستتم الاستجابة للأوضاع الاقتصادية والمالية حسب الضرورة، برأي راينهارت. وهم يأملون أنه، على عكس عام ٢٠١٣، سيكون تأثير انخفاض التيسير الكمي وتنفيذ QT غير مهم.

يتساءل إيوين ماهر[1]: إذا كان ينبغي على المستثمرين أن يشعروا بالارتياح اعتماداً على استمرار انخفاض أسعار الفائدة لا من الاستثمار خاصة في الوقت الذي شرع الاحتياطي الفيدرالي في سلسلة زيادات في سعر الفائدة، كما دخلت البنوك المركزية الأخرى في وضع تشديد أيضًا.

يقول أدريان بيشود[2]: إن البيئة الاقتصادية هي أفضل ما كانت عليه منذ الأزمة المالية العالمية. حيث لم تكن هناك فترة شهدت فيها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والأسواق الناشئة نمواً متزامنًا.

وأشار بيشود: إذا كان النمو إيجابيًا، فمن المنطقي أن تسأل البنوك المركزية ما إذا كان الإجراء غير المتشدد والمقصود للتيسير الكمي لا يزال مبرراً. ويقول: "لا أحد يدافع عن التشديد لتهدئة النمو، ولكن تم القيام بالكثير عندما كانت مخاطر الانكماش والركود مرتفعين لدرجة أنه قد حان الوقت الآن لسحب جزء من هذا الحافز".

ويجادل بيتشوود بأن مفتاح البنوك المركزية في صنع السياسة هنا هو التضخم. جميع المؤسسات الكبيرة لديها هدف واضح لاستهداف التضخم، على الرغم من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لديه أيضا هدف التوظيف. ويرى بأن تصرفات البنك المركزي الأوروبي لم تكن تهدف إلى زيادة النمو أو الحد من البطالة. بل استهدفت تحقيق تفويض البنك المركزي الأوروبي بتحقيق هدف تضخم يبلغ حوالي ٢٪. في الواقع، كان أحد الآثار الجانبية للتيسير الكمي هو سوء تخصيص المال. وكما يجادل ماهر، فإن تأثير الثروات ومفهوم الاقتصاد المتداعي لم يؤد إلى انتعاش في النمو الاقتصادي. بل بدلا من ذلك، أدى إلى تضخم الأصول الخطرة.

[1] ، محلل الأسهم في Unigestion
[2] كبير الاقتصاديين في شركة SYZ Asset Management

في حين أن البنوك المركزية الأخرى تود أن تتبع بنك الاحتياطي الفيدرالي في تطبيع أسعار الفائدة، يرى بيشود أن مساحة المناورة محدودة حيث أن أيا من البنوك المركزية، بما في ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي، تحقق أهدافها للتضخم. ويبدو أن مقاربتها لعكس التيسير الكمي والانتقال إلى التشديد الكمي QT تكون تدريجية. لذلك لا ينبغي أن يؤدي إلى تغير هيكلي كبير في سلوك السوق، على الرغم من أنه قد يكون سببًا لبعض التقلبات.

ميليجان يوافق بأن للتيسير الكمي تأثير كبير على هيكل أسعار الفائدة، وبالتالي تغير معدل الخصم للأسهم. ويعود ذلك جزئيًا إلى انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وجزئيًا بسبب التسهيلات الكمية. لذلك، هناك تأثير على تقييمات الأسهم. لكنه يجادل بأن تقييمات الأسهم تخفض التدفقات النقدية المستقبلية وما شهدناه على مدى السنوات القليلة الماضية هو ارتفاع محتمل يأتي من التحسينات في الهوامش والإنتاجية والنمو، إذا استفادت الشركات وليس الأسر.

لقد كانت هناك مجموعة كاملة من العوامل التي تمكن من تحقيق زيادة في ربحية الشركات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. يقول ميليجان: "لا يجب أن ننسى هذا الجانب". السؤال هو ما إذا كان ذلك سيتغير في المستقبل. من المحتمل، على حد قول مليجان، ولكن ليس بالضرورة بسبب انعكاس التيسير الكمي، حيث أن هناك سلسلة من العوامل الأخرى التي ستقود ربحية الشركات.

سوف تؤثر عدة عوامل على تأثير التيسير الكمي.

يقول ميليجان: إن البيانات المالية سوف تتفوق إذا كان منحنى العائد ينمو بمقدار ٥٠ نقطة أساس؛ فالعلاقة بين أداء الأسهم المصرفية والتغيرات في منحنى العائد واضحة؛ إذا:

- تم تنفيذ QT ببطء وحذر، مع احتفاظ المستثمرين بالثقة في دعم النشاط الاقتصادي والبنوك المركزية لا تحاول تهدئة النمو الاقتصادي، فسوف تتفوق الدرجات الدورية.
- كان منحنى العائد شديد الانحدار، فقد تشتري مخزونات السندات التي يتم شراؤها من أجل عوائد توزيعات الأرباح قد يقل الطلب عليها.

هناك قطاعان مهمان لا يتأثران بالتيسير والتشديد؛ قطاع التكنولوجيا الذي يتزايد كما هو الحال في ظل تغير هيكلي في بيئة الرابح. يمثل ربع مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ والأسواق الآسيوية تكنولوجيا (أقل من ذلك في أوروبا). وقطاع المواد الخام والطاقة والسلع وتمثل ٢٠٪ من المملكة المتحدة ونسبة كبيرة من

الأسواق الناشئة. يعتمد أداء تلك القطاعات بشكل أكبر على قصة النمو والطلب في الصين أكثر من QE.

لذا، سيتم دعم البيانات المالية والدورات الاقتصادية بدرجة متوسطة من التيسير الكمي للتقليص خلال العامين المقبلين. ومع ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من أسواق الأسهم لا يتأثر كثيرًا بالتيسير الكمي.

يجادل بيلتون أنه في حين يشار إلى التيسير الكمي و التشديد الكمي باسم "السياسة النقدية غير العادية"، يجب على الناس التخلص من "الزيادة". إن قدرة بنك الاحتياطي الفيدرالي على التأثير على خلفية منحنيات العائد من خلال التيسير والتشديد الكمي، وكذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة، ليست جزءًا من مجموعة أدواته التي تريد التخلي عنها عن طيب خاطر. أصبح استخدام الميزانية العمومية آلية طبيعية لتنفيذ السياسة من خلالها.

يقول ماهر إنه إذا بقيت أسعار الفائدة منخفضة لعدة سنوات أخرى، فمن المرجح أن يكون ذلك نتيجة قلة النشاط في الاقتصاد، والتي من المرجح أن تؤدي إلى تباطؤ نمو الأرباح على أي حال، الأمر الذي ينفي الحجة حول التقييمات المرتفعة. ويضيف أنه إذا تم تخفيض تكلفة المال بشكل مصطنع من خلال التسهيلات الكمية لفترة زمنية طويلة، فمن المنطقي توقع حدوث تشوهات في تسعير أساسيات الأسهم. يمكن أن يتم تقييم قيمة الشركتين في المجال نفسه مع مقاييس مختلفة في الميزانية العمومية بشكل مماثل.

مثل هذه التناقضات تجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة لجامعي الأسهم. لكن إذا كان التاريخ هو دليل، فإن استمرت أسعار الفائدة في التراجع المطرد، وإذا وصل التسهيل الكمي إلى ذروته، فقد تكون هناك فترة متعددة من الارتداد في المستقبل. ينبغي أن يوفر ذلك بيئة غنية لجامعي الأسهم النشطة.

الاقتصاد وعولمة التلوث

د. بن زارع حياة

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف - الجزائر

تعتبر مشكلة التلوث البيئي من المشاكل الرئيسية التي تواجه دول العالم في الوقت الحالي وعلى الرغم من إحساس الاقتصاديين بخطورة المشكلة منذ وقت طويل حينما تناول الاقتصادي "بيجو" عام ١٩٣٢ مشكلة التلوث البيئي إلا أن هذه المشكلة لم تؤخذ مأخذ الجد حتى الستينات من القرن الماضي حينما أضحت مشكلة التلوث البيئي منافسة للمشاكل الأخرى التي بدأ العالم في مواجهتها حيث بدأ التخوف من أن الخزانات البيئية – إن جاز التعبير – بدأت تمتلئ عبر مساحات واسعة ويكون من الصعب إزالتها وعودة الأمور إلى طبيعتها، فقد بدأ القلق من تزايد تركيز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الحفري في طبقات الجو مما يهدد بارتفاع درجة الحرارة وإذابة الثلوج وفيضان المياه على المناطق الساحلية.

يرتبط التلوث البيئي بنمو النشاط الإنتاجي فطالما أن النشاط الاقتصادي ينمو فلا بد وأن حجم التلوث يزداد مع زيادة مستوى النشاط الصناعي وقد أصبحت مشكلة التلوث البيئي مشكلة عالمية ولا تقتصر على حدود الدول التي ينبعث منها التلوث،في هذا الإطار تهدف هذه السطور إبراز خطورة هذه المشكلة التي يعاني منها العالم اليوم وذلك من خلال التعرض للنقاط الرئيسية التالية: **التلوث البيئي: المفهوم والأبعاد، والنمو الاقتصادي و نمو التلوث (التدهور البيئي)، والاقتصاد وعولمة التلوث.**

أولا :التلوث البيئي :المفهوم والأبعاد

تعريف التلوث البيئي: تختلف آراء ووجهات نظر المختصين في تحديد تعريف للتلوث حسب اختصاصهم فيزيائيين وعلماء بيئة وصحة واجتماعيين وجغرافيين إلا أنهم يتفقون على أنه إخلال في العناصر المكونة للنظام البيئي. ويعرف التلوث البيئي بأنه أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز، ويؤدي إلى تأثير ضار على الهواء أو الماء أو الأرض أو يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وكذلك يؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة[1].

[1]- محمد إبراهيم خاطر، الإعلام والتوعية البيئية،،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان – الأردن،2016،الطبعة الأولى، ص18 .

ويعرف التلوث أيضا بأنه تدفق الملوثات الناجمة عن فعاليات الإنسان اليومية التي تدخل إلى النظام البيئي وتعمل على إخلال العناصر المكونة له، أي تدفق وتراكم الملوثات التي تنجم عن النشاط الإنساني بشكل يفوق القدرة الاستيعابية للبيئة أو اختزالها ذاتيا[1].

مصادر التلوث:

أ- تقسم الملوثات البيئية حسب نشأتها إلى[2]:

- **المصادر الطبيعية:** وهي التي تنتج من مكونات البيئة ذاتها دون تدخل الإنسان كالغازات والدقائق التي يكون سببها العواصف الترابية أو الرملية مثلا أو البراكين وما إلى ذلك من الظواهر الطبيعية.
- **المصادر البشرية:** وهي التي تتكون نتيجة ما استحدثه الإنسان في البيئة من تقنيات وما ابتكره من اكتشافات ونشاطات مختلفة وتعمل على تلوث العناصر الطبيعية بالانبعاثات الغازية والمخلفات السائلة والنفايات الصلبة مثل الصناعة وسائل النقل وحرق النفايات... إلخ.

ب- تقسم الملوثات حسب طبيعة تأثيرها إلى:

- ملوثات إحيائية بيولوجية وسببها المواد العضوية التي تلقى إلى المسطحات المائية أو على التربة وتعمل على تكاثر البكتيريا والفطريات والفيروسات.
- ملوثات كيميائية وتشمل على الغازات المتصاعدة من المصانع والسيارات والمواد الكيماوية السائلة التي تلقى إلى مصادر المياه والمجاري أو إلى الترب القريبة.
- ملوثات فيزيائية وهي الملوثات التي تغير الصفات الفيزيائية للعناصر وأهم أنواعها التلوث الضوضائي والبصري والحراري.

ج- تقسم الملوثات البيئية حسب قابليتها للتحلل إلى:

- ملوثات قابلة للتحلل العضوي وهي تلك الملوثات التي يمكن تفكيكها وتحللها كالورق وبقايا الطعام... الخ.

[1] سلام فاضل علي،الآثار البيئية للأنشطة البشرية /،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2016، عمان، الأردن،ص34.
[2] المرجع السابق، ص34.

- ملوثات غير قابلة للتحلل العضوي وهي تلك الملوثات التي لا يمكن تفكيكها عضويا كالبلاستيك والزجاج والمعادن الثقيلة... الخ.

أبعاد التلوث البيئي: يتخذ التلوث البيئي أبعادا متعددة ومتنوعة نذكر منها:

أ) تلوث المياه: هو أي تغيير فيزيائي أو كيميائي في نوعية المياه بطرق مباشر أو غير مباشر يؤثر سلبا على الكائنات الحية أو يجعل المياه غير صالحة للاستخدامات المطلوبة[1]، ويحدث تلوث المياه نتيجة لدخول مركبات كيميائية وعناصر حية إلى المياه السطحية والجوفية بكميات تسبب المشاكل والأمراض للإنسان والكائنات الحية وللتلوث المائي مصادر عديدة ومتنوعة أهمها[2]:

- النفط: يعد النفط من أكثر مصادر التلوث المائي انتشارا وتأثيرا وتشكل الملوثات النفطية أخطر ملوثات السواحل والبحار والمحيطات.

- الصناعة: وهي من أهم وأخطر مسببات التلوث للماء وخصوصاً التلوث بالمواد الكيماوية (كالحوامض والقواعد والمواد السامة) لأنها تحتاج لثلاثة أو أربعة أضعاف ما تحتاجه نفايات المجاري من الاوكسجين وأخطر ما في ذلك أن المواد السامة التي تدخل في تلك الصناعات تعود إلى الماء ثانية مع النفايات الخطرة.

- المصادر المدنية لتلوث المياه.

- استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية.

- الأمطار الحمضية.

ب) تلوث الهواء: هو تعرض الغلاف الجوي لمواد كيماوية أو جسيمات مادية أو مركبات بيولوجية تسبب الضرر والأذى للإنسان والكائنات الحية الأخرى أو تؤدي إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية[3]، وينشأ تلوث الهواء عن الأبخرة المتصاعدة من الأنشطة الإنتاجية وخاصة تلك المستخدمة للوقود الحفري حيث يتولد عن احتراق الوقود الحفري كميات كبيرة من الغازات السامة من أهمها أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد الكبريت وغيرهم من المواد الضارة بصحة الإنسان.

---

[1] - محمد إبراهيم خاطر، مرجع سابق،ص 22.

[2] -أزهار جابر،تلوث الهواء والماء وأنواعه،مصادره، آثاره،مجلة جامعة بابل،العلوم الإنسانية،المجلد19العدد2، 2011، ص11.

[3] - محمد إبراهيم خاطر، مرجع سابق ص 23.

ويضيف استهلاك الطاقة الحفرية كميات كبيرة من الكربون إلى الهواء الجوي وهذه الكميات يكون من الصعب التخلص منها كما أن كمياتها معرضة للتزايد مع مرور الوقت.

ج) تلوث التربة: هو الفساد الذي يصيب التربة ويحدث تغييرا في خصائصها وفي خواصها الطبيعية أو الكيميائية أو الحيوية أو يغير من تركيبها بشكل يجعلها تؤثر سلبا على الإنسان والحيوان والنبات[1].

ويحدث تلوث التربة بالمواد الكيميائية التي تتسرب إلى الأرض ومن بين أهم مسببات التلوث في التربة هي المركبات الهيدروكربونية والمعادن الثقيلة.

وهناك أسباب ومصادر عديدة أخرى تؤدي إلى تلوث التربة مثل النفايات الصلبة والمواد الكيميائية الزراعية بالإضافة إلى مخلفات المصانع السائلة والصلبة والتي تطرح في البيئة وتصل إلى التربة. وقد تتلوث التربة نتيجة سقوط الأمطار الحمضية عليها أو نتيجة لسقوط الغبار الذري الناتج عن التفجيرات النووية التي أحدثها الإنسان، وتتلوث التربة بالمبيدات الزراعية مما يؤدي إلى إلحاق أفدح الأضرار بالتربة وبخصائصها، وتلوث التربة ينعكس بشكل سلبي على الغذاء الذي يتناوله الإنسان ويسبب له العديد من الأمراض[2].

ثانيا: النمو الاقتصادي و نمو التلوث (التدهور البيئي):

بدأت مشكلات التلوث البيئي تثير الانتباه بشكل ملحوظ نتيجة لوجود ارتباط شديد بين زيادة معدلات النمو في النشاط الاقتصادي والتدهور البيئي حيث يترتب على نمو النشاط الإنتاجي عدة أمور ترتبط بالزيادة في معدلات التدهور البيئي يمكن إيضاحها في ما يلي[3]:

- زيادة حجم المخلفات سواء كانت مخلفات صلبة أو أبخرة وغازات وكلها تضر بالبيئة المحيطة.
- زيادة استخدام الموارد وخاصة موارد الطاقة حيث تدخل في جميع الأنشطة الصناعية أو الزراعية ويترتب على تزايد استخدام الطاقة تصاعد مجموعة من الغازات التي تؤدي إلى تغير في نوعية وصفات الهواء والماء والتربة.

[1] المرجع السابق،ص 25.
[2] محمد إبراهيم خاطر، المرجع السابق، ص26.
[3] إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة،المكتب الجامعي الحديث،2008،ص383.

- إنتاج الكثير من المواد الضارة بصحة الأفراد مثل المواد النووية والتي تحتاج إلى تجهيزات خاصة لمنع تسرب الإشعاعات منها ولعل المثال القريب هو التسرب الإشعاعي في الاتحاد السوفياتي الذي انتقلت أضراره البيئية إلى معظم دول العالم.

النمو الاقتصادي: يتمثل الرابط الأساسي بين العولمة والبيئة في أن تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام وفي مقدمته التجارة يؤدي حاليا إلى تدهور في نوعية البيئة، فمن المعروف أن كل النشاط الاقتصادي في العالم مبني أساسا على الموارد الطبيعية والبيئية، حيث تمثل البيئة مدخل جميع المواد الخام والطاقة المستخدمة في التصنيع وكذلك المستقبل الأخير للمخلفات الناتجة عن النشاط الاقتصادي.

في هذا الإطار، إذا كان هناك وصف مبسط لخصائص الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، والاقتصاد الليبرالي الجديد الذي يشكل جوهر العولمة، فهو أن هذا الاقتصاد قائم على قرصنة الطبيعة وعلى الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية بدون حساب وبدون حدود منطقية للاستهلاك، وخاصة موارد الدول النامية .وهذه القرصنة تهدف أساسا إلى زيادة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي أصبحت بمثابة عقيدة لدى معظم الدول الصناعية في العالم والنخبة المترفة في الدول النامية وهي عقيدة النمو الاقتصادي بلا حدود، وعقيدة الاستهلاك المفرط، وخاصة في المجتمعات الغربية.

لقد مثل القرن العشرين قرن النمو الاقتصادي بامتياز،والمترافق مع التدهور البيئي، فقد توسع الاقتصاد العالمي من ٣.٢ ترليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٤٥ ترليون دولار عام ٢٠٠٠ مما يعني الزيادة بنحو ثمانية عشر ضعفا. وقد تجاوز النمو الاقتصادي الذي حدث خلال ثلاث سنوات فقط ما بين ١٩٩٥–١٩٩٨ المردود منذ عشرة آلاف سنة وهو عهد بداية الزراعة حتى العام ١٩٠٠ وكذلك فإن النمو الاقتصادي العالمي عام ١٩٩٧ قد تجاوز النمو الاقتصادي للقرن السابع عشر كله[1]. وقد أصبح النمو هاجسا لكل المجتمعات في الشمال والجنوب، بل تحول إلى عقيدة اجتماعية قبل أن يكون عملية اقتصادية في بعض المجتمعات والنخب الاقتصادية حيث يجاهد الناس لرفع مستويات معيشتهم وثرواتهم ويعد السياسيون الطامحون جماهيرهم بالنمو ولكن في خضم كل ذلك تختفي القدرة على تقييم التكلفة الاجتماعية والبيئية لهذا النمو.

[1] -باتر محمد علي وردم، العولمة وتدمير البيئة،مجلة الحوار المتمدن،العدد 709، سنة 2014، رابط.

وتقول منظمة أصدقاء الأرض وهي من أكثر المنظمات البيئية في العالم انتقادا للسياسات الاقتصادية للعولمة أن العولمة الاقتصادية التي تسود العالم حاليا والتي تبحث عن الربح بغض النظر عن الكلفة البيئية والاجتماعية تتناقض تماما مع مبادئ التنمية المستدامة لعدة أسباب[1] :

- زيادة نسبة التباين الاقتصادي ما بين الدول وضمن الطبقات الاجتماعية للدولة الواحدة.
- تركيز الثروة والقوة بأيدي نخب اقتصادية وسياسية معينة وحرمان بقية الناس منها وبالتالي تقويض مبادئ الديمقراطية.
- التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفئات غير القادرة على التأقلم مع خصوصيات العولمة.
- تضاعف مستويات استنزاف الموارد الطبيعية والبيولوجية.
- منع صيانة وتحسين أنماط التجارة والاقتصاد المحلي الذي يدعم المجتمعات الفقيرة والريفية.
- إضعاف المعاهدات البيئية الدولية والاتفاقيات التي تشكل مظلة جهود التنمية المستدامة في العالم.

التدهور البيئي و نموذج الحداثة : هناك ربط بين التدهور البيئي الذي حدث معظمه خلال القرن الماضي وبين النموذج الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي المهيمن، فهذا الاقتصاد يعمل علي استنفاذ الموارد غير المتجددة واستغلال الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء. وبالتالي يحدث تشويه للنظم البيئية متسببًا في حدوث أضرار جمة. إذن الاستغلال المفرط للموارد والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج للمجتمع الصناعي الحديث، وبالرغم ما لهذا النموذج الحداثي من إنجازات كثيرة إلا أن له جانبه المعتم متمثلا في الظلم الاجتماعي وإفساد البيئة وتدمير النظام الاجتماعي[2].

ذلك أن النسق الحداثي يضع ثقة مطلقة في العلم والتقنية، والأولوية فيه تكون للرفاهية الاقتصادية التي ستقود إلى تحقيق الرفاهية في مجالات الحياة الأخرى، ومن خلال التقنية سيتم إيجاد حلولا لكل المشاكل فهذا النسق الحداثي يرى أن الإنتاج على نطاق واسع سيؤدي إلى تحقيق الوفرة والتي بدورها ستؤدي إلى خلق نزعة استهلاكية، وأن مصدر السعادة البشرية مرتبط باستهلاك السلع المادية، والحداثة تعلي من النزعة الفردية التي تشير إلى أن التنافس على المنفعة الفردية أولوية علي المصالح العامة.

---

[1] - باتر محمد علي وردم، العولمة وتدمير البيئة،مرجع سابق.

[2] - أحمد علي الحلو، التنمية المستدامة، مركز خطوة للتوثيق والدراسات، رابط

وهذا التحيز المتأصل يعكس المعتقدات التي دفعت نحو الاستعمار، وبالتالي نظر الغرب إلى الأرض على أنها مجرد مصدر وافر وغير ناضب للسلع، وركزت عملية التقدم بشكل أعمى على تحويل الموارد الطبيعية بواسطة التقنية إلى سلع استهلاكية تتحول بشكل سريع جداً إلى نفايات.

وبالرغم من حدة وكثافة الانتقادات لذلك النموذج وتنامي الاهتمام الشعبي بالقضايا البيئية إلا أن الناس بشكل عام وكذلك الشركات والحكومات مازالوا يفتقرون لأي دافع لأخذ تلك القضايا على محمل الجد ومن ثم لم ينخرطوا في عمل فعال باتجاه ممارسات مستدامة.

ثالثا :الاقتصاد وعولمة التلوث

العولمة والبيئة: أصبح مفهوم العولمة واحدا من أكثر المفاهيم تداولا وبحثا في الثقافة العالمية، واتسع نطاقه ليشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع وحتى العلاقات الإستراتيجية. وإذا كانت العولمة ظاهرة نواتها اقتصادية فان آليات عملها وتطبيقها تعتمد بشكل كبير على ثورة المعلومات الحديثة وسقوط الكثير من الحواجز الأيديولوجية والسياسية والثقافية بين دول العالم. وبالتأكيد فإن البيئة، بتعريفها الشمولي وعلاقتها المباشرة بالتنمية المستدامة، هي إحدى المجالات التي تشهد تأثرا كبيرا بالعولمة وآليات اقتصاد السوق المفتوح والتشابك المعلوماتي بين دول العالم، إضافة إلى التأثر المتبادل بالأنماط التقنية والمعرفية المختلفة، حتى وإن كانت الأنماط الاستهلاكية المرتبطة بالعولمة الاقتصادية لا زالت هي السائدة[1].

وتعتبر منظمة التجارة العالمية إحدى أهم مؤسسات تطبيق العولمة بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن المعروف أن هناك تناقضا جوهريا بين قوانين منظمة التجارة التي ترمي إلى فتح الأسواق الدولية للتجارة الحرة بدون معوقات وحواجز، وبين المعاهدات البيئية الدولية التي تمنع مثلا إنتاج المواد المستنزفة للأوزون أو الاتجار بالكائنات الحية. وتدعو الولايات المتحدة وكندا بالذات ومعها اليابان إلى سيادة قوانين منظمة التجارة على بنود المعاهدات البيئية في هذا الإطار[2].

مخاطر التجارة الحرة على البيئة: يحدد أنصار البيئة عدة مشاكل ونقاط تثير القلق حول إجراءات التحرير الكلي للتجارة وما ينجم عنه من آثار سلبية على البيئة، ومن أهم القضايا على أجندة أنصار البيئة المناهضين لمنظمة التجارة:

---

[1] - باتر محمد علي وردم،تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأردن، رابط

[2] -المرجع السابق.

قوانين منظمة التجارة ستكون سائدة على القوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي البيئة: بناء على مبادئ المنظمة في حرية انتقال السلع بدون حواجز جمركية أو غير جمركية فإن قوانين المنظمة سوف تكون لها الأولوية على القوانين والأنظمة الوطنية لكل دولة والتي تهتم بحماية البيئة وتضع معايير الجودة البيئية والتي يتم تصنيفها بأنها "حواجز غير جمركية" ينبغي إزالتها لتسهيل انتقال التجارة[1].

وكمثال على ذلك تطالب كندا بتغيير بعض القوانين الأوروبية والدولية التي تعيق انتقال بعض من بضائعها إلى هذه الأسواق وأهم هذه القوانين[2]:

- القانون الإنجليزي والفرنسي الذي يمنع استخدام الأسبستوس في البناء وتطالب كندا بإزالة القانون نظرا لأنها مصدر رئيسي للأسبستوس.
- القرار الأوروبي بمنع الاتجار بمعاطف الفرو المصنعة من فرو الحيوانات التي يتم إبقائها في ظروف سيئة في الأسر وكذلك القرار بمنع استيراد منتجات جلود الفقمات.
- قرارات بعض الدول الأوروبية بمنع استيراد المنتجات الخشبية المصنوعة إثر قطع الغابات الكلي أو من منتجات أشجار معمرة.

ولهذا تعتبر كندا من أكثر الدول تصميما على إبعاد البيئة عن نقاشات منظمة التجارة وتطالب دائما بالتخلي عن قوانين حماية البيئة إذا ما تعارضت مع التجارة.

وفي مثال آخر نجحت فنزويلا التي تصدر كميات كبيرة من البنزين الملوث للبيئة في إدخال منتجاتها إلى الولايات المتحدة التي تمنع استيرادها بناء على بند في قانون الهواء النظيف الأميركي. وقد دعمت العديد من الشركات الدولية الكبرى لإنتاج البنزين والغاز هذه الضغوط من فنزويلا حتى تمكنت من كسب القضية والتصدير للأسواق الأميركية[3].

وفي مثال معاكس تماما تحاول الولايات المتحدة مناهضة تشريع ياباني جديد يحدد نسب الملوثات الغازية الصادرة عن السيارات. وهذا النظام يساهم في انتشار السيارات اليابانية الحديثة لكنه يقف عائقا أمام

[1] - باتر محمد علي وردم،العولمة ومستقبل الأرض،الأهلية للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى 2003،ص 53.
[2] - باتر محمد علي وردم، تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأردن، مرجع سابق.
[3] - المرجع السابق.

استيراد السيارات الأميركية ذات المعايير الأضعف بيئيا. وتصنف الولايات المتحدة القانون الياباني بأنه "عائق غير جمركي" وبالتالي يناقض قوانين المنظمة[1].

استنزاف الموارد الطبيعية: سوف تؤدي عمليات إلغاء التعرفة الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية إلى تقليل أسعارها دوليا وبالتالي زيادة معدل قطع الغابات الاستوائية والأشجار للحصول على المنتجات الخشبية. ومن المعروف أن هناك تعرفة جمركية عالية حاليا على منتجات الأخشاب بهدف السيطرة على تجارتها وتصعيب مهمة منتجيها في التسويق. إلا أن قوانين منظمة التجارة تسهم في إلغاء الحمايات الجمركية وتسهيل انتقال هذه المنتجات وبالتالي زيادة عمليات التحطيب وقطع أشجار الغابات[2].

تحرير التجارة سيؤدي أيضا إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة كالمياه الجوفية أو موارد التعدين في إنشاء صناعات جديدة وتوسعة الصناعات القائمة وإذا ما ترافق ذلك مع توجه تنموي غير مستدام والكثير من التهميش لمجتمعات العالم الثالث فإن تأثيرا سلبيا كبيرا سوف يقع. ويجادل البيئيون في العالم بأن مؤشرات النمو الاقتصادي المتبعة دوليا مثل الناتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد هي مؤشرات مالية بحتة لا تأخذ بعين الاعتبار خسارة الرأسمال الطبيعي واستنزاف الموارد الطبيعية المرافق لهذا النمو الاقتصادي.

ملاذات التلوث الدولية: من المتوقع ضمن أطر تحرير التجارة انتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئيا من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة إلى الدول النامية الأقل التزاما بحماية البيئة وإنشاء هذه المصانع هناك. ومع أن ذلك سيؤدي في المدى القريب إلى تأمين فرص عمل كبيرة في هذه الدول إلا أنها ستنقل التلوث إليها. وهذا ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والذي من الممكن أن يؤدي إلى وجود ملاذات للتلوث في هذه الدول غير الخاضعة لمعايير بيئية صارمة خصوصا إذا رافق هذا الانتقال للصناعات الملوثة وجود تعاون مع بعض الحكومات الفاسدة في دول العالم الثالث للتغاضي عن عمليات التلوث التي ترافق هذه الصناعات[3].

المنتجات المعدلة وراثيا: الانتقال التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعدلة وراثيا، أو ما تسمى الكائنات المعدلة وراثيا في العالم سيؤدي إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات من حيث تغيير النظام

[1] - باتر محمد علي وردم، العولمة وتدمير البيئة،مرجع سابق.
[2] - باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، مرجع سابق، ص 53.
[3] - باتر محمد علي وردم، العولمة وتدمير البيئة،مرجع سابق.

البيئي الطبيعي والتنوع الحيوي أو التسبب أحيانا بمشاكل صحية للمستهلكين بسبب تغيير التركيب الوراثي لهذه الكائنات الذي قد يكون مؤذيا للمستهلك كما أنه لن يسمح للدول المستوردة في رفض أو إغلاق أسواقها أمام المنتجات المعدلة وراثيا قبل فحصها والتأكد من صلاحيتها[1].

وبالرغم من عدم ثبات وجود التأثيرات السلبية على صحة المستهلكين فلا زالت العديد من الدول ومنظمات البيئة تعتمد على المبدأ الوقائي لمنع دخول هذه المواد إليه قبل التأكد علميا من سلامتها الصحية.

ومن المتوقع أيضا أن فتح الأسواق التجارية سيؤدي إلى تعرض الدول النامية إلى أمواج من الأغذية غير المطابقة للمواصفات في دول المنشأ والتي يتم تصديرها إلى الدول النامية تحت قوانين التجارة الحرة[2].

إضعاف المعاهدات البيئية الدولية: الانتقال الحر للمنتجات ذات التأثير البيئي الملوث مثل المنتجات المستنزفة للأوزون لن يكون بالإمكان إيقافه ضمن بنود معاهدة مونتريال مثلا لمنع الاتجار بالمنتجات المستنزفة للأوزون إذ أن قوانين منظمة التجارة ستحظى بأولوية قانونية دولية على هذه المعاهدات، كما أن معاهدة منع الاتجار بالكائنات الحية وتلك المعرضة للانقراض لن تكون ذات سند قانوني في مواجهة حرية الاتجار بهذه الكائنات ضمن شروط المنظمة[3].

الاقتصاد وعولمة التلوث:

أ- إعادة توطين الانبعاثات الغازية التي تمس بالغلاف الجوي: إن النشاطات الصناعية الحالية، وما تطلقه من غازات سامة، والتي ازدادت في الدول النامية، نتيجة لتحرير التجارة الدولية، تتسبب في زيادة استنزاف طبقة الأوزون وفي احترار سطح الأرض وحموضة الأمطار:

زيادة استنزاف طبقة الأوزون: إن مشكلة استنزاف طبقة الأوزون تعد من أخطر مشاكل تلوث بيئة عالمنا المعاصر والتي تهدد حاضرنا ومستقبلنا. فالغلاف الجوي يتكون من مجموعة من الغازات، منها غاز الأوزون الذي يلعب دورا هاما في حماية الحياة على الأرض، فهو يقوم بامتصاص معظم الأشعة فوق البنفسجية القادمة من الشمس، حيث يلعب دور المظلة التي تحمي الحياة على سطح الأرض وحسب العلماء، فإن غاز الأوزون يتأثر بشكل خاص بمادة الكلوروفلور كربون والتي ينتج العالم منها حاليا حوالي

[1] - باتر محمد علي وردم، العولمة وتدمير البيئة،مرجع سابق.
[2] - المرجع السابق.
[3] -باتر محمد علي وردم، تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأردن، مرجع سابق.

ألف مليون طن أما الدول النامية مثل الهند والصين وإندونيسيا وماليزيا والبرازيل والمكسيك، فهي تنتج ٥٪ فقط من حجم الغازات المنبعثة من الأرض، ولكن إنتاج هذه الدول يزيد بحوالي ٧–١٠٪ سنويا بسبب الحرية التجارية، التي تسير عليها هذه الدول ومن المتوقع أن يزداد إنتاج هذه الدول بسرعة لغاز الكلوروفلورو كربون في السنوات التالية، في محاولة رفعها لمستوى المعيشة[1].

زيادة احترار سطح الأرض: يتكون الغلاف الجوي من الغازات الدفيئة الموجودة طبيعيا والتي تبقي الأرض دافئة بما يكفي لجعلها صالحة للحياة، ومن هذه الغازات: غاز ثاني أكسيد الكربون الذي تطلقه الكائنات الحية التي تعيش على سطح الأرض وذلك عن طريق التنفس كما تطلقه النباتات المتفتحة، أكسيد النيتروز الناتج عن العمليات الميكرولوجية التي تتم في التربة، الميتان الذي ينتج من البكتيريا اللا هوائية والتي تعيش في النظم الايكولوجية في المناطق الرطبة. إذن فهذه الغازات موجودة طبيعيا، لا دخل للإنسان في ذلك، غير أن النشاطات الصناعية المختلفة التي يقوم بها الإنسان في سبيل تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية سببت في إطلاق كميات من هذه الغازات، الأمر الذي أدى إلى زيادة تركيز الغازات الموجودة طبيعيا في الغلاف الجوي. كما أدخل الإنسان غازات أخرى أكثر خطورة في ذلك الغلاف مثل غاز الكلوروفلورو كربون الذي يعد خطرا كبيرا على طبقة الأوزون. وقد أثر كل ذلك في حرارة سطح الكرة الأرضية [2]. هناك نحو ١٥ دولة على مستوى العالم – معظمها من الدول المتقدمة – مسؤولة بشكل أساسي عن إجمالي ٧٠٪ من إنبعاثات الغازات الملوثة للبيئة، ووفقا للتقارير الصادرة عن معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية، وإدارة معلومات الطاقة تصنف غالبية هذه الدول الملوثة للبيئة ضمن نطاق الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وروسيا واليابان وفرنسا والصين وكوريا الجنوبية، وشملت قائمة البلدان الملوثة للبيئة أيضا البرازيل والهند واستراليا وجنوب أفريقيا والمكسيك واندونيسيا وكندا. وينتج عن الصناعات في هذه الدول انبعاث كميات هائلة من غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يتسبب في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري، كما يؤثر بشكل سلبي على صحة الفرد في هذه البلدان[3].

---

[1] - قايدي سامية، التجارة الدولية والبيئة،رسالة دكتوراه غير منشورة،تخصص قانون،جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 91.

[2] - قايدي سامية، مرجع سابق،ص 93.

[3] -أحمد علي الحلو،مرجع سابق.

الأمطار الحمضية: لم تؤد الحرية التجارية التي وصلت إليها دول العالم والتي سمحت لها بتحسين ظروف معيشتها فقط إلى خلق مشكل الأوزون وارتفاع حرارة سطح الكرة الأرضية، إنما أدى كذلك إلى ظهور ما يسمى بالأمطار الحمضية، حيث يترتب على استخدام الطاقة الحفرية في النشاط الصناعي زيادة في نسبة التركز لغازي ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النتروجين في الجو، هذه الغازات تنتقل لمسافات بعيدة جدا ولذلك فهي تنتشر من مكان لآخر وفي نفس الوقت يحدث لها تفاعلات كيماوية في الجو تتحول بفعل هذه التحويلات إلى غازات حمضية وهذه الغازات تعود مرة أخرى إلى الأرض مع سقوط الأمطار والغبار والثلوج في شكل أمطار حمضية وهذه الأمطار تدمر الحياة المائية في حالة سقوطها على مياه البحار والمحيطات فقد دمرت الثروة السمكية في بعض البحيرات في كندا والولايات المتحدة الأمريكية كما تؤدي إلى تدمير المحاصيل الزراعية في حالة سقوطها على الأراضي الزراعية والغابات فقد دمرت الكثير من الغابات في أوروبا والولايات المتحدة بسبب هذه الأمطار[1]، ومع زيادة النشاطات الصناعية التي تنبعث منها غازات سامة في الدول النامية، كنتيجة لتحرير التجارة الدولية، يتوقع البيئيون زيادة مساهمة الدول النامية في حموضة الأمطار التي سوف تلوث بيئتها.

ب- إعادة توطين التلوث في الدول النامية: يرى أنصار البيئة أن هناك آثار سلبية هامة لتحرير التجارة الدولية على بيئة الدول النامية تتمثل في:

إعادة توطين النفايات الخطرة: من أسوء الآثار التي ترتبها التجارة الدولية الحرة نمو السوق الدولية للنفايات، حيث تتيح الفرصة لنقل النفايات الخطيرة من مصادرها، بالدول القادرة على دفع المقابل أو على التفاوض، إلى الدول الفقيرة، خاصة التي تعاني من عدم وطنية المسؤولين فيها:

- تصدير النفايات السامة: مع تطور الاقتصاد والتنمية وخاصة قطاعات الصناعة والنقل والطاقة ظهرت مشكلة النفايات الخطرة والكيماويات السامة والتي توجد في التربة والهواء والماء والغذاء وتتسبب بالكثير من حوادث التسمم والأمراض. وبسبب خطورة هذه المواد فإن الكثير من الدول تمنع استقبالها وبالتالي يتم تهريبها لدفنها في الدول الفقيرة خاصة وأن معظم هذه النفايات يتم إنتاجها في الدول الصناعية الغنية. ومع التخلص منها بطرق غير صحيحة فإنها تؤدي إلى تدمير عناصر البيئة وخاصة التربة والمياه

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سابق،ص 286.

وهي المواقع الرئيسية للتخلص من النفايات الخطرة والسامة وهذا من شأنه أيضا التأثير على التنوع الحيوي والكائنات التي تعيش في المناطق الملوثة بالنفايات الخطرة.

وتتفاوت الأرقام التي تحصر حجم النفايات الموجودة في العالم ولكن الثابت أن ٩٠٪ من النفايات الكيماوية شديدة الخطورة تنتجها الدول الصناعية الكبرى، وعلى سبيل المثال تنتج الدول الصناعية الكبرى في أوروبا وحدها ٥ ملايين طن من النفايات الكيميائية والنووية سنويا وتنتج الولايات المتحدة ٧ ملايين طن، وكندا مليونا واحدا، وروسيا مليونا واحدا أما دول العالم الثالث مجتمعة فتنتج مليون طن من النفايات[1].

ورغم خطورة حجم الأرقام السابقة إلا أن مصادر أخرى تقدر حجم إجمالي النفايات النووية والخطرة في العالم بما يتراوح بين ٤٠٠–٤٢٠ مليون طن سنويا وأن ٩٠٪ من هذا الإنتاج يتم في الدول الصناعية الكبرى وأن ٣٠٪ منها يدفن في دول العالم الثالث.وهناك دراسات تشير إلى أن المخلفات الصناعية الخطرة تشكل ما بين ٢٠–٣٠٪ من إجمالي المخلفات في العالم وهي تتزايد بنسبة ٣٪سنويا. الأمر الذي يجعل مشكلة دفنها مشكلة متنامية بدورها. وتتعدد أنواع النفايات الموجودة في العالم ما بين نفايات غازية وسائلة وصلبة وتنقسم إلى نفايات سامة أو خطرة ونفايات نووية، والنفايات السامة تنتج عن مخلفات المصانع الكيميائية والمعدنية والالكترونية وكافة البقايا الصناعية السامة التي يصعب تدميرها أو إحراقها. وتمثل هذه النفايات خطرا شديدا على صحة الإنسان والبيئة وتعتبر أخطر هذه النفايات ما يتصل ببقايا الزئبق والفاناديوم والانتيمون وغيرها[2].

تبلغ تكلفة تفكيك الطن الواحد من النفايات العضوية الخطرة ما بين ٢٤٠–١٢٠٠ دولار أما تكلفة تصديرها بطريقة غير شرعية فتتراوح بين ٥–٥٠ دولار، فعلى سبيل المثال يكلف التخلص من طن واحد من ثنائي الفينيل المتعدد الكلورة في محرقة مرتفعة الحرارة ٢٥٠٠ دولار بينما لا يكلف رميه في أحد بلدان العالم الثالث أكثر من ٨٥ دولار[3]، وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل الشركات الكبرى المنتجة للنفايات الخطرة في العالم تميل نحو تصدير هذه النفايات للعالم الثالث.

---

[1] - باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، مرجع سابق،ص404.
[2] - باتر محمد علي وردم،العولمة ومستقبل الأرض،مرجع سابق، ص 404.
[3] - المرجع سابق،ص 404.

ومن الثابت أن دول العالم الثالث والدول الأفريقية على وجه الخصوص تعد "مزبلة للعالم " للتخلص من النفايات النووية والضارة، وقد قدرت بعض المصادر في منتصف عام ١٩٩٣ كعدد إجمالي ٤٤ دولة تفتح أراضيها كمقابر لتلك النفايات ولقد ظلت عدة دول في قارة آسيا نموذجا لدول العالم الثالث التي بقيت لسنوات طويلة مستودعا لنفايات الدول الصناعية الكبرى، وحسب تقرير دولي فقد تم دفن ٦ ملايين طن في ١١ دولة آسيوية خلال أربع سنوات فقط[1] .

وقد أصبح تصدير النفايات والمنتجات الجانبية إلى البلدان النامية والأقل تصنيعا تجارة مزدهرة مدرة للدخول المالية الكبيرة على الذين يقومون بالاتجار بالنفايات، فخلال العقود الثلاثة المنصرمة ارتفعت تكاليف التخلص من النفايات السامة ارتفاعا كبيرا في الدول الصناعية، وبالمقارنة بهذه التكاليف في المناطق الصناعية اعتبر تجار النفايات الغربيون تكاليف تفريغ هذه النفايات في البلدان النامية والقليلة التصنيع زهيدة، مما لفت انتباه تجار النفايات إلى هذه البلدان . فزاد من حجم النفايات والمنتجات الجانبية الصناعية السامة والخطرة المصدرة إلى تلك البلدان حاجتها إلى الدخل المالي الذي يكتسب من قبول هذه النفايات والمنتجات من دول غربية .ومما يبعث على القلق الشديد أن هذه البلدان لم تكن في كل حالات التصدير تقريبا مؤهلة لان تعالج هذه النفايات والمنتجات الجانبية معالجة تكفل حماية صحة شعوبها وبيئتها .

في أواخر سنوات الثمانينات عبر حوالي ثلاثين إلى خمسة وأربعين مليون طن من النفايات السامة الحدود بين الدول، ومن هذه الكمية نقل حوالي عشرين في المائة إلى بلدان العالم الثالث[2]، وللديون الواقعة على البلدان النامية والأقل تصنيعا أثر في توجيه نقل النفايات من الشمال إلى الجنوب . فأشد البلدان فقرا وضعفا التي تعاني من الديون الخارجية في أمس الحاجة إلى العملات الأجنبية وبالتالي اعتبر تجار النفايات أن من الأسهل والأقل تكلفة تفريغ الحمولات من النفايات في تلك البلدان .

وردا على تزايد تصدير النفايات والمنتجات الجانبية الخطرة من بلدان متقدمة إلى بلدان نامية وقليلة التصنيع رصدت المنضمات الغير حكومية المعنية بالبيئة والبلدان النامية صفوفها بإنهاء هذه التجارة وبعد بذل جهود قوية دامت بضع سنوات نجحت هذه المنضمات والبلدان النامية في مطلع سنة ١٩٩٤ في

[1] - المرجع السابق،ص 405.

[2] باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، مرجع سابق،ص408.

فرض حظر على تجارة النفايات مع البلدان الأقل تصنيعا والنامية في سياق اتفاقية بازل .ولكن انتقدت العديد من الدول النامية بنود الاتفاقية واعتبرتها غير كافية لإنهاء الاتجار بالنفايات السامة بسبب تضمنها عدة بنود توفر مهارب من الموجبات ولأنها تنظم التجارة ولا تنهيها في المقام الأول[1] .

الكيماويات السامة: تم تركيب حوالي ١٠ ملايين مركب كيميائي في المختبرات على نطاق العالم منذ بداية هذا القرن ويتم إنتاج واحد في المائة تقريبا من هذه المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية البالغ عددها ١٠٠٠٠٠ مادة على أساس تجاري[2]، وتظهر ما بين ١٠٠٠–٢٠٠٠ مادة جديدة كل سنة. تستخدم بعض هذه المواد مباشرة (كمبيدات الحشرات والأسمدة) إلا أن غالبية المواد الكيميائية قاعدية أو وسيطة تستخدم في إنتاج ملايين المنتجات النهائية للاستخدام البشري .

تطلق المواد الكيميائية السامة في البيئة إما مباشرة نتيجة للاستخدامات البشرية (على سبيل المثال المبيدات المختلفة) وإما بطرقة غير مباشرة كتدفقات لنفايات مختلف الأنشطة البشرية كالتعدين والعمليات الصناعية واحتراق الوقود والأنشطة الأخرى، والمواد الكيميائية يمكن أن تطلق في شكل جامد أو سائل أو غازي كما يمكن أن تطلق إلى الهواء أو المياه أو الأرض. ويعتبر توزيع ومصير المواد الكيميائية في البيئة عملية بالغة التعقيد تحكمها الخصائص الفيزيائية – الكيميائية للمواد الكيميائية والبيئة ذاتها. ولا يقتصر وجود كثير من المواد على المنطقة القريبة من مصدر إطلاقها وإنما تنتقل على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي لتسبب تلوثا واسع النطاق للبيئة، فقد أدى استخدام المبيدات في كاليفورنيا على سبيل المثال إلى تلوث الضباب في المنطقة وقد عثر مؤخرا في الضباب في مناطق بعيدة عن تلك التي استخدمت فيها المبيدات على ١٦ نوعا من المبيدات ومنتجاتها البديلة .كما أن ثنائيات الفينيل متعددة الكلورة قد انتقلت بواسطة الغلاف الجوي من مصادر إطلاقها في البلدان الصناعية إلى مناطق بعيدة قرب القطب الشمالي، ونتيجة لاستهلاك الأسماك والثدييات المائية الملوثة في المقام الأول فان سكان منطقة القطب الشمالي يعانون مستويات تقرب من السمية بسبب التعرض لثنائيات الفينيل المتعددة الكلورة، وتشمل الأمثلة الأخرى للتوزيع عبر الحدود لهذه المواد الكيميائية السامة ال DDT والزئبق والرصاص والمعادن الأخرى .كما أن القلق بشأن التلوث الكيميائي المتزايد قد أثبتته مؤخرا آثار المواد الكلورية

[1] المرجع السابق،ص 401.
[2] - تتضمن قائمة السجل الأوروبي للمواد التجارية الكيميائية حاليا 110000مادة.

الفلورية الكربونية وغيرها من المواد الكيميائية على طبقة الأوزون وآثار غازات الاحتباس الحراري على المناخ[1].

الخاتمة: يتمثل الرابط الأساسي بين العولمة والبيئة في أن تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام وفي مقدمته التجارة يؤدي إلى تدهور كبير في نوعية البيئة، ولقد صاحب عولمة الأسواق عولمة للمشاكل البيئة حيث أصبحت مسببات المشاكل البيئية عالمية الأثر بمعنى أنها باتت تؤثر في العالم ككل بغض النظر عن مصدرها فارتفاع درجة حرارة العالم وتآكل طبقة الأوزون واستنفاد الموارد الطبيعية،كلها أمثلة للمشاكل البيئية العالمية التي برزت وانتشرت منذ تسارع عمليات العولمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومنه فإن استمرار النمو الاقتصادي القائم حاليا سيؤدي لا محالة إلى استنزاف موارد هذا الكوكب وتخريب البيئة والأنظمة الطبيعية وزيادة مستويات التلوث البيئي، ولا شك أن البشرية تقف على مفترق طرق حساس إما أن تواصل طريق النمو الاقتصادي المفرط حسب العقيدة اللبرالية الجشعة أو أن تنتبه إلى الدمار الشامل الذي تحدثه في هذا الكوكب وتبدأ بالعمل على تطوير أنظمة اقتصادية مستدامة في الإنتاج والاستهلاك والسياسات الاقتصادية العامة.

[1] - باتر محمد علي وردم،العولمة ومستقبل الأرض، مرجع سابق، ص394.

أثر تطبيق الشريعة الإسلامية على سلوك المستهلك المسلم

فؤاد بيرام فيراتي

باحث دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

إن الإسلام هو الرسالة الخاتمة، جاء صالحًا شاملاً لكل زمان ومكان، ومن عموم الإسلام وشموله، أنه نظم أمور الدين والدنيا جميعًا، فالإسلام دين ودنيا، عقيدة وشريعة، نظام وعمل، لا يقف عند عمل القلوب، ولا عند علاقة الإنسان بربه، ولا عند علاقة الإنسان بالآخرة، لكنه أوسع من ذلك وأعمق، إنه ينظم علاقة الإنسان بربه وعلاقته بنفسه وعلاقته بغيره من المخلوقات على اختلاف أجناسها وأنواعها. إنه ينظم للإنسان حياته الدنيا بكل جوانبها وجنباتها بالشكل الذي يكفل له حياة أخروية راضية وسعيدة، وهذا عند المسلمين العارفين بدينهم وبطبيعته من المعلوم من الدين بالضرورة.

الاستهلاك هو جزء من النشاط الإنساني الاقتصادي اليومي الذي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنه، وبه يستقيم أمر الحياة ويستمر النوع الإنساني على هذه الأرض وهو أمر فطري وضروري لبقاء الإنسان واستمراره فلا يعقل أن يعيش الإنسان دون أن يتناول الحد الأدنى من الطعام والشراب والمسكن واللباس إضافة إلى حاجته إلى ما يروح عن نفسه من حاجات بريئة مشروعة. كما أن استهلاك السلع والخدمات لم يترك عبثا دون قيود أو ضوابط تنظم هذا الاستهلاك لأن الإفراط فيه وخروجه عن المسار السليم سيؤدي إلى أزمات اقتصادية لها بداية وليس لها نهاية كالتي نعيشها اليوم والتي أنهكت كبرى الاقتصاديات في العالم ودمرت بنيان كبرى الشركات وأجبرتها على إعلان إفلاسها. فالإسلام يقر إستهلاك السلع والخدمات ما دام ذلك الاستهلاك مقيّداً بضوابط الشريعة الإسلامية، بعيداً عن المحرِّمات، وبعيداً عن كل ما من شأنه الإضرار بصحة ومال المستهلك.

المبحث الأول: أهمية الاستهلاك في الإسلام وتعريف المستهلك

أهمية الاستهلاك في الإسلام: للاستهلاك أهمية خاصة في الإسلام، وتبرز هذه أهمية في النقاط التالية:

١. الاستهلاك تعود فطري: ينظر الإسلام للاستهلاك على أنه أمر فطري للإنسان، ومن ثم فهو ضروري له، وكل ما كان كذلك فلا يمنعه الإسلام، ذلك لأن بقاء الإنسان واستمرارية نوعه ليعمر الأرض، ويكون خليفة فيها، لا يأتي إلا بالاستهلاك. وهذا يعني أن الاستهلاك في نظر الاقتصاد الإسلامي أمر فطري وديني.

٢. الاستهلاك عبادة وطاعة من الطاعات: يعتبر الاستهلاك في الإسلام نوعًا من أنواع العبادات؛ إذا يقصد المستهلك بالاستهلاك وجه الله تعالى، إذا تحرى الكسب الحلال واستهلاك الطيبات من السلع والخدمات، ويكون هدف النهائي من الاستهلاك وعند المستهلك المسلم هو نيل رضا الله، والاستعانة على العبادة، والتقوى على العمارة.

٣. الاستهلاك في الإسلام ثوابه في، الدنيا والآخرة: يحث الإسلام الإنسان على تناول الطيبات من الرزق، بهدف تحقيق الغاية من خلقه ووجوده، ويثاب على هذا الاستهلاك، إضافة ما يتحقق له من متعة ولذة وحماية ومنفعة. كما أن الإهمال في الاستهلاك أمر مذموم في الإسلام، إذا قصر الفرد مع توافر المقدرة فهو ملوم.

٤. الاستهلاك في الإسلام وسيلة لا غاية: الاستهلاك في الغرب هو الغاية النهائية من حياة الإنسان، وفي إطار ذلك فإن الفرد يستهلك ما شاء بهدف المتعة الدنيوية. بينما الإنسان المسلم وان استمتع من استهلاكه إلا أن الاستهلاك يبقى وسيلة وليس هدفًا نهائيًا في حد ذاته. فالمسلم يستهلك ليعيش وهو يعيش ليعمر الأرض ويعبد الله ويسعى في نيل ثوابه.

تعريف المستهلك لغة واصطلاحًا: جاء في لسان العرب والقاموس المحيط عن المستهلك بأنه: (الذي ليس له هم إلا أن يتضيفه الناس، يظل نهاره، فإذا جاء الليل أسرع إلى من يكفله خوف الهلاك لا يتمالك دونه)[1].

وبالرجوع إلى معاجم الاقتصاد وقوامسيه نجد تعريفات متعددة ومتنوعة حول مصطلح المستهلك، ونختار منها الآتي:

- جاء في معجم المصطلحات التجارية التعاونية تعريف المستهلك بأنه:(الفرد الذي يستهلك السلع، سواء كانت مؤقتة أو معمرة أو ينتفع بالخدمات، ويقابله المنتج الذي يقوم بإنتاج السلع)[2].
- وجاء في معجم مصطلحات الاقتصاد المال والأعمال بأن المستهلك: (الشخص الذي يستعمل أو يستهلك البضاعة أو الخدمات لمنفعته وفائدته الخاصة تمييزًا له عن الذي يتاجر بها أو يزرعها أو

[1] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت،1388ه، ج10، ص506، والفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، د،ت، ج3، ص335.

(2) ينظر: محمد زكي بدوي، معجم المصطلحات التجارية التعاونية، دار النهضة العربية، بيروت 1404ه، ص52.

ينتجها)[1].

- ويعرف القاموس الاقتصادي المستهلك بأنه: (الذي يستهلك السلع والخدمات لتلبية حاجاته)[2].

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نستنتج بأن مفهوم المستهلك هو الشخص الذي يسعى للحصول على الدخل لأجل انفاقه لإشباع حاجاته المتعددة من السلع والخدمات؛ ولذلك ينفق جزءا من دخله لشراء السلع والخدمات المختلفة، ويدخر الجزء الباقي من دخله.

تعريف المستهلك في الاصطلاح الشرعي: المستهلك في الاصطلاح الشرعي: هو من يقوم باستعمال السلع والخدمات لإشباع حاجاته الشخصية، وحاجات من يعولهم، وليس بهدف إعادة بيعها، أو تحويلها، أو استخدامها في نطاق نشاطه المهني[3]، غير أن استعمال المستهلك للسلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي ينبغي أن يكون مقيداً بضوابط الشريعة الإسلامية.

كما أن المستهلك في النظرية الاقتصادية الوضعية يسعى لتحقيق أقصى منفعة لنفسه فقط من وراء إنفاق دخله المحدود والأصل في هذا التصور الاستقلالي أو الأناني لشخصية الفردية في الغرب. بينما الإسلام لا يقر بهذا التصور حيث إن المستهلك المسلم يسعى لتحقيق أقصى منفعة لنفسه ولمن هو مسؤول عن رعايتهم من أهل بيته وأقاربه، وكلما كبر دخله كلما زادت مسؤوليته لتشمل جيرانه ثم أهل الحي الذي يعيش فيه، ثم قريته أو مدينته ثم وطنه الإسلامي، ومن هنا فإن مفهوم المستهلك في الاقتصاد الإسلامي يختلف عنه في الاقتصاد الوضعي[4].

سلوك المستهلك المسلم: يقصد بسلوك المستهلك: (مجموعة الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الفرد في موقف معين، وبحسب إمكاناته المتاحة، والمعبر عنها بقراره في شراء المنتج، الذي يتوقع بأنه يشبع حاجاته ورغباته فيها لحظة الشراء)[5].

كما يتمثل أيضاً سلوك المستهلك في: (الأفعال والخطوات والعلاقات التي يسلكها الأفراد؛ للحصول

---

(1) ينظر: نبيه غطاس، معجم مصطلحات الاقتصاد المال والأعمال، لبنان 1985م.
(2) نقلًا من كتاب: محددات سلوك المستهلك المسلم، د.حسين الزويد، د. إبراهيم البطاينة، مجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية العدد4، ص267، 2013م.
3() نقلًا من كتاب: محددات سلوك المستهلك المسلم، د.حسين الزويد، د. إبراهيم البطاينة، مجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية العدد4، ص267.
4() ينظر: مبادئ الاقتصاد الجزئي، د. جربية بن أحمد الحارثي والاخرون، ط.2، 2016م، ص174.
5() ينظر: وأيضًا: المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية، د.زيد محمد الرماني، كتاب شهري يصدر رابطة العالم الإسلامي، العدد 153، 1415ه، ص 45.

على السلع والخدمات واستهلاكها). فسلوك المستهلك ما هو إلا عبارة عن تلك الأفعال والتصرفات التي يتبعها الأفراد، من أجل الحصول على سلعة أو خدمة، حيث يقوم المستهلك بعملية الاختيار بين البدائل المطروحة أمامه، ويتم ذلك وفق الإمكانات المتاحة للمستهلك وفي حدود دخله.

تقدم بأن المستهلك المسلم يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة لنفسه ولمن هو مسؤول عن رعايتهم من أهل بيته وأقاربه، بينما يسعى المستهلك غير المسلم إلى تحقيق أقصى منفعة لنفسه فقط، ولذلك فإن السلوك الاستهلاكي لكل مستهلك سيكون مختلف عن الآخر بسبب اختلاف الرغبات البشرية والإنسانية بين المستهلكين، وأيضًا بسبب اختلاف الديانة. وبناء على ذلك يوجد سلوكًا استهلاكيًا إسلاميًا يختلف عن السلوك غير الإسلامي، وهذا الاختلاف يرجع إلى الأسباب الآتية[1]:

- السلوك الاستهلاكي جزء من السلوك العام، والسلوك العام يتشكل ويتأثر بالبيئة والثقافة والديانة.
- نظريات الاقتصاد بكل طروحاتها وأفكارها كانت نتيجة تصرفات الاستهلاك الاجتماعي، وبالتالي ظهرت في المجتمع الإسلامي نظرياته المبنية على ظروف المعيشية والثقافة السائدة فيه.

المبحث الثاني: ضوابط سلوك المستهلك المسلم وأثر تطبيق الشريعة على سلوكه

ضوابط سلوك المستهلك المسلم[2]: استهلاك السلع والخدمات في الإسلام لم يترك عبثًا دون قيود أو ضوابط تنظم هذا الاستهلاك لأن الافراط فيه وخروجه عن المسار السليم سيؤدي إلى أزمات اقتصادية لها بداية وليس لها نهاية. فالاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي هو الاستهلاك المنضبط بقيود تعود بالنفع والفائدة على اقتصاد الأمة وتزيده قوةً ومتانة.

ومن هذا المنطلق نجد الإسلام يضع الضوابط والتوجيهات المناسبة ليستتير بها المستهلك المسلم في سلوكه وتصرفاته، وهذه ضوابط مرشد للمستهلك المسلم تزيد من مستوى منفعته وتحقق مصالحه في الدنيا والآخرة، وكلما تمسك والتزم المستهلك المسلم بهذه الضوابط كلما أصبح مستهلكًا رشيداً. ولعل أهم هذه الضوابط ما يلي:

١- تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة: يحرص الإسلام على أن يكون الاستهلاك في حدود ما

---

[1]() ينظر: مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، د. السيد محمد أحمد السريتي، دار الجامعية، 2013، ص150-152.

[2]() ينظر: المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. محمود عبد الكريم أرشيد، دار النفائس، ط 1، الأردن 2012م، ص 310-311، وأيضًا: مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص 150، وأيضًا: مبادئ الاقتصاد الجزئي، المرجع السابق، ص 174.

أحل الله من السلع والخدمات، وما يحقق لهم من منافع حقيقية ومصالح اقتصادية واجتماعية، ولهذا حرم الشارع على المستهلك المسلم استهلاك بعض السلع والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع، كالخمر والخنزير والمخدرات وغيرها من السلع الضارة بجسم الإنسان وعقله. وقد نصت الآيات القرآنية على تحريم ذلك؛ قال الله تعالى: يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ* إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ (المائدة: ٩٠-٩١).

٢- تحريم البذخ والترف في الحياة: الترف هو المبالغة في التنعم، والمترف هو المتنعم المتوسع في ملاذ الدنيا وشهواته. حيث يمقت الإسلام الترف ويعده سلوكًا شاذًا وسببًا في نزول العذاب وهلاك الأمم ودمارها، ويعتبر هذا السلوك دليلاً على الابتعاد عن الطريق القويم للسلوك الإسلامي الرشيد في الاستهلاك، ويتأكد ذلك في قوله تعالى: أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ (الأنعام: ٦). فاعتبر الإسلام الترف والبذخ والتنعم الزائد عن الحاجة من أسباب زوال النعم وتحويلها، لأنه طريق إلى المعاصي ونسيان الله عزوجل، إضافة إلى أنه وسيلة من وسائل تدمير موارد الأمة الاقتصادية وسوء تخصيصها وتوزيعها التوزيع الأمثل، ومن ثم ضياعها بغير منفعة أو فائدة.

٣- تحريم الإسراف والتبذير والسفه: الإسراف هو تجاوز القصد والاعتدال في الانفاق، وهو دون الترف. والتبذير هو انفاق المال وتفريقه اسرافًا في غير ما ينبغي، ولذلك يحرم الإسلام الاسراف والتبذير لما ينطوي عليه من تبديد غير واع لمواد الفرد والجماعة التي ينبغي المحافظة عليها والاقتصاد في انفاقها. أما السفيه فيعرفه الفقهاء بأنه ضد الرشيد والذي يعمل بخلاف أحكام الشرع ويتبع هواه، ويتأكد ذلك في قوله تعالى: وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ (الأعراف: ٣١).

يتضح مما سبق أن المستهلك المسلم لا يعيش ليستهلك فقط كما هو حال المستهلك في الغرب، فليس للمستهلك الغربي هم سوى إشباع الملذات، بينما المستهلك المسلم يستهلك ليعيش ويستعين بما يستهلكه على طاعة الله عزوجل وعبادته.

٤- التوسط والاعتدال في الانفاق: الإسلام يأمر المستهلك المسلم بالتوازن والاعتدال في الانفاق والاستهلاك، فلا يبخل المستهلك المسلم ولا يتطرف بإسراف، بحيث يكون نمط استهلاكه متوازنًا بين

مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وبين متعة الدنيا وثواب الآخرة، وبعيداً عن السلوك المتطرف في اتجاه واحد، فالنهي عن الترف والاسراف لا يعني الدعوة إلى البخل والشح، وإنما يدعو إلى الاعتدال والتوسط، ويؤكد ذلك قوله تعالى: **لَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا** (الإسراء: ٢٩).

إذا الإسلام يدعو المستهلك المسلم إلى الاعتدال والتوسط في انفاقه، لما ذلك من آثار إيجابية على الفرد والمجتمع. فإذا توسط المستهلك المسلم في انفاق دخله فإنه يوجه ما يفيض عن حاجاته من هذا الدخل إلى الادخار والاستثمار بما يعود عليه وعلى أمته بالنفع والفائدة.

٥- ترتيب الأولويات: ينبغي للمستهلك المسلم أن يحدد أولويات إنفاقه حسب الأولويات التالية: الضروري، والحاجي، والتحسيني، وعدم تقديم أو تأخير إحداها على الأخرى حين لا تقتضي المصلحة ذلك. ويتمثل ذلك في التزام المستهلك المسلم بالنمط الاستهلاكي الرشيد، وذلك في إعطاء الأولوية في الاستهلاك لضروريات الحياة ثم بعدها استهلاك الحاجيات ثم التحسينيات. وينبغي على المستهلك المسلم ترتيب السلع والخدمات الضرورية والحاجية تبعًا لأهميتها النسبية فلا يفضل سلعة على أخرى إلا لسبب رشيد، وهذا يتأكد في قوله تعالى: **أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ** (البقرة: ٦١).

إن نمط استهلاك المستهلك المسلم هو استهلاك رشيد منضبط، يسهم في بناء الاقتصاد، وليس العكس كما حصل في نمط الاستهلاك الغربي، الذي ليس له هم سوى إشباع الملذات من السلع والخدمات المحرمة والخبيثة، فكان جزاء الله سبحانه وتعالى له بالأزمات الاقتصادية التي يدفع المليارات لإصلاح جزء من الخلل، الذي أحدثته في بنية اقتصاديات هذه الدول. فالله تبارك وتعالى اختار للإنسان ما ينفعه ويعينه على أداء رسالته في الحياة وعلى المستهلك المسلم سوى إتباع نهج الله تعالى والابتعاد عما نهي من السلع والخدمات، ليكون حينها مستهلكًا رشيداً عقلانيًا واعيًا يساهم في صنع اقتصاد أمته وبناء طاقتها لا وسيلة هدم وتدمير وتخريب لها.

أثر تطبيق الشريعة الإسلامية على سلوك المستهلك المسلم[1]: إن قيام المجتمع المسلم بتطبيق الشريعة الإسلامية سوف تحمي المستهلك من نفسه، ومن المنتج ومن التاجر ومن السلطان، حيث تضمنت

(1)ينظر:مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص157، وينظر: دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، د. بخاري عبد الحميد، ص9.

الشريعة الإسلامية مجموعة من القواعد والمبادئ والضوابط التي لو طبقت تطبيقًا شاملاً لحققت الخير للمنتج وللمستهلك المسلم، وللفرد والمجتمع. ومما يلي أهم هذه الآثار:

١- الشريعة الإسلامية تحمى المستهلك من نفسه: يتسم المستهلك المسلم الصالح الورع الملتزم بشرع الله بسلوك سوى عند اختيار ما يشتريه، ومن الضوابط الشرعية التي تحكمه في هذا المقام أنه يبدأ بشراء الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات، ولا يسرف ولا يبذر عند الشراء، ولا يقلد الغير تقليدا أعمى، كما أنه يتجنب شراء المحرمات والخبائث، ملتزما بقول الله عز وجل: **وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ** (الأعراف: ١٥٧)، وقوله تبارك وتعالى: **وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ** (الأعراف: ٣١)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: **(كل ما شئت، واشرب ما شئت دون سرف أو مخيلة)** رواه البخاري.

ولا يمكن أن يوجد هذا المستهلك المنضبط بشرع الله إلا عن طريق التنشئة الصالحة تربية وتعليما على المنهج الإسلامي؛ فنحن في حاجة إلى تربية أولادنا وتعليمهم تجنب الحرام والإسراف والتبذير والترف والبذخ؛ فطفل اليوم هو مستهلك الغد، وطفلة اليوم هي ربة البيت في المستقبل.

٢- الشريعة الإسلامية تحمى المستهلك من المنتج: لقد أمر الإسلام المنتج بتجنب إنتاج المحرمات والخبائث، كما أمره الرسول صلى الله عليه وسلم بإتقان الصنع مصداقًا لقوله صلى الله عليه وسلم: **(إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملا أن يتقنه)**، رواه الطبراني، كما أمر الإسلام المنتج بعدم الغش فقال صلى الله عليه وسلم: **(من غشنا فليس منا)**، رواه مسلم، وكذلك يجب على المنتج ترشيد النفقات حتى تكون الأسعار في متناول المستهلك العادي، ولا يبخس العامل أجره، كما لا يتعامل بالربا حتى لا تزيد النفقات. و إن التزام المنتج بهذه الضوابط الشرعية يحمي المستهلك من المحرمات والخبائث، كما أنه يحميه من السلع السيئة الرديئة، وكذلك من المنتجات المغشوشة والأسعار العالية، وهذا يحقق لكليهما الخير والبركة والربح والوفرة في النفقات.

٣- الشريعة الإسلامية تحمى المستهلك من التجار: ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد والأحكام التي تحكم المعاملات في الأسواق مع التجار؛ فقد أمر الإسلام بحرية المعاملات في الأسواق مع التجار، وأن تكون خالية من الغش والتدليس والمقامرة والجهالة والغرر والمعاملات الربوية وكل صيغ أكل أموال الناس

بالباطل؛ فعلى سبيل المثال عندما حرمت الشريعة الإسلامية كل صور الربا، ومنها فوائد التمويل والقروض؛ فإنها بذلك تمنع ارتفاع التكاليف والأسعار بتلك الفوائد.

وحرمت الشريعة الغش والاحتكار لأنهما يؤديان لضياع الأموال وغلاء الأسعار وظلم المستهلك. وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول: **(من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعده من النار يوم القيامة)**، وحرم الله وبيع الغرر وغير ذلك من البيوع المحرمة.. كل هذا لحماية المستهلك وكذلك المنتج.

إن التزام التجار بالقواعد الشرعية لمعاملات في الأسواق يحقق الأمن للمستهلك ويحافظ له على ماله، وفي الوقت نفسه يبارك الله سبحانه وتعالى في مكسب التجار، ولكن أين التاجر المسلم الصادق الأمين الذي وعده بأن يكون مع الشهداء والصالحين يوم القيامة؛ إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: **(إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبر بصدق)**، وكذلك يقول صلى الله عليه وسلم في حديث آخر: **(التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء)**.

٤- الشريعة الإسلامية تحمي المستهلك من جور السلطان: لقد وضعت الشريعة الإسلامية مجموعة من الضوابط لحماية المستهلك من الحاكم الظالم الجائر؛ فعلى سبيل المثال لا يجوز له التدخل في التسعير بدون ضرورة شرعية يقرها أهل الفقه والعلم، ولا يجوز له أن يفرض المكوس (الضرائب) على التجار ليغلي الأسعار على الناس، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لا يدخل الجنة صاحب مكس)**. كما لا يجوز أن يفرض على المعاملات رسوما كضريبة المبيعات، ودليل ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(هذه سوقكم لا تتحجروا فيها ولا يفرض عليها خراج)**، وفي رواية أخرى: **(هذه سوقكم فلا ينتقص ولا يضربن عليه خراج)**، رواه ابن ماجه في السنن، ويجب على ولي الأمر حماية المستهلك وعدم الإضرار بالمنتجين، فلا ضرر ولا ضرار.

وسائل لحماية المستهلك: لقد شرع الإسلام بعض الوسائل والنظم لحماية المستهلك، فيما لو لم ينضبط المستهلك والمنتج والتاجر والسلطات بضوابط الشريعة الإسلامية، ومن أبرز هذه الوسائل:

١- الرقابة الذاتية: وتعني أن يقوم كل فرد بالتأكد من أن أي عمل يقوم به صالح ويتفق مع شرع الله، وتقوم الرقابة الذاتية على القيم الايمانية التي تحيي الضمير ليراقب صاحبه، ويؤمن من أن الله عز وجل

مطلع عليه، وأن هناك ملائكة تقوم بتسجيل كل ما يقوم به في كتابه، وأنه سوف يبعث يوم القيامة، ويُسأل أمام الله عن أعماله. لو وجدت الرقابة الذاتية عند المستهلك وعند المنتج وعند التاجر وعند الحاكم سواء بسواء لطهرت المعاملات من كل أنواع الحرام والخبائث لتحقق الخير للجميع للفرد والمجتمع والناس جميعا المسلم وغير المسلم.

٢- **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**: وهو من أهم الواجبات المنوطة بالمسلم، وأساسها قول الله تبارك وتعالى: **وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** (آل عمران: ١٠٤)، وكما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: **(من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)**. ويؤدي تطبيق هذا الأسلوب في مجال المعاملات التجارية إلى حماية المستهلك من كل صور الاستغلال والابتزاز والغش والغرر والتدليس، وتقوم جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنهي عن كل ما يخالف مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في الأسواق.

٣- **نظام الحسبة**: من بين مهام نظام الحسبة في التطبيق التجاري الإسلامي مراقبة الأسواق، والتأكد من خلوها من كل ما يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، مثل منع الاحتكار والغش ومراقبة الجودة والأسعار وتطهير السوق من كل الشوائب والمعاملات غير المشروعة، وهذا من أهم الوسائل الحكومية لحماية المستهلك.

العوامل المؤثرة في استهلاك المستهلك المسلم: توجد عدة عوامل تؤثر في استهلاك المستهلك المسلم ولعل من أهمها ما يلي:

١. **المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في المجتمع**: فالمستوى العام للأسعار المحدد للسلع والخدمات يحدد استهلاك المستهلك. فكلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في المجتمع، كلما انخفض استهلاك المستهلك.

٢. **الدخل المتاح بعد دفع الزكاة**: يتوقف حجم استهلاك المستهلك المسلم على حجم الدخل بعد دفع فريضة الزكاة، فكلما زاد الدخل زاد استهلاك المستهلك، ويتناسب استهلاكه طرديًا مع مستوى الدخل المتاح بعد دفع فريضة الزكاة.

٣. **حجم الثروة الحقيقة الفرد**: أي كلما زادت الأصول الحقيقية التي يمتلكها المسلم قد يزداد استهلاكه.

٤. **القيم الإسلامية التي تحكم الانفاق الاستهلاكي**: تحكم هذه القيم استهلاك المستهلك وتصحح مساره بين حد الإسراف والتقتير في حدود ما أحل الله من الرزق. وكلما ازداد تمسكه بها كلما اقترب من حالة التوازن بالمفهوم الإسلامي.

٥. **عقلانية المستهلك أو رشده**: يكون له تأثير كبير في استهلاك المستهلك المسلم.

٦. **توزيع الدخل**: يتوقف استهلاك المسلم على طريقة توزيع دخله بين ما ينفق على الاستهلاك، وبين ما يمكن ادخاره.

٧. **الحاجات الشخصية لأفراد المجتمع**: يختلف الاستهلاك كمًا ونوعًا باختلاف ميول المستهلك الشخصية، وحالته الاجتماعية، وظروفه العائلية، والمجتمع الذي يعيش فيه.

الخلاصة:

١. للاستهلاك أهمية خاصة في الإسلام، وذلك بأن كل فرد من أفراد المجتمع يعتبر مستهلكًا.

٢. المستهلك هو الشخص الذي يسعى للحصول على الدخل لأجل انفاقه لإشباع حاجاته المتعددة من السلع والخدمات، والسلوك الاستهلاكي جزء من السلوك العام.

٣. يحكم سلوكيات المستهلك الضوابط الشرعية المستنبطة من الشريعة الإسلامية.

٤. يسعى المستهلك لتحقيق أقصى منفعة لنفسه ولمن هو مسؤول عن رعايتهم من أهل بيته وأقاربه.

٥. استهلاك السلع والخدمات ضبطته الشريعة بالعموم، لذلك يعود هذا الاستهلاك المنضبط بالنفع والفائدة على اقتصاد الأمة وتزيد قوته ومتانته.

٦. تحمي الشريعة الإسلامية المستهلك من نفسه ومن المنتج ومن التاجر ومن السلطان.

المراجع:

١. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت،١٣٨٨.

٢. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت.

٣. معجم المصطلحات التجارية التعاونية، محمد زكي بدوي، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٤.

٤. معجم مصطلحات الاقتصاد المال والأعمال، نبيه غطاس، لبنان ١٩٨٥.

٥. مبادئ الاقتصاد الجزئي، د. جربية بن أحمد الحارثي والاخرون، ط ٢، ٢٠١٦.

٦. المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. محمود عبد الكريم أرشيد، دار النفائس، ط ١، الأردن ٢٠١٢.
٧. المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية، د. زيد محمد الرماني، كتاب شهري يصدر رابطة العالم الإسلامي، العدد ١٥٣، ١٤١٥
٨. مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، د. السيد محمد أحمد السريتي، دار الجامعية، ٢٠١٣.
٩. محددات سلوك المستهلك المسلم، د. حسين الزويد، د. إبراهيم البطاينة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية العدد ٤، ٢٠١٣
١٠. دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، د. بخاري عبد الحميد.

شكل الحكم زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه

د. فلاح نجم عبد الله العاني

أستاذ في كلية الإمام الأعظم - ديوان الوقف السني

عمر رضي الله عنه لم يكن أعرابيا يحكم عشيرة على حافة الصحراء، بل كان رئيس دولة يحكم جزيرة العرب بما فيها السعودية والكويت والبحرين والإمارات وعمان وقطر والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق ومصر وتونس وليبيا والمغرب والجزائر.

كان عمر بن الخطاب يحكم كل هذه الدول على اتساعها وعدد سكانها الكبير في ذلك الوقت، دون أن يتدخل السفير الأمريكي أو البريطاني، وكان يجلس في بيته في المدينة المنورة يصلي ويقضي يحكم ويعدل ويستقبل السفراء والرسل من الدول العظمى والصغرى دون ان يكون له الالوف من الحرس والحسم.

حينما شارف عمر على الموت انتدب عشرة من أفضل الصحابة رضى الله تعالى عنهم المقربين الورعين، وقال لهم: زكوا خليفة للمؤمنين من بعدي.

قالوا: وإذا اختلفنا.

قال: كونوا مع الأكثرية.

قالوا: فإن كنا خمسة لخمسة قال: ليكن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما معكم يرجح الكفة،ولكن لا يكون ابن عمر خليفة على المؤمنين.

قالوا: ولم لا يا أمير المؤمنين.

قال: إنه مطواع لزوجته.

لم يكن يرى عمر بن الخطاب ابنه راوي الحديث التقي الورع صالحا للقيادة لأنه مطواع لزوجته والدول لا تقاد بمشورة الزوجات، بل بالمجالس والهيئات.

نعود إلى صلب الموضوع، كان عمر بن الخطاب يسير يوما في جوف الليل وعند الفجر وسمع امرأة تقول لابنتها وهما تعدان الحليب للبيع: اخلطيه بالماء فيكثر فقالت الفتاة: للأم ولكن هذا حرام وقد نهانا عمر عنه

قالت الأم: اخلطيه فإن عمرا لا يرانا.

قالت الصبية لأمها: وأين رب عمر ألا يرانا.

سار عمر بن الخطاب وجمع بنيه في الصباح وقص لهم ما سمع في الليلة الماضية وقال لأولاده: والله لو كان بي حاجة للنساء ما تزوجت غيرها فمن منكم يرغب الزواج منها؟

قال عاصم بن عمر: أنا يا أمير المؤمنين.

وتزوج عاصم من ابنة بائعة اللبن وأنجبت له خليفة المسلمين الراشدي الخامس عمر بن عبد العزيز الذي ملأ الدنيا عدلا.

أمير المؤمنين الذي كان القوة العظمى الوحيدة في النظام العالمي الجديد آنذاك، زوج ابنه وفلذة كبده من ابنة بائعة اللبن لأنها ورعة تقية وتخاف الله ولم يذهب ليبحث عن نسب من اللصوص أو ممن لا ذمة لهم، حتى إذا سرقوا الدولة فروا من المدينة المنورة إلى عاصمة الرومان أو الفرس أو غيرها من عواصم الغرب الذي يمثل علينا كل أصناف الطهر بينما هو ليس أكثر من ... في ثياب تقية.

أمير المؤمنين كان يعلم أن العرق دساس وأن الدول لا تبنى باللصوص وحثالات المجتمعات الذين لا هم لهم إلا نهب ثروات المواطنين وترويعهم في أرزاقهم وإبقائهم تحت مستوى خط الفقر بألف عام.

أنسباء أمير المؤمنين لم يكونوا رؤساء مجالس لشركات، ولا سماسرة لبيع ثروات البلاد والعباد، ولم يكونوا فارين من وجه العدالة وإلا لاستجلبهم عمر من أقصى الأرض وأوقع عليهم الحد والقصاص، وقد جلب ابن عمرو بن العاص من مصر ليجلده ويحلق له شعره لأنه أذى مواطنا ويقال ذميا.

الدول لا تبنى إلا بالعدل، ولا تنهض إلا حينما يكون الحاكم والمحكوم محكومين للقانون وهما أمام القانون سواء، ذاك عمر وذا أنتم وهذا هو الله يسمع ويرى فهل أنتم منتهون..!!

الاستراتيجية الفاعلة لدثر القيم السلبية ومواجهة خطاب الكراهية

د. فادي محمد الدحدوح

خبير في البحث العلمي والدراسات

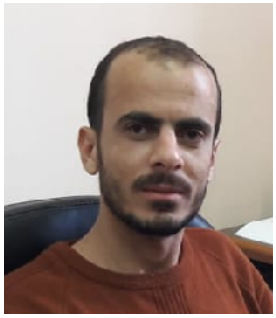

مع تعمق الثورة المعرفية وعالم التكنولوجيا والتقنيات الحديثة غير المسبوقة في جميع مجالات الحياة، وازدهار شبكات الإعلام التفاعلي والاجتماعي، تتعمق ألوانًا شتى من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية التي تعصف بالمجتمعات فتظهر على صورة مشكلات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أخلاقية، وصراعات تتباين حدتها ودرجتها من مجتمع لآخر فتحدث انعكاسات سلبية وتأثيرات حادة في بيئة المجتمع الداخلي، فينبثق على أثر ذلك فجوة عميقة في منظومة القيم لدى فئات المجتمع، تظهر على شكل تذبذب وعدم استقرار في تلك المنظومة، وضعف قدرات فئات المجتمع ولا سيما قدرة الشباب على الانتقاء والاختيار من بين تلك القيم المتصارعة، وعجزهم عن تمثل ما قد يؤمنون به من قيم، فتعاظمت الحاجة لاستراتيجية فاعلة لمواجهة ودثر القيم السلبية المكتسبة والقادمة نتيجة الغزو الثقافي والفكري الذي يجتاح فضاء عالمنا التقني والاجتماعي بفعل انسياب وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات تفاعلية ذات صلة، وسيطرة قيم العولمة الحديثة على مجتمعاتنا المعاصرة.

التربية الإيجابية من كافة محاضنها هي الاستراتيجية المؤثرة اليوم في مواجهة خطاب الكراهية تحديدا والذي سجل تعاظم وانتشارا بالغا في المجتمعات كافة، ولم تكن مجتمعاتنا العربية والإسلامية بعيدة عن التأثر العميق من هذه الظاهرة، وفي ظل الأزمات والكوارث التي تتعاظم في المجتمعات، وعالم سريع تتغير مبادئه ووسائله وأدواته تزداد فيه أهمية القضايا الأخلاقية لدى أفراده، وخاصة فئة الشباب كونها الفئة الأكثر تصادما مع هذه المتغيرات، لذلك نحن بحاجة إلى قيادة استراتيجية تغرس وتصنع وتعزز القيادة التربوية المؤثرة في حياتنا وتعمل على تزويد أفراد المجتمع بالقيم التي تساعد على تشكيل مصيرهم وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في بناء مجتمع حداثي ديمقراطي متماسك تحكمه منظومة قيم واضحة المعالم مثمرة النتائج، فنحصد أفراد لديهم الإيمان الكافي والعزيمة الراسخة بروح ثقافة الحوار، متشبع ومتصرف على أساسها بكيفية واعية وتلقائية، ومواكبة لذلك يمكن للمؤسسة التربوية بالمقام الرئيس أن

تلعب أدواراً مهمة في ترسيخ المبادئ والقيم الإنسانية والحضارية المعاصرة، ومن بينها الحوار وقبول الرأي الآخر.

إن اعتناق التربية الإيجابية من محاضنها الرئيسية الأساسية ممثلة بالأسرة، المدرسة، الجامعة، والمسجد وكافة المحاضن الأخرى في المجتمع يؤثر في عملية الإصلاح بشكل متكامل وذلك من خلال دورها التربوي في محاربة كافة القيم السلبية الداعية إلى الكراهية والعنف، والعمل على تأصيل قيم المحبة والوسطية وإعمار المجتمع وتفعيل منهجية مجتمعية شاملة تغرس بناء الروح الإنسانية المناهضة للكراهية، كما نستطيع أن نقطف ينبوع التربية الإيجابية من خلال منظومة القيم في الإسلام بالدرجة الأولى التي تزكي حياة الإنسان، وتعمل على تحقيق الاطمئنان النفسي والتوازن الشخصي في نفوس كافة أفراد المجتمع، ليغدو كل فرد قادراً على المشاركة الفاعلة في بناء مجتمع قيمي، بما يسهم في تحقيق ذاته وتمكينه من القيام بدوره في الحياة وتجنبه من اضطراب في منظومة القيم واعتناق خطاب الكراهية تؤدي لهدر ثروات ومنافع عظيمة في المجتمع.

قد أصبح واضحا في ظل المؤشرات والوقائع التي نحياها أن التربية الإيجابية قد أصبحت الآن مطلباً ملحًا في جميع محاضن التربية ومؤسسات المجتمع، تمنح المجتمع استقراراً اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، فخطاب الكراهية والنزاعات والعنف وغياب الاستقرار الاجتماعي لهما انعكاسات خطيرة على مؤشرات التنمية، فالقيم الموجهة نحو احترام الآخر، والتسامح معه هي القيم التي من شأنها أن تساعدنا في الانتقال من خطاب الكراهية إلى خطاب المحبة المرتكز على السلم عبر إشاعة روح التضامن، والاعتراف بإنسانيتنا المشتركة، وبوجود الآخر كخطوة أولى نحو عقد اجتماعي وثقافي وأخلاقي، وقد اعتمد المنهج التربوي الإسلامي تحديدا خطاب المحبة وفق منظومة تربوية شاملة ضابطة للعلاقات بين أفراد المجتمع الواحد، والأسرة الواحدة، فالإنسان المسلم يشعر بأخيه المسلم، ويحرص على خدمته وإيثاره على نفسه، مهما اختلف لونه أو جنسه أو أصله، فالرسول صلى الله عليه وسلم اعتمد المحبة أساسًا دعويًا مع جميع الذين تعامل معهم مسلمين وغير مسلمين، مما يؤكد الأهمية الكبيرة لتأصيل التربية الإيجابية في بناء المجتمعات، وخاصة أنها مستمدة من أصول ثابتة وهي الكتاب والسنة.

هل البنوك ذاتية القيادة ستصبح واقعًا ؟

نبيل صبحي أبوزيد

طالب ماجستير اقتصاد مصر

التكنولوجيا الرقمية أصبحت تفرض نفسها بقوة في عالم المال والأعمال، فأصبح استخدامها في الاعمال المالية أمر حتمي؛ لأن الكيانات التي ستبقى بعيدة عنها سوف يجعلها تبتعد خطوات كبيرة جدًا عن دنيا الأعمال.

التكنولوجيا المالية تخرج لنا كل يوم منتجًا جديدًا في عالم المال والأعمال، ومن هذه المنتجات منتج البنوك ذاتية القيادة. هذا المصطلح أصبح اليوم يحتل مكانة لا بأس بها في التكنولوجيا المالية؛ ولأن هذا المصطلح يكاد يكون غير معروف بالمرة في ثقافتنا العربية فسوف يحاول هذا المقال أن يلقي الضوء عنه، وعن بعض الأمور التي تتعلق به، وحسبي أنها بذرة أولى يمكن سقايتها والبناء عليها فيما بعد.

ماهية البنوك ذاتية القيادة؟

البنوك ذاتية القيادة: هي كيانات إفتراضية تقوم ببعض أعمال المصارف مثل التمويل والإقتراض وغيرها، مستخدمة في ذلك التكنولوجيا التي تقف خلف التمويل اللا مركزي DeFi .

يقدم التمويل اللا مركزي DeFi تكنولوجيا جديدة تساعد على أن تتم عمليات مالية مثل الإقراض والإقتراض وتحديد أسعار الفائدة في الفضاء التكنولوجيا عن طريقة استخدام تقنية البلوكتشين.

باستخدام التمويل اللا مركزي تم إنشاء بنوك رقمية على تقنية البلوكشين تستخدم التمويل اللا مركزي وغيره من التقنيات في القيام بالأعمال التي تقوم بها البنوك التقليدية، كل ذلك يتم بطريقة تكنولوجيا وبدون تدخل من البشر. فيتم تحديد نسبة الفائدة على الإقراض أو الاقتراض عن طريقة معادلات تم إدخالها إلى النظام وغيرها من الأمور دون وساطة بشرية كل هذا يتم بصورة تلقائية.

الوضع الحالي في جميع البنوك يتم تحديد كل شيء سواء نسبة الفائدة على الإقراض أو الاقتراض، أو تحديد المبالغ المسموح بإقراضها من البنك، وجميع أعمال الائتمان، أو غيرها من الأمور المتعلقة بأعمال المصرف كل ذلك يتم عن طريق المصرفيين. لكن مع البنوك ذاتية القيادة فإن كل ذلك يتم بصورة تلقائية دون تدخل من أحد، يتم كل ذلك عن طريق الخوارزميات.

البنوك ذاتية القيادة بين التحديات والفرص:

البنوك ذاتية القيادة تقوم بكثير من أعمال البنوك التقليدية وبالرغم من كونها ما زالت جديدة، إلا أنها تواجه مجموعة من الفرص التي تجعل لها مستقبلاً مشرقًا في سوق المال والأعمال، وكذلك تواجهها مجموعة من التحديات التي ربما تؤخر انتشارها قليلاً.

فرص البنوك ذاتية القيادة:

١ – تبحث عن أفضل الحلول: أكبر مهمة يحتاجها العميل الذي يضع أمواله في البنك هي أن يحصل على أعلى معدل فائدة على الأموال المودعة، ولذا يبحث صاحب المال في أكثر من بنك عن أفضل أسعار الفائدة، ويتم ذلك عن طريق سؤال موظفي البنوك، ولكن في البنوك ذاتية القيادة فإن الخوارزميات هي التي تعطي صاحب المال سعر فائدة موجود في البنك ذاتي القيادة، وعلى صاحب المال فقط أن يختار البنك الذي يناسبه.

٢ – تنهي التميز ضد المقترضين: بعض البنوك يحدث فيها نوعًا من التميز في إعطاء القروض لبعض المقترضين وتمنع عن البعض الآخر دون إبداء أسباب مقنعة، في البنوك ذاتية القيادة يتم إعطاء قرار عملية الاقتراض عن طريق الخوارزميات التي تعطي القرض دون تميز، فالقرارات الائتمانية يتم اتخاذها بطريقة تلقائية دون تخل بشري.

٣ – تساهم في القضاء على الاحتيال: التعاملات التي تتم عن طريق بعض موظفي البنوك ربما تسبب في حدوث بعض حالات الفساد والاختلاس والسرقة، لكن التعامل في البنوك ذاتية القيادة يساعد في القضاء على كل الفساد والاختلاس والسرقة بسبب عدم تدخل البشر في العمليات المصرفية.

التحديات التي تواجه البنوك ذاتية القيادة

١ – مخاطر السيولة: أخطر التحديات التي تواجه البنوك ذاتية القيادة هي مخاطر السيولة التي تحدث بسبب سرعة العمليات التي تحدث وذلك عكس البنوك التقليدية، ففي البنوك ذاتية القيادة يمكن سحب الأموال بسرعة، وكذلك يتم بيع الأسهم بصورة سريعة مما يجعل السيولة تقلّ في البنك بصورة سريعة.

٢ – إدارة الضمانات: ومن المخاطر والصعوبات التي تواجه البنوك ذاتية القيادة إدارة الضمانات وذلك لأن إدارة الضمانات تحتاج لتقييمات واقعية من البشر لا يكفي فيها التقيم العام.

٣ – التنظيمات القانونية: في الوقت الذي تنتشر فيه التعاملات المالية عبر استخدام التكنولوجيا فإن التشريعات القانونية لا تستطيع أن تجاريها فيوجد فرق كبير وشاسع بين التعاملات التي تتم عن طريق التكنولوجيا الوطنية وبين التشريعات القانونية؛ لذا فإن التنظيمات القانونية تحتاج إلى أن تتطور حتى تواكب التطورات التي تحدثها التنكولوجيا المالية؛ وذلك لضبط التعاملات التي تتم سواء بين العملاء فيما بينهم من جهة، أو بين البنوك التقليدية والعملاء من جهة أخرى.

تساؤلات عامة حول البنوك ذاتية القيادة

١- هل يمكن للجهات الحكومية أن تفحص بنكًا لا يوجد إلا في شكل برنامج؟

يقول بريان بروكس القائم بأعمال مراقب العملة الأمريكي: نعم تستطيع، قد يكون هذا أسهل من الإشراف على المصارف اليوم، يمكن إعادة تدريب الفاحصين لدينا على قراءة الخوارزميات التي تتولى تسعير الإيداع، أو تتخذ قرارات الائتمان ومعرفة ما إذا كانت تمتثل للمتطلبات القانونية.

٢- هل البنوك ذاتية القيادة سوف تخدم المجتمع بكفاءة؟

يقول بريان بروكس القائم بأعمال مراقب العملة الأمريكي: بالطبع، ستؤدي كفاءتها الأكبر إلى تحرير كميات كبيرة من رأس المال المفقود في تكاليف التشغيل اليوم، أو الذي تباطأ بسبب القرارات التي تعتمد على العقل البشري.

٣- هل ستؤثر البنوك ذاتية القيادة على وظائف البنوك التقليدية؟

بصورة كبيرة سوف تؤثر البنوك ذاتية القيادة على البنوك التقليدية سواء في التعاملات التي تتم من خلالها، أو السيولة الموجودة فيها، أو النمو الذي تسعى إليها، من المتوقع أن الكفة سوف تميل ناحية البنوك ذاتية القيادة.

بل أكثر من ذلك من المتوقع أن الوظائف سوف تقلّ بصورة كبيرة في البنوك التقليدية لما يتوقع أن تتعرض له من تقلص في أعمالها، وأيضًا نوعية الوظائف سوف تختلف فسوف تقلّ الوظائف المرتبطة بالأمور المالية في المقابل سوف تزيد الوظائف التي ترتبط بالأمور التكنولوجية، فسوف تكون أعداد المبرمجين في البنوك أكثر من أعداد المصرفين، وهذا ربما يؤدي إلى أن تتحول كثير من البنوك التقليدية إلى بنوك ذاتية القيادة.

٤- هل البنوك ذاتية القيادة يمكن أن تأخذ التصاريح التي تسمح لها بالعمل بصورة قانونية؟

الواقع لا يؤيد ذلك، فمن المتوقع أن تحجم كثير من الدول عن إعطاء البنوك ذاتية القيادة التصاريح القانونية، ولكن هذا سوف يكون إلى مدى معين، ثم يتم إعطاء تصاريح قانونية لها فيما بعد، خاصة ومن المتوقع أن تتحول بعض البنوك التقليدية إلى بنوك ذاتية القيادة.

المصادر:

1. غدا لناظره قريب.. المصارف ذاتية القيادة في الطريق إلينا، مقال مترجم على موقع الاقتصادية بتاريخ ١٦-١-٢٠٢١.

2. Get ready for self-driving banks, BRIAN BROOKS, financial times2021-1-12, https://www.ft.com/content/c1caca5b-01f7-41be-85a4-3ecb883f2417
3. what about self-driving banks?, https://isg-one.com/industries/banking-financial-services/articles/what-about-self-driving-banks
4. self-driving banking: using technology to connect with customers Teresa Alameda, Santiago Romero, https://www.bbva.com/en/self-driving-banking-using-technology-to-connect-with-customers/
5. Are we ready for self-driving banks?, https://www.cartan.group/industry-insights/article/are-we-ready-for-self-driving-banks

البنوك الإسلامية ودورها في مكافحة جريمة غسيل الأموال

د. فؤاد بن حدو

جامعة الشهيد أحمد زبانة - الجزائر

نشرت مجلة ذي إيكونوميست البريطانية في تقرير لها أن جريمة غسيل الأموال في البنوك الربوية زادت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما أكده جون كوزاك، الرئيس السابق لمجموعة ولفسبيرغ*، فبالرغم من الترسانة الهائلة من القوانين واللوائح الدولية تبقى البنوك الربوية هي آلة الغسيل الوحيدة والمفضلة لتنظيف هذه الأموال القذرة. والبنوك الإسلامية ليست هي الأخرى في منأى عن هذه الجريمة المالية وهي كذلك عرضة لتطهير الأموال المحرمة شرعًا وقانونًا، وبناء على ما تم ذكره تطرح الإشكالية على النحو التالي:" **ما هو دور البنوك الإسلامية في مكافحة جريمة غسيل الأموال ؟**".

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة مباحث على النحو الآتي :

- المبحث الأول : مفهوم غسيل الأموال، تاريخ ظهورها وحكمها الشرعي .
- المبحث الثاني : خصائصها، عناصرها وآثرها على الاقتصاد .
- المبحث الثالث : البنوك الربوية وغسيل الأموال .
- المبحث الرابع : البنوك الإسلامية ومكافحة غسيل الأموال .

المبحث الأول : مفهوم غسيل الأموال، تاريخ ظهورها وحكمها الشرعي

أولاً– تعريف غسيل الأموال : لغةً : غسل غسلاً من باب ضرب[1]، وغسل الشيء غسلاً أزال منه الوسخ ونظفه بالماء. ويقال غسل حوبته طهر من إثمه[2].

* هي جمعية غير حكومية من ثلاثة عشر بنك عالمي، التي تأسست في عام 2000 في شاتو في فولفسبورج، (سويسرا). وقد كان هدفها تطوير معايير الصناعة المالية لمكافحة غسل الأموال (AML)، والتعريف بسياسات مكافحة تمويل الإرهاب (CTF) و(اعرف عميلك). وعملها يشبه ما تقوم به قوة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال (FATF) وتعمل المجموعة في الغموض النسبي من دون التغطية الصحفية،

[1] أبو العباس احمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، " **المصباح المنير في غريب شرح الكبير**"، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، الطبعة الأولى، 1434هـ/2012م، كتاب الغين، ص277، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، " **مختار الصحاح**"، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، د.ط، 1429هـ/2008م، باب الغين، ص 259.

[2] إبرهيم مصطفى وآخرون، " **المعجم الوسيط**"، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة لمعجمات وإحياء التراث، د.م، الطبعة الثانية، د.ت، باب الغين، ص702.

وفي الا**صطلاح الفقهي**: غسل الأموال يراد به في الفقه الإسلامي تنقية الأموال التي خالطها محرم بتنقيتها وتطهيرها واستعباد كل محرم أو مشبوه منها ورده إلى أصحابه إن عرفوا، أو إلى الجهات الخيرية إن لم يعرفوا، أو كان صاحبه ممن يتعامل بالربا مطلقا مثلاً وذلك فان المصطلح الأنسب هو: " إخفاء الأموال القذرة من خلال إجراءات صورية "[1].

وفي **الاصطلاح الاقتصادي**: يُعرَّف غسيل الأموال بأنّه: "جريمة تهدف إلى نقل الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير قانونيّة من خلال البنوك والشركات الأخرى؛ لجعلها تبدو وكأنها قد تم كسبها بشكل قانوني "[2].

ثانيًا–مصدرها: الأموال التي يراد غسلها أو تبيضها هي الناتجة في الغالب عن الاتجار في السلع والخدمات غير المشروعة قانونيًا وشرعًا مثل: زراعة المخدرات أو تصنيعها أو الاتجار بها، والبغاء أو الدعارة، الأفعال التي تقدم عليها جمعيات الأشرار، جرائم الإرهاب، الاتجار غير المشروع بالأسلحة، جرائم السرقة أو اختلاس الأموال العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها بوسائل احتيالية، تزوير النقود والشيكات، التهريب وتجارة الرقيق الأبيض، الرشوة، تقليد الماركات (العلامات التجارية)، الخمور، الحبوب المهلوسة، تزوير الكتب والمصنفات الفنية وغيرها.

ثالثًا– ظهورها التاريخي وسبب تسميتها: للباحثين آراء مختلفة في علة التسمية بغسل الأموال إلا أن جمهور الباحثين على أن مرد التسمية يرجع للآتي: "حينما لاحظ رجال مكافحة المخدرات أن تجار المخدرات الذين يبيعون للمدمنين بالتجزئة يتجمع لديهم في نهاية كل يوم فئات صغيرة من النقود الورقية والمعدنية وعادة ما يتجهون إلى المغاسل الموجودة بالقرب من كل مجمع سكني لاستبدال النقود الصغيرة الفئات بنقود من فئات كبيرة ليقوموا بعد ذلك بإيداعها في البنك القريب من أماكن تواجدهم. ونظرا لأن فئات النقد الصغيرة عادة ما تكون ملوثة بآثار المخدرات التي ربما تكون عالقة في أيدي تجار التجزئة فقد حرصت المغاسل على غسيل النقود الملوثة بالبخار أو الكيماويات قبل إيداعها في البنوك التي توجد بها حساباتهم ومن هنا جاء الربط بين تجار المخدرات وغسيل الأموال باعتبار أن نشاط الاتجار غير المشروع

---

[1] علي محي الدين القره داغي، "**المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلة مقارنة بالاقتصاد الوضعي**"، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1431هـ/2010م، الجزء الثاني، ص764.

[2] انظر الرابط: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/money-laundering، تاريخ الاطلاع: 12/12/2020م، على الساعة: 12سا و40د

في المخدرات يمثل حوالي ٧٠٪ من الأموال غير المشروعة الناتجة عن الجريمة المنظمة على مستوى العالم" .ويرى آخرون أن التسمية ترجع لأسباب أخرى وأن أول مرة عرف فيها مصطلح غسيل الأموال كان في سنة ١٣٥٠هـ ١٩٣١م، عند محاكمة (الفونس كابوني) الشهير بآل كابوني .

ويصفُ هذا المصطلحُ واحداً من أهم الأطوار التي تمر بها الأموال التي تحصلها عصابات المافيا لجعلها تبدو مشروعة والتي تأتي أساساً من أعمال الابتزاز والسرعة والدعارة والقمار علاوة على تهريب المخدرات . . ويعتبر القيام بأعمال مشروعة ثم خلط عائدها من الأموال بالعائد من الأعمال غير المشروعة إحدى الطرق التي كانت المافيا قادرة على اتباعها لفترة طويلة من الزمن[1] .

رابعًا–حكمها الشرعي :

١. **اعتماد اكتساب المال بطريقة محرمة :** أنها تعمد اكتساب المال بطريقة محرمة شرعًا ومُجَرَّمة قانونًا، وذلك مما شدد فيه الشرع الحنيف على حرمته، لقوله تعالى : **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ**(البقرة : ١٨٨)، وعن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وعلى وآله وسلم أنه قال : **فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، بَيْنَكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ**[2] .

٢. **اعتماد إدخال المال المكسب من الحرام إلى المشاريع :** تعمد إدخال المال المكتسب من الحرام في مشاريع استثمارية، أو أعمال لها صفة قانونية، بهدف التهرب من المساءلة القانونية عن مصدر اكتسابه، وهذا حرام أيضًا؛ لأنه لم يصبح ملكًا حقيقيًّا لمن يحوزه، حتى يحق له التصرف فيه بالبيع، أو بالشراء أو الاستثمار، أو بأي صورة من صور المعاملات المالية الجائزة، وقد نص الفقهاء على أنه لا يجوز للمسلم التصرف فيما لا يملكه، وأن ما لا يصح ملكه لا يصح بيعه أو التصرف فيه، بل يجب رده إلى صاحبه . وأشار فضيلته إلى أن هذه التسمية في ذاتها تعد تدليسًا وتلبيسًا؛ إذ هي تسميةٌ للأشياء بغير أسمائها التي تدل عليها؛ فالغسل كلمة عربية تدل على التطهير والنظافة، وتطهير المال

---

[1] "**غسيل الأموال- المفهوم- المراحل- العقوبة**"، مقال منشور بتاريخ: 28/03/2017م، انظر الرابط: https://maaal.com/2017/03/89143-2/، تاريخ الاطلاع: 29/03/2021م، على الساعة: 18سا و30د

[2] أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري، "**صحيح البخاري**"، كتاب العلم، باب قول النبي-صلى الله عليه وعلى آله وسلم- "رب مبلغ أوعى من سامع"، حديث رقم: 67، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، 1419هـ/1998م، ص38.

إنَّما يكون بإخراج الحقوق فيه؛ من زكاةٍ، وصدقةٍ، ونفقةٍ، وغيرها مما يزيده نماءً وبركة؛ قال تعالى: خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا (التوبة: ١٠٢) وشدد مفتي الجمهورية على أن ما يطلق عليه غسيل الأموال أو تبييضها لا علاقة له بتطهير المال، وتغيير الاسم لا يغير حقيقة المسمى ولا يزيل حكمه؛ لأن العبرة في الأحكام بالمسميات لا بالأسماء. وأضاف فضيلته قائلاً: "إن الدول قد اتفقوا على تجريم هذه الظاهرة الخطيرة التي تعمل على ما يُسمَّى "**الاقتصاد الموازي**" الذي يدار بعيداً عن أعين الحكومات؛ فضلاً عن أن التشريع الإسلامي قد سبق جميع القوانين الوضعية في تحريم الحيل التي يحاول أصحابها إبداء الشيء المحرم في صورة المباح المشروع؛ تهربًا من العقوبة؛ مشيراً إلى أن هذه الجريمة تمر بأكثر من مرحلة للتهرب من المساءلة القانونية وتضليل الجهات الأمنية والأجهزة الرقابية".

واختتم فضيلة المفتي فتواه بقوله: "إن تقنين الأموال المحرمة بإدخالها في مشاريع جائزة تهربًا من العقوبة، هو أشبه بفعل اليهود الذين نهاهم الله عن الصيد يوم السبت، فنصبوا شباكهم يوم الجمعة، حتى يلحق بها الصيد يوم السبت، ثم أخرجوها من الماء يوم الأحد؛ مخادعة –في زعمهم– لله تعالى وتحايلاً في استباحة الصيد، فلم يمنعهم ذلك من العقوبة، ولم يرفع عنهم الجزاء، فكذلك تكسب المال من أوجه غير مشروعة ثم تقنين ذلك بالأوجه المشروعة لا يرفع الإثم عن فاعله[1].

المبحث الثاني: خصائصها، عناصرها وآثرها على الاقتصاد

أولاً– خصائص غسيل الأموال: تتميز جريمة غسيل الأموال عن غيرها من الجرائم بما يلي[2]:

١. **يعدُّ غسيل الأموال من الجرائم العالميّة**: ساهم في ذلك تطوّر الوسائل التكنولوجيّة الحديثة في نظام العمليّات البنكية، الذي أدى إلى تفاقم هذه الجريمة التي تجاوزت حدود الدول، وأصبحت بحاجة إلى تكثيف الجهود الدوليّة لمواجهتها.

٢. **يعتبر غسيل الأموال جريمة منظمة**: أيّ أنّها تعتمد على تعدد المجرمين والوحدات الإجراميّة المعنويّة والماديّة؛ حيث يحرص كلّ مجرم من المجرمين على تنفيذ عنصر أو أكثر من العناصر الخاصة في الجريمة.

---

[1] شوقي علام مفتي الجمهورية، "**غسيل الأموال بكل صوره محرم شرعًا ومجرم قانونًا**"، مقال منشور بتاريخ: 30/09/2019م، انظررابط الموقع السابع: https://www.youm7.com/story/2019/9/30/، تاريخ الاطلاع: 02/05/2021م على الساعة: 00سا و10د

[2] طارق عجيل، "**جريمة غسيل الأموال دراسة في ماهيتها والعقوبات المقررة لها**"، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، صفحة 40، 41. بتصرّف.

٣. **يستعين غسيل الأموال بالتقنيات الحديثة**: من خلال شبكة الإنترنت وكافة التقنيات المكوّنة لها، والمتصلة معها التي اعتمدت على استخدام التحويلات الماليّة الإلكترونيّة؛ ممّا أدى إلى تطور الوسائل المستخدمة في إخفاء غسيل الأموال، وخصوصاً عند تطبيق هذه الجريمة بالاعتماد على شبكات دوليّة ذات تخطيط منظّم.

ثانيًا- عناصر غسيل الأموال: يوفر غسيل الأموال للمجرمين بيئة مثاليّة لارتكاب الجرائم الخاصة بالأموال؛ إذ يساهم في حماية مكاسبهم الماليّة، ويعتمد نجاح غسيل الأموال على عنصرين رئيسين هما[1]:

- ✓ **إخفاء الروابط بين الجريمة والمجرم**: هو العنصر الأول من عناصر جريمة غسيل الأموال، ويساهم في تمييزها عن غيرها من الجرائم الأخرى التي تكون نتائجها الإجراميّة دليلاً واضحًا يقود إليها، ويكشف عن الأشخاص الذين ارتكبوها، ولكن في حالة جريمة غسيل الأموال تختفي الروابط بين المجرمين والجريمة؛ بسبب العديد من العمليّات المستخدمة في تمويه وإخفاء كافة المعالم الخاصّة بالمصدر الإجراميّ للأموال المغسولة؛ ممّا يساهم في حمايتها من الأجهزة الأمنيّة والقانونيّة، كما يؤدي إلى التقليل من حجم المخاطر القانونيّة المترتبة على المجرمين، ويوفر لهم حُرية التعامل مع هذه الأموال، ويساعدهم على الاستمرار في نشاطهم الإجراميّ، والمشاركة في أسواق جديدة.
- ✓ **استثمار عوائد الجريمة في مشروعات مستقبليّة**: هو العنصر الثاني من عناصر جريمة غسيل الأموال، ويعتمد على استخدام العوائد الماليّة لهذه الجريمة لتحقيق أهداف استثماريّة؛ من خلال مشروعات قانونيّة تهدف إلى الاندماج مع الاقتصاد بطريقة توفر للمجرمين القدرة على تحقيق الأرباح الماليّة، وتساعد على تسهيل التجارة غير المشروعة في كافة النشاطات الإجراميّة.

ثالثًا-الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال: وتظهر الآثار الاقتصاديّة الخطيرة، في ما يلي[2]:

- **التأثير في الدخل الوطني**: هو من التأثيرات السلبيّة على الدخل الخاص بالدولة التي حدثت فيها جريمة غسيل الأموال؛ إذ يتمُّ تصدير المال المغسول إلى خارج الدولة، وينتج عنه ضعف في اقتصادها؛

---

[1] حامد عبد الرحمن،"**جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها**"، الأكاديمية الملكية للشرطة، وزارة الداخلية، البحرين، 2012م، ص 16-17، بتصرف.

[2] حامد عبد الرحمن، "**جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها**"، مرجع سابق، ص 25-28.

لأنّ هذه الأموال تكون خارج النظام الضريبيّ ممّا يؤدي إلى انخفاض قيمة الموارد المستخدمة لتمويل الاقتصاد.

- **التأثير في الادخار المحليّ**: أشارت الدراسات الاقتصاديّة إلى وجود علاقة عكسيّة بين الادخار وغسيل الأموال؛ أيّ أنّه كلّما ارتفع معدلّ غسيل الأموال أدى ذلك إلى تقليل معدل الادخار المحليّ؛ لأنّ غسيل الأموال يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحليّة إلى خارج الدول.
- **التأثير في معدل التضخم**: إذ يوفر غسيل الأموال دخلاً دون وجود أيّ مقابل منهم، يساهم في زيادة إنتاج السلع أو تقديم الخدمات للمجتمع، مع ظهور نقص في إيرادات الدول المعتمدة على الضرائب ومعدلات الادخار، وينتج عن ذلك ارتفاع في عجز موازنة الدول؛ ممّا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- **التأثير في عملات الدول**: ويكون عن طريق تحويل هذه الأموال القذرة إلى عملات أجنبيّة، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبيّة، ولكن في المقابل ينخفض الطلب على العملات المحليّة؛ ممّا يؤثر فيها سلبيًا ويؤدي إلى انخفاض قيمتها.

المبحث الثالث: البنوك الربوية وغسيل الأموال

أولاً- الأجهزة البنكية ودورها في تسهيل غسيل الأموال: تعتبر الأجهزة البنكية والمالية القنوات الملائمة التي يتم من خلالها تحويل الأموال موضع التبييض من حالة اللاشرعية إلى حالة الشرعية، وفي هذه الحالة يلجأ أصحاب هذه الأموال إلى عدة طرق منها[1]:

١. الإيداع في حسابات بنكية لمبالغ صغيرة نسبيًا كتجزئة لمبلغ كبير دون أن يثير ذلك شبهة؛
٢. التواطؤ الداخلي من قبل موظف البنك لتسهيل عملية الغسيل؛
٣. التحويلات بواسطة البنوك وهو الأكثر شيوعًا؛
٤. شراء الأدوات النقدية كالشيكات البنكية والسياحية واستغلال الوسائل الالكترونية في التحويلات والإيداعات؛

[1] محمد بوحديدة، "**النظام المالي الإسلامي**"، كليك للنشر، المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011م، ص161، "**الحرب ضد الجرائم المالية..منظومة عالمية تحتاج لإعادة هيكلة**"، مقال نشور بتاريخ: 15/04/2021، انظر موقع الجزيرة نت الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/4/15/، تاريخ الاطلاع: 02/05/2021، على الساعة: 01ساو 36د

٥. سهولة إنشاء شركات وهمية لإخفاء الأموال التي تتدفق بطرق غير شرعية؛

٦. شراء العقارات والشقق والفنادق والمجوهرات الثمينة والتحف الأثرية واللوحات باهظة الثمن؛

٧. شراء الشركات والمؤسسات الخاسرة؛

٨. شراء الأسهم والسندات.

وتظهر الدراسات المتوافرة أن أبرز المتعاملين في غسيل الأموال هم مكاتب الصرافة، مراكز تحويل النقود، أماكن القمار وشركات الأفشور، بالإضافة إلى ذلك يلعب مقدمو الخدمات المتخصصة مثل: المحاسبين والمستشارين الماليين دوراً كبيراً في غسيل الأموال عبر ابتكار أساليب متجددة للتمويه والمراوغة[1].

ثانيًا- فضائح غسيل الأموال في بعض البنوك: فضيحة من العيار الثقيل هزت مؤخراً بنك NATWEST أحد أكبر البنوك في بريطانيا، بتهمة الفشل في التدقيق في أموال زبون قام بإيداع: ٢٦٤ مليون جنيه إسترليني نقداً.و في السنة الماضية ٢٠٢٠ فرضت غرامات على البنوك المقرضة في أنحاء العالم بقيمة ١٠.٤ مليار دولار بسبب انتهاكات تتعلق بغسل الأموال، بزيادة بلغت أكثر من ٨٠٪ مقارنة بسنة ٢٠١٩ وفقًا لشركة FENERGO المتخصصة في برمجيات الامتثال المالي. وفي شهر جانفي لسنة ٢٠٢١ تم تغريم بنك CAPITAL ONE الأمريكي بمبلغ: ٣٩٠ مليون دولار لفشله في الإبلاغ عن آلاف المعاملات المشبوهة ومازال DANSKE BANK الدانماركي يعاني إلى اليوم من تداعيات فضيحة غسل الأموال في ٢٠١٨ قدرت بأكثر من: ٢٠٠ مليار دولار[2].

ثالثًا- مراحل غسيل الأموال: هناك عدة وسائل وطرق يتم بها إخفاء مصدر المال، ويمكن اختصار مراحل تبييض الأموال وفقًا لثلاث مراحل[3]:

١. **التوظيف**: وتسمى أحيانًا الترقيد أو التغطية ؛ حيث يحول المال القذر إلى ودائع بنكية وإلى إيرادات أو أرباح وهمية، ومن ثم يوظف في عدة حسابات في البلد نفسه أو في الخارج.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " **غسيل الأموال وضوابط مكافحته**"، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثالثة، إصدار05، 2000م، ص 02

[2] انظر موقع الجزيرة نت الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/4/15/.

[3] محمد سليم وهبة، " **دور المصارف الإسلامية في مكافحة تبيض الأموال**"، مجلة المستثمرون، http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=877، محمد بوحديدة، " **النظام المالي الإسلامي**"، مرجع سابق، ص162.

٢. **التجميع**: وهي عملية تمويه، وتسمح بإخفاء مصادر الأموال المعدة للتبييض. وتهدف إلى فصل هذه الأموال عن مصدرها المريب وإعطائها غطاءً شرعيًا، حيث يقوم المبيض بفتح حسابات بهذه الأموال باسم شركات محترمة.

٣. **الدمج أو المزج**: وهي المرحلة الأخيرة، والتي تضفي مظهراً شرعيًا على الأموال غير المشروعة ما يتيح استخدامها بطريقة مريحة وعلنية.

رابعًا- إجراءات الهيئات المالية الدولية لمحاربة غسيل الأموال: نظرًا لخطورة هذه الجريمة والآفة فان الهيئات المالية الدولية كمجموعة العمل المالي حول تبيض الأموال (GAFI)، ومجموعة (EGMONT) لوحدات المعلومات، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ولجنة بازل، . . .، وغيرها قامت بإرساء قواعد احترازية وإصدار العديد من التوجيهات وتحديد الإجراءات التي من شأنها الحد من انتشار الظاهرة وتخفيض الأضرار الناتجة عنها.

خامسًا- لجنة بازل وغسيل الأموال: في سنة ١٩٨٨ صدر عن إعلان بازل الخاص بالبنوك تنبيه حول غسيل الأموال؛ وعرّفهُ بأنّه: "يُمثل كافة العمليات البنكية التي تُخفي المصدر الإجراميّ الخاص بالحصول على المال". كما جرّمت اتفاقيّة فينا غسيل الأموال؛ بهدف اتخاذ التدابير المناسبة لمتابعة المتحصلات الماليّة عن هذه الجريمة؛ ممّا يساهم في ضبطها، وتجميدها، وتفعيل التنسيق والتعاون مع الدول لمتابعة هذه الجريمة[1].

١. في سنة ١٩٨٨: صدور بيان حول منع استخدام القطاع البنكي لإغراض غسيل الأموال؛

٢. في سنة ١٩٩٠: صدور إرشادات مرتبطة بمكافحة غسيل الأموال أهمها إزالة القيود الخاصة بالسرية البنكية؛

٣. في سنة ١٩٩٧: أصدرت المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة ومنها القواعد الاحترازية للتعرف على الزبائن.

٤. في سنة ٢٠٠١: تم تحديث التوصيات السابقة بإصدار ورقة حول المبادئ الأساسية للتعرف على الزبائن والمتمثلة في:

[1] هشام تيناوي، "**المخدرات والعولمة**"، ندوة علمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2006، ص 3-4.

- المبادئ المتعلقة بسياسة قبول الزبائن؛
- المبادئ المتعقلة بمتطلبات ونواحي التعرف على الزبائن؛
- المبادئ المتعلقة بالإشراف والمتابعة المستمرة للحسابات؛ المبادئ المتعلقة بإدارة المخاطر[1].

سادسًا- عوائق جهود مكافحة غسيل الأموال: هنا ثلاثة عوامل رئيسية تعيق جهود مكافحة جريمة غسيل الأموال نذكرها على النحو التالي[2]:

١. **الشفافية**: من حيث الشفافية تم إحراز بعض التقدم بعد إطلاق بريطانيا سجلاً عامًا لأصحاب الشركات الوهمية في سنة ٢٠١٦ وتشجيع الدول الأخرى على إنشاء سجلات مماثلة أو تعزيز السجلات الموجودة. وفي أواخر السنة الماضية أقر المشرعون الأمريكيون قانونًا يطالب ببيانات الملكية الخاصة للشركات المسجلة ليتم حفظها في سجل اتحادي، لكن لا تزال هذه الجهود غير كافية.

٢. التعاون: يعتبر نقص التعاون بين الحكومات والبنوك عائقا كبيرًا أمام التصدي للجرائم المالية، لأن العمليات الكبيرة لغسيل الأموال معقدة وعابرة للحدود، ولا يزال نظام "المساعدة القانونية المتبادلة" الذي تستخدمه الدول في التحقيق بهذا النوع من الجرائم عديم الجدوى في ظل نقص تبادل المعلومات.

٣. قلة الموارد: تنبع مشكلة قلة الموارد من حقيقة أن هذا النوع من الجرائم لا يحظى بالاهتمام الكافي مثل جرائم العنف، ففي بريطانيا مثلاً، تشكل جرائم الاحتيال المالي أكثر من ثلث الجرائم المبلغ عنها. لكن أقل من ٠١٪ فقط من ضباط الشرطة مكلفون بالتحقيق في هذه القضايا.

لذلك مهما أنفقت البنوك في مكافحة غسيل الأموال فان المجرمين لن يحاسبوا إذا لم تستثمر الحكومات بالشكل المطلوب في توفير موارد للشرطة والقضاء المختصين في هذه الجرائم.

المبحث الرابع: البنوك الإسلامية ومكافحة غسيل الأموال

أولاً- البنوك الإسلامية ودورها في مكافحة غسيل الأموال: البنوك الإسلامية وبطبيعة عملها لا يمكنها من ناحية المنهج أن تقوم بعمل يتناقض مع نظامها الإسلامي، وكون المجتمع شريك في البنية الاجتماعية وفي تحصينها، فتصبح مكافحة تسييل الأموال الناتجة عن هذه الجرائم، أو مكافحة تبييضها واجبًا دينيًا

[1] محمد بوحديدة، " **النظام المالي الإسلامي**"، مرجع سابق، ص165

[2] انظر موقع الجزيرة نت الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/4/15/،

وشرعيًا. حتى وبغياب التشريع لا يمكن للبنوك الإسلامية التعامل بأموال مصدرها حرام، ولا يمكنها شرعيًا المساهمة بفعل يقصد به تمويه أو إخفاء مصدر الأموال الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن ارتكاب إحدى الجرائم وتحويلها إلى أموال شرعية. ولا يمكنها المشاركة بإخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو إعطاء تبرير كاذب لهذا المصدر، بأي وسيلة كانت. ولا يمكنها العمل أو المساعدة على تحويل الأموال أو استبدالها مع العلم بأنها أموال غير مشروعة لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها أو مساعدة شخص ضالع في ارتكاب الجرم على الإفلات من المسؤولية. ولا يمكنها المساهمة أو المساعدة في تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية مع العلم بأنها أموال غير مشروعة. ومن واجب البنوك الإسلامية الوطني والديني والشرعي البوح، والمساهمة في مكافحة تبييض هذه الأموال القذرة، والصامت عن الشر شيطان أخرس. ويتوجب على البنوك الإسلامية، توخي الحذر عند قبول كل مستثمر أو مودع، وأن تكون على دراية كاملة بهويته، مع افتراض معرفته اقتصاديًا والتعرف على مصادر أمواله، ومعرفة صاحب الحق الاقتصادي الفعلي، والتأكد أن المداخيل المالية والواردات تتناسب مع طبيعة نشاط المودع، وأن تم التأكد من نشاط سماسرة العقارات، وتجار المعادن النفيسة وتجار الأحجار الكريمة، والجمعيات الخيرية، والشركات التي يكون المساهمين بها، أو مدارئها، أو أصحاب الحق الاقتصادي أشخاص معرضين سياسيًا. ومراجعة دقيقة للزبائن غير مقيمين، والذين يقومون بعمليات بنكية خاصة، ومن الشركات التي لها أسهم لحامله وعند قيام الزبون بإجراء معاملات تتخطى الحد المسقف من قبل البنك الإسلامي، أو التغيير في طبيعة التعامل، وعندما طبيعة الإيراد لا تتناسب مع طبيعة النشاط، وربما النظر إلى موضوع المعرفة المالية والأخلاقية والأدبية للزبون[1].

ثانيًا-مجلس الخدمات المالية الإسلامية: أشار تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى وجود اعتراف واسع بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامي ذات الصلة بالبنوك الإسلامية، إلا أنه لا يزال هناك

[1] محمد سليم وهبة، "**دور المصارف الإسلامية في مكافحة تبيض الأموال**"، مجلة المستثمرون، http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=877، تاريخ الاطلاع: 25/01/2021م، على الساعة: 14سا و12د.بتصرف

تفاوت في التقدم بين الدول فيما يخص دمجها في أطر تنظيمية وقانونية تسهل تنظيم ومراقبة البنوك الإسلامية فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[1].

ثالثًا- هيئة الرقابة الشرعية ودورها في مكافحة تبيض الأموال: لهيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية دور كبير في مكافحة هذه الجريمة المالية بتوجيه وإشراف ومراقبة جميع نشاطات وأعمال البنك الإسلامي دون استثناء لغرض التأكد بالتزاماته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مع التقيد بالمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في المسائل الواردة فيها. وتكون فتواها وقراراتها ملزمة وواجبة التنفيذ[2]. فالبنوك الإسلامية من منطلق العمل بقاعدة الحلال والحرام واجتناب كل شبه في أعمالها وخدماتها تتدخل هيئة الرقابة شرعية في تحيين المال المشبوه جراء أخطاء بعض الموظفين لجهلهم ببعض الصيغ التمويلية، أو أموال غرامات التأخير المالية للمدين المماطل، أو الأموال الربا الناجمة عن علاقتها مع البنك المركزي (السلطة النقدية) أو البنوك التجارية الربوية؛ وجعلها كلها بلا استثناء في حساب خاص لصرفها وجوه الخير. ولا يعاد توظيفها واستعمالها لغرض تبيضها من جديد لأنها من قبيل الأموال غير المشروعة.

رابعًا- المدقق الشرعي ودوره في مكافحة تبيض الأموال: يلعب المدقق الشرعي دورًا كبيرًا في مكافحة تبيض الأموال نظرًا لاعتباره المراقب المباشر والملاصق لجميع الأعمال والخدمات التي يقوم بها الموظف على مستوى كل وكالة. فهو يقوم بعملية فحص مستقلة وموضوعية لمدى التزام البنك بمبادئ الشريعة وأحكامها ومقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية في ممارسة جميع أنشطته، ويقدم قيمة تحوطيه واستشارية وإرشادية للبنك يساعده في تحقيق أهدافه ويشمل الفحص للعقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير وخاصة تقارير المراجعة

---

[1] "**بنوكنا الإسلامية متوافقة مع المعايير الدولية**"، موقع الوطن، https://www.al-watan.com/news-details/id/60587، تاريخ الاطلاع: 24/04/2021م، على الساعة: 22سا و19د.

[2] " **ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية**"، البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف الإسلامية، شعبة التعليمات والضوابط، 2018م، ص 03. انظر الرابط الآتي: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152801782417238.pdf تاريخ الاطلاع: 30/10/2019م، على الساعة: 15 سا و30د.

الداخلية وتقارير عمليات الفحص والمراقبة التي يقوم بها مفتشو البنك المركزي "[1]. ولهذا ينبغي على المدقق الشرعي مراقبة جميع ملفات فتح الحسابات وحركة الأموال داخلها.

لقد أثبت هذا البحث أن النظام الإسلامي كان سباقًا في التعريف بالأموال المغسولة نظرا لأنها من المحرمات شرعًا بما فيها أموال بيع الخمور والربا والضرائب والتأمينات وغيرها. وحتى بغياب التشريعات واللوائح والقوانين الدولية لا يمكن للبنوك الإسلامية التعامل بأموال مصدرها حرام، ولا يمكنها شرعيًا المساهمة بفعل يقصد به تمويه أو إخفاء مصدر الأموال الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن ارتكاب إحدى الجرائم وتحويلها. وزيادة على ذلك يقترح الباحث إيجاد في الهيكل التنظيمي للبنك مصلحة لمكافحة غسيل الأموال حتى يسهل مراقبة هذه الجريمة والتفطن لها مسبقًا في ظل التوسع التي أصبحت تشهده في السنوات الأخيرة بفضل عامل التكنولوجيا.

[1] المرجع نفسه.

لماذا لا تحتاج البنوك إلى أموالك لتقديم القروض

ترجمة[1]: آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA – المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

تعامل الكتب المدرسية الاقتصادية التمهيدية بشكل عام البنوك على أنها وسطاء ماليون، ويتمثل دورها في ربط المقترضين بالمدخرين، وتسهيل تفاعلهم من خلال العمل كوسطاء موثوق بهم.

يمكن للأفراد الذين يكسبون دخلاً أعلى من احتياجاتهم الاستهلاكية الفورية إيداع دخلهم غير المستخدم في بنك حسن السمعة، وبالتالي تخزين الأموال. يمكن للبنك بعد ذلك السحب من تلك الأموال من أجل إقراض أولئك الذين تقل دخولهم عن احتياجاتهم الاستهلاكية الفورية. لذلك:

- يُنظر إلى البنوك على أنها وسطاء ماليون يربطون بين المدخرين والمقترضين.
- تعتمد البنوك فعلياً على نظام بنكي احتياطي جزئي يمكنها إقراض أكثر من الودائع الفعلية المتوفرة.
- هذا يؤدي إلى تضاعف المال، فإذا كان مقدار الاحتياطيات التي يحتفظ بها البنك على سبيل المثال ١٠٪، فيمكن للقروض مضاعفة الأموال بما يصل إلى ١٠ أضعاف.

كيف تعمل؟

وفقًا لما ذكرناه، فإن قدرة البنك على الإقراض محدودة بحجم ودائع عملائه. من أجل إقراض المزيد، يجب على البنك تأمين ودائع جديدة من خلال جذب المزيد من العملاء. وبدون الودائع لن تكون هناك قروض، أو بعبارة أخرى فإن الودائع تخلق قروضاً.

بطبيعة الحال، عادة ما تُستكمل قصة الإقراض المصرفي هذه بنظرية مضاعف النقود التي تتفق مع ما يعرف بالاحتياطي المصرفي الجزئي.

في نظام الاحتياطي الجزئي، يجب الاحتفاظ بجزء بسيط فقط من ودائع البنك نقداً أو وديعة في البنك المركزي. يتم تحديد حجم هذا الكسر من خلال متطلبات الاحتياطي، والذي يشير مقلوبه إلى مضاعفة

[1] Matthew Johnston, Why Banks Don't Need Your Money to Make Loans, Dec 19, 2020, Link.

الاحتياطيات التي تستطيع البنوك إقراضها. إذا كانت متطلبات الاحتياطي هي ١٠٪ (أي ٠.١) فإن المضاعف هو ١٠، مما يعني أن البنوك قادرة على إقراض ١٠ أضعاف احتياطياتها.

إن قدرة الإقراض المصرفي ليست مقيدة بالكامل بقدرة البنوك على جذب ودائع جديدة، ولكنها مقيدة بقرارات السياسة النقدية للبنك المركزي بشأن زيادة الاحتياطيات أم لا. ومع ذلك، نظرًا لنظام معين للسياسة النقدية ومنع أي زيادة في الاحتياطيات، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن للبنوك التجارية من خلالها زيادة قدرتها على الإقراض هي تأمين ودائع جديدة. ومرة أخرى، تؤدي الودائع إلى إنشاء قروض، وبالتالي تحتاج البنوك إلى أموالك لتقديم قروض جديدة.

البنوك في العالم الحقيقي

في الاقتصاد الحديث اليوم، معظم الأموال على شكل ودائع، ولكن بدلاً من أن يتم إنشاؤها من قبل مجموعة من المدخرين الذين يعهدون إلى البنك حفظ أموالهم، يتم إنشاء الودائع بالفعل عندما تقدم البنوك الائتمان (أي إنشاء قروض جديدة). كما كتب جوزيف شومبيتر ذات مرة، "من الواقعي أكثر أن نقول إن البنوك "تخلق الائتمان"، أي أنها تنشئ ودائعًا في سياق الإقراض بدلاً من القول إنها تقرض الودائع التي عُهد بها إليها".

عندما يقدم البنك قرضًا، هناك إدخالان متطابقان يتم إدخالهما في ميزانيته العمومية، أحدهما على جانب الأصول والآخر على جانب المطلوبات. يتم احتساب القرض كأصل للبنك ويتم تعويضه في نفس الوقت من خلال وديعة تم إنشاؤها حديثًا، وهي مسؤولية البنك تجاه صاحب المودع على عكس القصة الموضحة أعلاه، فإن القروض تخلق بالفعل ودائع.

قد يبدو هذا صادمًا بعض الشيء، لأنه إذا كانت القروض تخلق ودائعًا، فإن البنوك الخاصة تصنع المال. لكنك قد تتساءل، "أليس إنشاء النقود هو حق ومسؤولية البنوك المركزية الوحيدة؟" حسنًا، إذا كنت تعتقد أن شرط الاحتياطي يمثل قيدًا ملزمًا على قدرة البنوك على الإقراض، فعندئذ نعم، بطريقة معينة لا يمكن للبنوك أن تخلق الأموال دون أن يخفف البنك المركزي من متطلبات الاحتياطي أو يزيد من عدد الاحتياطيات في النظام المصرفي.

ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن متطلبات الاحتياطي لا تعمل كقيد ملزم على قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي قدرتها على تكوين النقود؛ بل إن البنوك تقدم القروض أولاً ثم تبحث عن الاحتياطيات المطلوبة لاحقًا.

تعتبر الخدمات المصرفية الاحتياطية الجزئية فعالة، لكنها قد تفشل أيضًا؛ أثناء "التهافت على البنك"، يطلب المودعون في الحال أموالهم، والتي تتجاوز حجم الاحتياطيات المتوفرة، مما يؤدي إلى الفشل المحتمل للبنك.

ما الذي يؤثر حقًا في قدرة البنوك على الإقراض

إذا لم يكن الإقراض المصرفي مقيداً بمتطلبات الاحتياطي، فهل تواجه البنوك أي قيود أخرى؟

هناك نوعان من الإجابات المرتبطة ببعضهما على هذا السؤال. الجواب الأول هو أن البنوك مقيدة باعتبارات الربحية، وفي ظل وجود طلب معين على القروض، فإن البنوك تبني قراراتها المتعلقة بالإقراض على تصورها لمقارنة المخاطر والعائد، وليس متطلبات الاحتياطي.

ويقودنا ذكر الخطر إلى الإجابة الثانية، وإن كانت مرتبطة، على سؤالنا. في سياق يتم بموجبه تأمين حسابات الودائع من قبل الحكومة الفيدرالية، قد تجد البنوك أنه من المغري القيام بمخاطر لا داعي لها في عمليات الإقراض الخاصة بها. نظراً لأن الحكومة تؤمن حسابات الودائع، فمن مصلحة الحكومة أن تضع حداً للمخاطرة المفرطة من قبل البنوك. لهذا السبب، تم تنفيذ متطلبات رأس المال التنظيمية لضمان احتفاظ البنوك بنسبة معينة من رأس المال إلى الأصول القائمة.

إذا كان الإقراض المصرفي مقيداً بأي شيء على الإطلاق، فهو متطلبات رأس المال، وليس متطلبات الاحتياطي. ومع ذلك، نظراً لأن متطلبات رأس المال محددة كنسبة يتكون مقامها من الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs)، فإنها تعتمد على كيفية قياس المخاطر، والتي بدورها تعتمد على الحكم البشري الشخصي.

وقد يؤدي الحكم الذاتي المقترن مع الربح المتزايد باستمرار إلى توجه بعض البنوك إلى التقليل من مخاطر أصولها. وبالتالي، حتى مع متطلبات رأس المال التنظيمية، لا يزال هناك قدر كبير من المرونة في القيود المفروضة على قدرة البنوك على الإقراض.

الخلاصة: تظل توقعات الربحية أحد القيود الرئيسية على قدرة البنوك أو استعدادها للإقراض. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن البنوك لا تحتاج إلى أموالك، فإنها تريدها. كما ذكر أعلاه، البنوك تقرض أولا وتنظر للاحتياطيات في وقت لاحق، لكنها تنظر بالفعل للاحتياطيات.

يعد جذب عملاء جدد إحدى الطرق، إن لم يكن أرخصها، لتأمين تلك الاحتياطيات. في الواقع، معدل سعر الفائدة المستهدف هو معدل السعر الذي تقترض به البنوك من بعضها البعض وهو بين ٠.٢٥٪ و ٠.٧٥٪، أعلى بكثير من ٠.٠١٪ إلى ٠.٠٢٪ سعر الفائدة الذي يدفعه بنك اميركا على الوديعة.

فالبنوك لا تحتاج أموالك، إلا إن الاقتراض منك أرخص من الاقتراض من البنوك الأخرى.

لماذا لا يستطيع الذكاء الاصطناعي حل مشاكل التحيز في الدرجات الائتمانية؟

إم آي تي تكنولوجي ريفيو[1]

تُظهر أكبر دراسة على الإطلاق لبيانات الرهن العقاري لأشخاص حقيقيين أن الأدوات التنبؤية المستخدمة للموافقة على القروض أو رفضها تتسم بدقة أقل بالنسبة للأقليات.

نعلم مسبقًا أن البيانات والخوارزميات المتحيزة تسبب تحيزاً في عملية صنع القرار المؤتمتة بطريقة تضر بمجموعات الأقليات وذوي الدخل المنخفض. وعلى سبيل المثال، فإن البرامج التي تستخدمها البنوك للتنبؤ بما إذا كان شخص ما سوف يسدد ديون بطاقة الائتمان أو لا؛ عادةً ما تفضِّل المتقدمين الأكثر ثراءً من ذوي البشرة البيضاء. ويحاول العديد من الباحثين وعدد كبير من الشركات الناشئة حل هذه المشكلة من خلال جعل هذه الخوارزميات أكثر عدلاً.

ولكن في **أكبر دراسة على الإطلاق لبيانات الرهن العقاري في العالم الحقيقي**، أظهر الاقتصاديان، لورا بلاتنر من جامعة ستانفورد وسكوت نيلسون من جامعة شيكاغو، أن الاختلافات في الموافقة على الرهن العقاري بين مجموعات الأقليات والأغلبية لا يرجع فقط إلى التحيز، ولكن إلى حقيقة أن الأقليات وفئات الدخل المنخفض تمتلك بيانات أقل في تاريخها الائتماني.

وهذا يعني أنه عند استخدام هذه البيانات لحساب درجة الائتمان، ومن ثم استخدام درجة الائتمان هذه للتنبؤ بالتخلف عن سداد القرض، فإن هذا التنبؤ سيكون أقل دقة. وهذا الافتقار إلى الدقة هو ما يؤدي إلى عدم المساواة، وليس فقط التحيز.

يترتب على هذه النتيجة تداعيات كبيرة؛ إذ إنها تعني أن تطوير خوارزميات أكثر عدلاً لن يحل المشكلة.

يقول أشيش رامباتشان، الذي يدرس التعلم الآلي والاقتصاد في جامعة هارفارد لكنه لم يشارك في الدراسة: "إنها نتيجة مذهلة حقًا". لقد حظيت مشاكل سجلات الائتمان غير المكتملة والتحيز باهتمام

[1] ويل دوجلاس هيفن، إم آي تي تكنولوجي ريفيو، رابط

كبير لبعض الوقت، ولكن هذه الدراسة تمثل أول تجربة واسعة النطاق تبحث في طلبات القروض لملايين الأشخاص الحقيقيين.

تجمع درجات الائتمان مجموعة من البيانات الاجتماعية والاقتصادية، مثل تاريخ التوظيف والسجلات المالية وعادات الشراء، في رقم واحد. وعلاوة على استخدام هذه الدرجات للبت في طلبات القروض، فإنها تستخدم اليوم لاتخاذ العديد من القرارات التي تؤثر على حيوات الأشخاص بشكل كبير بما في ذلك القرارات المتعلقة بالتأمين والتوظيف والإسكان.

في مسعى لاكتشاف سبب معاملة الأقليات والأغلبية بشكل مختلف من قِبل مقرضي الرهن العقاري، قام بلاتنر ونيلسون بجمع تقارير ائتمانية لـ ٥٠ مليون مستهلك مغفل الهوية في الولايات المتحدة، وربط كل من هؤلاء المستهلكين بتفاصيلهم الاجتماعية والاقتصادية المأخوذة من مجموعة بيانات تسويقية، وسندات ممتلكاتهم ومعاملات الرهن العقاري، وبيانات عن مقرضي الرهن العقاري الذين قدموا لهم القروض.

لم يتم إجراء هذا النوع من الدراسات من قبل لعدة أسباب، أهمها أن ملكية مجموعات البيانات هذه غالبًا ما تكون خاصة وغير متاحة للباحثين. تقول بلاتنر: "لقد توجهنا إلى مكتب ائتمان وتوجب علينا أن ندفع لهم الكثير من المال حتى نحصل على البيانات".

بيانات مشوشة

ثم قام الباحثان بتجربة خوارزميات تنبؤية مختلفة لإظهار أن درجات الائتمان لم تكن متحيزة فحسب، وإنما كانت "مشوشة" أيضًا، وهو مصطلح إحصائي يشير إلى البيانات التي لا يمكن استخدامها لإجراء تنبؤات دقيقة. لنأخذ مقدم طلب من الأقليات بدرجة ائتمان ٦٢٠ على سبيل المثال؛ في نظام متحيز، قد نتوقع أن هذه الدرجة تبالغ دائمًا في تقدير مخاطر مقدم الطلب وأن النتيجة الأكثر دقة ستكون ٦٢٥. من الناحية النظرية، يمكن بعد ذلك حساب هذا التحيز باستخدام أحد أدوات التأكيد الخوارزمية مثل خفض عتبة الموافقة على طلبات الأقليات.

لكن بلاتنر ونيلسون أثبتا أن إدخال تعديلات للتخفيف من هذا التحيز لم يكن له أي تأثير. ووجدا أن درجة ٦٢٠ لمقدم الطلب من الأقلية كانت في الواقع تجسيداً ضعيفًا لجدارة الائتمان الخاصة به. ويرجع

ذلك إلى أن الخطأ قد يحدث بالاتجاه المعاكس على حد سواء؛ فقد يكون الرقم ٦٢٠ هو في الحقيقة ٦٢٥ أو ٦١٥.

قد يبدو هذا الاختلاف طفيفًا، لكنه يلعب دورًا مهمًا؛ فنظرًا لأن عدم الدقة ينبع من التشويش الموجود في البيانات وليس من التحيز في طريقة استخدامها، فإنه لا يمكن إصلاحه عن طريق إنشاء خوارزميات أفضل.

تقول بلاتنر: "إنها حلقة ذاتية التغذية؛ إذ إننا نمنح قروضًا للأشخاص الخطأ ولن تتاح الفرصة لجزء كبير من السكان لتكوين البيانات اللازمة لمنحهم قرضًا في المستقبل".

بعد ذلك، حاول بلاتنر ونيلسون قياس حجم المشكلة؛ حيث قاموا ببناء محاكاة خاصة بهم لأداة التنبؤ الخاصة بأحد مقرضي الرهن العقاري وقدّروا ما كان سيحدث إذا تم عكس القرارات بشأن المتقدمين الذين كانت درجاتهم على الحد الفاصل بين القبول والرفض، والذين تم قبولهم أو رفضهم نتيجة للدرجات غير الدقيقة. للقيام بذلك، لجأ الباحثان إلى مجموعة متنوعة من الأساليب، مثل مقارنة حالات المتقدمين المرفوضين بأخرى مماثلة تم قبولها، أو النظر في خطوط الائتمان الأخرى التي حصل عليها المتقدمون المرفوضون مثل قروض السيارات.

بتجميع كل هذا معًا، قاموا بإدخال قرارات القروض الافتراضية "الدقيقة" هذه إلى محاكاتهم وقياس الفرق بين المجموعات مرة أخرى. ووجدوا أنه عند افتراض أن القرارات المتعلقة بمقدمي الطلبات من الأقليات وذوي الدخل المنخفض كانت بنفس دقة تلك الخاصة بالأثرياء من ذوي البشرة البيضاء، انخفض التمييز بين المجموعات بنسبة ٥٠٪. بالنسبة لمقدمي الطلبات من الأقليات، جاء ما يقرب من نصف هذا التحسن بفضل إزالة الأخطاء حيثما كان يجب أن تتم الموافقة على مقدم الطلب ولكنه رُفض. شهد المتقدمون ذوو الدخل المنخفض تحسنًا أقل؛ لأن إزالة الأخطاء لعبت دورًا في الاتجاه المعاكس خفف من هذا التحسن، أي المتقدمون الذين كان ينبغي رفضهم ولكنهم حصلوا على الموافقة.

تشير بلاتنر إلى أن فائدة معالجة عدم الدقة هذه لن تقتصر على مقدمي الطلبات من المحرومين فحسب، وإنما ستشمل المقرضين أيضًا. وتقول: "يسمح لنا النهج الاقتصادي بتحديد تكاليف الخوارزميات المشوشة بطريقة ذات مغزى؛ إذ يتيح لنا تقدير حجم سوء تخصيص الائتمان الناجم عن هذا التشويش".

تصحيح الأخطاء

لكن حل هذه المشكلة لن يكون سهلاً. تقول رشيدة ريتشاردسون، المحامية والباحثة التي تدرس التكنولوجيا والعرق في جامعة نورث إيسترن، إن هناك العديد من الأسباب التي تجعل البيانات الائتمانية الخاصة بمجموعات الأقليات مشوشة. وتضيف: "هناك عواقب اجتماعية معقدة حيث قد لا تسعى مجتمعات معينة إلى الحصول على الائتمان التقليدي بسبب عدم الثقة في المؤسسات المصرفية". يجب أن يتعامل أي إصلاح مع **الجذور العميقة للمشكلة**؛ إذ إن عكس الضرر الممتد على مدى أجيال يستدعي تطبيق مجموعة واسعة من الحلول والإصلاحات بما في ذلك اللوائح المصرفية الجديدة والاستثمار في مجتمعات الأقليات، وتوضح ريتشاردسون: "إن إيجاد الحلول ليس عملية سهلة؛ لأنها ينبغي أن تعالج العديد من السياسات والممارسات السيئة المختلفة".

قد يتمثل أحد الخيارات على المدى القصير في أن تدفع الحكومة المقرضين ببساطة إلى قبول مخاطر منح قروض لمقدمي الطلبات من الأقليات الذين ترفضهم خوارزمياتهم. سيسمح هذا للمقرضين بالبدء في جمع بيانات دقيقة حول هذه المجموعات لأول مرة؛ ما سيعود بالفائدة على المدى الطويل لكل من المتقدمين والمقرضين.

لقد بدأ عدد قليل من المقرضين الصغار في القيام بذلك بالفعل، كما تقول بلاتنر: "إذا كانت البيانات الحالية لا توفر لك الكثير من الفائدة، فقم بتقديم مجموعة قروض وتعلم المزيد من المعلومات حول الأشخاص". كما يرى رامباشان وريتشاردسون أن ذلك يمثل خطوة أولى ضرورية. لكن رامباشان يعتقد أن الأمر سيتطلب تحولاً ثقافيًا في عقلية المقرضين الأكبر. ويقول إن الفكرة منطقية للغاية بالنسبة إلى مجتمع علوم البيانات. ومع ذلك، عندما يتحدث إلى تلك الفرق داخل البنوك، فإنهم يعترفون بأن وجهة النظر هذه لا تنال تأييداً واسعًا. ويقول: "سوف يتنهدون ويقولون إنه لا توجد طريقة يمكنهم من خلالها شرح ذلك لفريق العمل، وأنا لا أعلم ما الحل المناسب لهذه المسألة".

تعتقد بلاتنر أيضًا أنه يجب استكمال درجات الائتمان ببيانات أخرى حول المتقدمين مثل المعاملات المصرفية. وهي ترحب بالإعلان الأخير الصادر عن عدد قليل من البنوك، بما في ذلك جي بي مورجان تشايس (JPMorgan Chase)، بأنهم سيبدؤون بمشاركة البيانات حول الحسابات المصرفية لعملائهم كمصدر إضافي للمعلومات حول الأفراد من أصحاب التاريخ الائتماني الضعيف. ولكن ستكون هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحث لمعرفة الفرق الذي سيحدثه ذلك على أرض الواقع.

وسيتوجب على الهيئات الرقابية ضمان أن زيادة الوصول إلى الائتمان لا يرافقه سلوك جشع في الإقراض، كما تقول ريتشاردسون.

ترى بلاتنر أن الكثير من الناس يدركون الآن مشاكل الخوارزميات المتحيزة. وهي ترغب في أن يبدأ الناس بمناقشة الخوارزميات المشوشة أيضًا. فالتركيز على التحيز –والاعتقاد بإمكانية إصلاحه تقنيًا– يعني أن الباحثين ربما يغفلون عن المشكلة الأكبر.

تخشى ريتشاردسون أن يتم إقناع صانعي السياسات بأن التكنولوجيا يمكن أن تحمل الإجابات عندما لا يكون ذلك واقع الحال. وتختم بالقول: "البيانات غير المكتملة تثير القلق؛ لأن اكتشافها سيتطلب من الباحثين أن يمتلكوا فهمًا دقيقًا إلى حد ما لأوجه عدم المساواة المجتمعية. إذا أردنا أن نعيش في مجتمع منصف يشعر فيه الجميع بالانتماء ويعامَلون بكرامة واحترام، فعلينا أن نبدأ بإدراك واقعي حول خطورة ونطاق القضايا التي نواجهها".

توزيع التكاليف المتغيرة والثابتة بدلالة التكلفة الاجمالية لحفر الآبار والمناجم

باستخدام المتتالية (ص)٢ - ص - ١

أوهاج بابدين عمر
ماجستير المحاسبة والتمويل - السودان

تسعى المتتالية لإيجاد حل لتكلفة الأعماق بما يمثل كل عمق تكلفة إضافية للشركة العاملة في الحفريات متمثلة في ارتفاع أسعار الآليات العاملة في الحفريات ذات الأعماق كبيرة الحجم.

(ص)^٢ – ص – ١

عندما ص = ٢ + ن

ن تمثل وحدة قياس العمق

عندما ن = صفر يعني قبل الإنتاج وهنالك تكلفة ثابتة ص = ٢

(٢)^٢ – ٢ – ١ = ١ وحدة نقدية

إذن التكلفة الثابتة = ١ وحدة نقدية

تفترض المعادلة بأن التكلفة الثابتة تساوي وحدة نقدية واحدة قبل بدء الإنتاج وتزيد بمعدل ثابت مقابل كل متر مثلا. أما إيجاد التكلفة المتغيرة فتزيد بمعدل المتتالية (ص)^٢ – ص – ١ عندما ص = (٢ + ن) وهي ذات علاقة عكسية لطول العمق ويتطلب استخدام المعادلة أدناه:

التكلفة المتغيرة = (ن + ١)^٢ – ١

مثال: إذا طلب حفر بئر بترول والعمق المطلوب ٥٠ مترا وتكلفة المتر ٥٠٠ جنيه، فالمطلوب إيجاد تكلفة حفر البئر باستخدام المتتالية:

(ص)^٢ – ص – ١

عندما ص = ٢ + ن

أولا: إيجاد التكلفة الثابتة قبل بدء الإنتاج.

ثانيا : إجمالي التكلفة .

ثالثا : إيجاد إجمالي التكلفة المتغيرة .

الحل :

أولا : إيجاد التكلفة الثابتة قبل بدء الإنتاج

ص = ٢ + ن وعند ن = صفر

ص = ٢

(٢)^٢ – ٢ – ١ = ١ وحدة نقدية

التكلفة الثابتة قبل بدء الإنتاج = ١ X ٥٠٠ = ٥٠٠ جنيه

ثانيا : لإيجاد إجمالي التكلفة :

إجمالي التكلفة = (ص)^٢ – ص – ١

عندما ص = ٢ + ن

ن = ٥٠ متر فإن :

ص = ٢ + ٥٠ = ٥٢

التكلفة الاجمالية = (٥٢)^٢ – ٥٢ – ١ = ٢٦٥١

٢٦٥١ X ٥٠٠ = ١٣٢٥٥٠٠

ثالثا : إيجاد إجمالي التكلفة المتغيرة :

إجمالي التكلفة المتغيرة = (ن + ١)^٢ – ١

(٥٠ + ١)^٢ – ١ = ٢٦٠٠ وحدة نقدية

إجمالي التكلفة المتغيرة بالجنيه = ٢٦٠٠ X ٥٠٠ = ١٣٠٠٠٠٠

إجمالي التكلفة الثابتة = إجمالي التكلفة – التكاليف المتغيرة

إجمالي التكلفة الثابتة = ١٣٢٥٥٠٠ – ١٣٠٠٠٠٠

إجمالي التكلفة الثابتة = ٢٥٥٠٠

لإثبات التكلفة الثابتة فكل متر يجب أن يكلف ٥٠٠ جنيه إضافة للتكلفة الثابتة قبل بدء الإنتاج :

إجمالي التكلفة الثابتة = (٥٠٠ X ٥٠) + ٥٠٠ = ٢٥٥٠٠ جنيه

نتائج الدراسة على المتتالية (ص)^٢ – ص – ١ :

(ص)^٢ – ص – ١

عندما ص = ٢ + ن

ن تمثل وحدة قياس العمق

عندما ن = صفر أي قبل الإنتاج، فهنالك تكلفة ثابتة ص = ٢

(٢)^٢ – ٢ – ١ = ١ وحدة نقدية

إذا افترضنا أن التكلفة الثابتة تساوي ٥ وحدة نقدية فماذا يحدث لنتائج المتتالية بما يخص التكاليف المتغيرة والثابتة بالتطبيق على المثال السابق؟

(ص)^٢ – ص – ١ = ٥ التكلفة الثابتة

عندما ص = ٣ + ن ، ن = صفر

التكلفة الثابتة قبل بدء الإنتاج = (٣)^٢ – ٣ – ١ = ٥ وحدة نقدية

٥ X ٥٠٠ = ٢٥٠٠

التكلفة الاجمالية

ن = ٥٠ متر

ص = ٣ + ٥٠ = ٥٣

التكلفة الاجمالية = (٥٣)^٢ – ٥٣ – ١ = ٢٧٥٥

٢٧٥٥ X ٥٠٠ = ١٣٧٧٥٠٠

التكلفة المتغيرة

إجمالي التكلفة المتغيرة = (ن + ١)^٢ – ١

(٥٠ + ١)^٢ – ١ = ٢٦٠٠ وحدة نقدية

إجمالي التكلفة المتغيرة بالجنيه = ٢٦٠٠ X ٥٠٠ = ١٣٠٠٠٠٠

إجمالي التكلفة الثابتة = إجمالي التكلفة – التكاليف المتغيرة

إجمالي التكلفة الثابتة = ١٣٧٧٥٠٠ – ١٣٠٠٠٠٠

إجمالي التكلفة الثابتة = ٧٧٥٠٠

لإثبات التكلفة الثابتة؛ فكل متر يجب أن يكلف ٢٥٠٠ جنيه إضافة للتكلفة الثابتة قبل بدء الإنتاج:

التكلفة الثابتة = (٢٥٠٠ X ٥٠) + ٢٥٠٠ = ١٢٧٥٠٠ جنيه

وبالمقارنة مع إجمالي التكلفة الثابتة البالغ ٧٧٥٠٠ وإجمالي التكلفة الثابتة البالغة ١٢٧٥٠٠ فإن قيم (ص) يجب أن تساوى (٢ + ن) وغير ذلك يؤدي لعدم المطابقة مع إجمالي التكلفة الثابتة.

ربط عقدي الإجارة المنتهية بالتمليك والبيع والشراء بمؤشر ليبور في الفقه الإسلامي

د. محمد أمين المناسية

أستاذ مشارك - جامعة منيسوتا الإسلامية

الحلقة (١)

يعد التمويل الاستثماري في المصارف العالمية في اعتماد صيغة المرابحة للآمر بالشراء عن طريق مؤشر ليبور أهمية كبرى.

تتمثل هذه الأهمية في:

١. توضيح مدى الارتباط الوثيق بين المعاملات المصرفية العالمية واندراجها تحت صور معاصرة، الأمر الذي جعل الشريعة الإسلامية تدرج هذا النوع من المعاملات تحت ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

٢. تستمد الدراسة أهميتها من خلال تناول موضوع حديث نسبيا، حيث تعتبر قرارات تحديد الأسعار من القرارات المهمة والتي تؤثر في ربحية المصرف، وفي قدرته على المنافسة والبقاء في السوق، وتؤثر هذه القرارات بشكل مباشر على حجم مبيعات المصرف. فقرار تحديد الأسعار يؤثر لدرجة كبيرة على قيمة أرباح الاستثمار السنوية للمصرف والتي تؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة العائد على حقوق المساهمين، والعائد على الموجودات، وتقوية المركز التنافسي للمصرف في السوق.

٣. يمثل الحكم على المعاملات المصرفية في المصارف العالمية، لذا فهي تمنح الفرصة للأفراد والمؤسسات الذي لا يجدون سبيلا لغيرها لتمويل مشاريعهم وتوظيف أموالهم.

إشكالية الموضوع: إلى أي مدى يمكن الاستفادة من مؤشر ليبور في تحديد الربح في التمويل الناتج عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك أو عن طريق بيع وشراء البيوت المنزلية في المصارف العالمية، لتوفر في المقام الأول فرصا استثمارية وتمويلية للعملاء تتماشى مع تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: الإطار النظري لمؤشر ليبور

يعد مؤشر ليبور من المصطلحات الحديثة في الفكر الاقتصادي الوضعي، والتي اشتهرت باسم معدلات ليبور، واكتسبت قبولا واسعا، حتى أصبحت المعدلات المرجعية لأسعار الفائدة الأوسع استخداما على النطاق الدولي للقروض قصيرة الأجل وفي تسعير العديد من عقود المشتقات المالية منذ سنة ١٩٨٦ م، وأصبحت تستخدم صراحة أو ضمنا في تسعير العديد من المنتجات المالية الإسلامية مثل المرابحة وغيرها. لذلك سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم ليبور وطريقة حسابه والمعدلات المناظرة له.

ماهية مؤشر ليبور

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق؛ إلى التعريف بليبور من خلال عرض مجموعة من التعريفات. ثم انتقل بعد ذلك إلى تاريخ معدلات ليبور وأهميته ومرجعيته.

تعريف مؤشر ليبور

أولا: هو سعر الإقراض بين البنوك في لندن، والتي يتم إصدارها من قبل رابطة البنوك البريطانية ويتم إصدارها بشكل يومي[1].

ثانيا: يعد ليبور من الأكثر المؤشرات المالية العالمية المستخدم في الإقراض وهو اختصار لعبارة وهو يمثل معدلات أسعار الفائدة علىLondon Inter-Bank Offered Rate، القروض المتبادلة بين البنوك الدولية في سوق لندن[2].

ثالثا: هو سعر الفائدة المرجعي الأوسع استخد ما على النطاق الدولي للقروض قصيرة الأجل، ويحسب يوميا بواسطة جمعية البنوك البريطانية BBA ويعد علامة تجارية مملوكة للجمعية، وتعاقدت الجمعية مع رويتر لإدارة عملية حساب ليبور، وبثه عالميا بشكل يومي بعد الساعة الحادية عشر صباحا بتوقيت لندن، وتنشر المعدلات في موقع الجمعية بعد مرور أسبوع على تحديدها، كما يوجد بموقع الجمعية جميع المعدلات التاريخية لليبور منذ إنشائه[3].

(1) انظر: محمود علي عطوان، معجم العلوم المالية والمحاسبية والمصرفية، ص680.
(2) انظر: محمد البلتاجي، نحو إيجاد مؤشرات إسلامية للتعاملات الآجلة، ص9.
(3) انظر: محمد بن إبراهيم السحيباني، آلية تحديد معدلات ليبور، ص 4-5.

تاريخ معدل ليبور وأهميته

أطلقت جمعية البريطانيين BBA معدل ليبور رسميا بحلول عام ١٩٨٦ م بثلاث عملات فقط في البداية هي الدولار الأمريكي، الين الياباني والجنيه الإسترليني.

نشأ معدل ليبور كمقياس معياري موحد لتسعير قروض الشركات بأسعار فائدة متغيرة، وقد تزامن استحداثه مع ظهور الحاجة العامة لمعدل مرجعي يمكن أن يعوّل عليه عند التعامل بالمشتقات المالية القائمة على سعر الفائدة مثل عقود الفائدة الآجلة وعقود مبادلات أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، والتي تتطلب مقاييس معيارية موحدة وشفافة لمعدلات الفائدة[1]

وتتمتع معدلات ليبور بأهمية كبيرة دوليا للأسباب التالية:

١. حظيت معدلات ليبور بأسبقية تاريخية مكنتها من ترسيخ مكانتها عبر الزمن، وفرض استخداماتها كمعايير مرجعية، حتى في الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية[2].

٢. توفر معدلات ليبور سلة متنوعة من أسعار الفائدة سواء من حيث المدة أو العملات الدولية الرئيسية[3].

٣. تثبت المعدلات عالميا وآنيا عبر أكبر شركات بث المعلومات المالية والدولية.

٤. تتميز الآلية المستخدمة في تحديد معدلات ليبور بشفافية عالية، تضعف احتمال قيام البنوك المشاركة بالتلاعب في تحديدها.

٥. يسهم في تحديد معدلات ليبور أكبر البنوك الناشطة في السوق، وأكثر ملائمة.

٦. التوسع في استخدام معدلات ليبور كمرجع في العديد من الأوراق والمشتقات المالي[4].

أوجه استخدام مؤشر ليبور

تستخدم معدلات ليبور كسعر مرجعي في تسعير العديد من الأوراق والمشتقات المالية ومن أبرزها[5]:

---

(1) انظر: جون كيف، عودة إلى الأسس؛ ما هو ليبور (مقال) على الرابط التالي:. ص 32 http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2012/12/pdf/fd1212a.pdf.

(2) انظر: محمد بن إبراهيم السحيباني، آلية تحديد معدلات ليبور، ص3.

(3) انظر: المرج السابق، ص4.

(4) انظر: المرج السابق، ص4.

(5) انظر: المرج السابق، ص4-5.

أسعار الفائدة على ودائع العملات الرئيسة: يمثل الاستخدام المباشر لليبور في تسعير القروض قصيرة الأجل.

عقود آجلة Forward Rate Agreements (FRA): وهي عبارة عن عقود سعر الفائدة الآجلة، يدفع أحد طرفيها سعر الفائدة ثابت مقابل استلام سعر فائدة متغير، مرتبط بأحد معدلات ليبور. ولا تتضمن العقود تبادلا للقروض خلال مدة العقد، بل تتم التسوية بدفع الفروق بين سعري الفائدة نقدا بعد مقاصتها، وتتم التسوية في بداية المدة الآجلة، ويسبقها بيومين المقاصة اعتمادا على الطريقة المتبعة في تحديد سعر الفائدة لكل عملة.

عقود أسعار الفائدة المستقبلية قصيرة الآجل Futures Short Term Interest Rate (STIR) وهي في الواقع، عقود سعر فائدة آجلة ولكنها نمطية بطريقة تمكن من: تداولها في الأسواق المستقبلية المنظمة، في حين تتم عقود سعر الفائدة الآجلة بشكل ثنائي خارج الأسواق المالية المنظمة.

صكوك الإجارة الإسلامية معومة العائد: وتقوم على مبدأ إعطاء عائد متغير مرتبط أحد معدلات ليبور.

طريقة حساب معدلات ليبور والمعدلات المناظرة له

يعد مؤشر ليبور من المؤشرات المهمة المستخدمة في الإقراض في المصارف التقليدية، ومن خلال هذا المطلب سيتم ذكر طريقة حساب ليبور والمعدلات المناظرة له.

حساب ليبور

يتم في كل يوم عمل رسمي حساب ١٥٠ معدلا لليبور؛ حيث يتم حساب ١٥ حسب المدة (يوم، أسبوع، أسبوعين، ومن شهر إلى ١٢ شهرا)، لعشر عملات رئيسية هي: الجنيه الإسترليني، الدولار الأمريكي، الين الياباني، الفرنك السويسري، الدولار الكندي، الدولار الأسترالي، اليورو، الكورونا الدانمركية، الكورونا السويدية، الدولار النيوزلندي.

وقد وضعت جمعية البنوك البريطانية آلية لحساب معدلات ليبور بالتشاور مع كبار المتعاملين في السوق. وتقوم الجمعية بمراجعة الآلية من فترة لأخرى لضمان مواكبتها للتطورات الجديدة في مجال التشريعات وتقنيات الاتصالات والمعلومات[1].

(1) انظر: موقع جمعية البنوك البريطانية على شبكة الإنترنت.www.bba.org.uk 2017/01/24.

ويتم حساب معدلات ليبور في البنوك الوضعية بالخطوات الآتية[1]:

١. تحدد الجمعية بالتشاور مع كبار المتعاملين في السوق مجموعة بنوك لكل عملة، (٨ أو ١٢ أو ١٦) للمساهمة في تحديد معدلات ليبور خمسة عشر الخاصة بالعملة.

٢. معايير اختيار البنوك المساهمة:

– (السمعة) حجم نشاطها في السوق(تقدم بشكل سري كل ربع سنة).

– (خبرتها في العملة ذات العلاقة) وذلك من خلال تقييمها الائتماني.

– عدد البنوك المساهمة حاليا(٨ لأربع عملات أو ١٢ لعملتين أو ١٦ لأربع عملات).

– تراجع قائمة البنوك المساهمة على الأقل مرة واحدة سنويا.

ومن التعليمات التي يجب أن تلتزم بها البنوك المساهمة عن تقويم عروضها:

١. قدم كل البنك المعدلات التي يكون مستعدا عندها لاقتراض مبلغ معقول الحجم.

٢. القرض غير مضمون، ومحكوم بقانون انجلترا وويلز.

٣. تقدم المعدلات بخانات عشرية لا تقل عن اثنين ولا تزيد عن خمسة[2].

٤. ترسل البنوك المساهمة معدلاتها لرويتر بين الساعة ١٠–١١ صباحا حسب توقيت لندن.

٥. يحدد كل بنك معدلاته باستقلالية عن البنوك والعملات الأخرى[3].

وتتمثل العملية في عدة نقاط[4]:

١. تقوم البنوك المساهمة لكل عملة بتقديم عروضها لرويتر.

٢. ترتب العروض من الأعلى إلى الأدنى.

٣. يتم استبعاد أعلى وأدنى ربيِّع من المعدلات المعروضة لتحييد تأثير المعدلات المتطرفة.

٤. تحسب معدلات ليبور لذلك اليوم بحساب المتوسط الحسابي للعروض المتبقية.

٥. تثبت المعدلات للسوق في حدود الساعة ١١:٤٥.

٦. تستمر أسعار الفائدة في التغيير خلال اليوم، وقد تختلف عن معدل ليبور المعلنة.

---

(1) انظر: محمد بن إبراهيم السحيباني، آلية تحديد معدلات ليبور، ص9.
(2) انظر: محمد بن إبراهيم السحيباني، آلية تحديد معدلات ليبور، ص10.
(3) انظر: قنطقجي، سامر، أوهاج بادانين محمد عمر، معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية، مؤسسة الرسالة، 2003م، ص11.
(4) انظر: محمد بن إبراهيم السحيباني، آلية تحديد معدلات ليبور، ص10-12.

ولإيضاح ما سبق نضرب عدة أمثلة لحساب معدل ليبور:

- **الحال الأولى**: عدد البنوك المساهمة[1] وفي هذا المثال يوجد قيم متطرفة ولهذا تم حذف أعلى وأدنى القيمة.

5.9%, 5.7%, 5.4%, 5.3%, 5.1%, 5.0%, 4.8 , 4.7%

5.4 + 5.3 + 5.1 + 5.0)/4 = 5.2%

- **الحال الثانية**: عدم وجود قيم متطرفة فيه وتم حسابه من خلال مثالين، وسنبينها فيما يأتي[2]:

المثال الأول: نحسبه دون حذف القيمة الأولى والأخيرة.

5.9%, 5.8%, 5.7%, 5.6%, 5.5%, 5.4%, 5.3%, 5.2%,

(5.9+5.8 +5.7+5.6 +5.5 +5.4 + 5.3 + 5.2)/8 = 5.55%

المثال الثاني: نحسبه مع حذف القيمة الأولى والأخيرة، ولو حتى في اختلاف القيمتين عن الأولى لكنهما متشابهتان[3].

5.9%, 5.8%, 5.7%, 5.6%, 5.4%, 5.3%, 5.2%

(5.5% 5.8 +5.7+5.6 +5.5 +5.4 + 5.3)/6 = 5.55%

مزايا حساب ليبور[4]

أولا: الشفافية: يتم إعلان جميع العروض التي تقدمها البنوك المساهمة على شاشات رويتر وغيرها من الشركات المتخصصة ببث المعلومات المالية، وهو ما يضمن عدم تعارض مصالح البنوك مع المعدلات التي تضعها.

ثانيا: تحييد أثر المعدلات المتطرفة: من خلال استبعاد أعلى وأدنى معدلات عند حساب كل معدل.

المعدلات المناظرة لـ ليبور

تستخدم أغلب الدول في العالم ذات النظام البنكي المتطور معدل مشابه لليبور، كمؤشر يستخدم لتسعير فائدة القروض المتبادلة بين بنوكها، حيث نجد أن الحروف الهجائية الأربعة الأخيرة لمصطلح ليبور

(1) انظر: محمد بن إبراهيم السحيباني، آلية تحديد معدلات ليبور، ص13.
(2) انظر: بالي، سارة، ارتباط تسعير البيوع الآجلة بمؤشر ليبور في المصارف الإسلامية - بيع المرابحة للآمر بالشراء أنموذجا (مذكرة تخرج) جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي - معهد العلوم الإسلامية، 2017، ص35.
(3) انظر: بالي، سارة، ارتباط تسعير البيوع الآجلة بمؤشر ليبور في المصارف الإسلامية، ص36.
(4) انظر: محمد بن إبراهيم السحيباني، آلية تحديد معدلات ليبور، ص15.

أي (يبور / ibor) استخدمت في تسمية هذه المعدلات، مثلا (Sibor) وهذه التسمية لمعدل الفائدة تشترك فيه أكثر من دولة، منها معدلات الفائدة المستخدمة بين البنوك في سنغافورة، والمتبع على نطاق واسع في شرق آسيا، كما يرمز في الوقت نفسه لمعدل الإقراض المستخدم بين البنوك السعودية، ونجد في مصر يطلق عليه كايبور(Caibor) وفي الإمارات المتحدة إيبور (Eibor) وفي زيورخ زيبور(Zibor)، وفي آمستردام آيبور ،(Aibor) وفي الكويت كيبور(Kibor)، ونلاحظ أن هناك ارتباطا كبيرا بين المعدلات التي يتم تحديدها للعملة نفسها في المراكز المالية المختلفة، فعلى سبيل المثال نجد أن معدلات ليبور للين الياباني ترتبط بشكل كبير مع معدلات تيبور(Tibor) معدل الإقراض المتبادل بين البنوك في طوكيو والذي تحدده جمعية البنوك في اليابان، وترجع الفروقات التي يمكن أن تحدث فيما بينها إلى اختلاف مخاطر الائتمان المرتبطة بالبنوك المساهمة في تحديد هذه المعدلات، حيث تدخل علاوة المخاطر الائتمانية في تحديد معدلات ليبور للبنوك اليابانية وغيرها، وتعتبر هذه العلاوة من أهم العناصر في تحديد تيبور(Tibor) معدل الإقراض المتبادل بين البنوك اليابانية، نظرا لتعرض النظام البنكي الياباني لأزمة في التسعينيات من القرن الماضي أثرت على الملاءة الائتمانية، لذلك برز فارق مخاطر (يعتبر صغيرا) بين ليبور (Libor) وتيبور (Tibor) وهو ما يطلق عليه بالعلاوة اليابانية Japan premium.[1]

المبحث الثاني : حكم ربط أرباح المرابحة للآمر وبالإجارة المنتهية بالتمليك لشراء المنازل بمؤشر ليبور

لقد صار تحديد الربح في المرابحة للآمر بالبيع والشراء، وبالإجارة المنتهية بالتمليك في بعض المصارف الإسلامية عن طريق مؤشر ليبور، وتكوّن الأرباح العائدة للبنك من معاملة المرابحة، أرباح غير ثابتة، بل متغيرة مع عدد الأشهر والأيام، ولا تسجل في سجل سجلات البنك، بل تسجل مع نهاية كل شهر، بعد تسويتها مع النسبة العالمية للأرباح(libor)+2% أو أكثر أو أقل[2].

وبناء على هذا الواقع ظهرت عدة آراء عند الفقهاء والاقتصاديين :

---

(1) انظر: سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، ارتباط تسعير الصكوك الإسلامية بمعدل الفائدة ليبور كعامل مهدد لسلامة الاستثمار فيها دراسة على عينة من الصكوك الإسلامية من منظور إسلامي, بحث مقدم إلى مؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) النمو والعدالة والاستقرار، 2013م، المنعقد باسطنبول، تركيا، ص8-9.

(2) انظر: عفانة، حسام الدين، بيع المرابحة المركبة كما تجريه المصارف الإسلامية في فلسطين، بحث مقدم إلى مؤتمر "الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك الإسلامية"، 1430هـ،2009م، ص 20-21.

فمنهم من يرى أن هذا المؤشر معيب في ذاته ويتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث تتضمن مجموعة من الأمور المنهية عنها شرعا مثل: (الربا والجهالة والغرر)، لذلك لابد من وضع مؤشر إسلامي يتوافق مع مبادئ الأحكام الشرعية.

ومنهم من يرى أنه ليس هناك حرج شرعي في الاستعانة بمؤشر الفائدة[1]، والمدرسة التبريرية التي تضم بعض الفقهاء حيث يبررون استخدام هذا المؤشر لعجزهم عن إيجاد بديل له[2]، لذا سيتم عرض هذه الآراء، بعد بيان صورة المسألة.

صورة المسألة

أما صورة الإجارة المنتهية بالتمليك فتكون عندما يبرم العميل عقد الإجارة مع المصرف على استئجار بناية لمدة عشر سنوات مثال على أن توزع الأجرة على عشرين فترة كل فترة مدتها ستة أشهر، بحيث تكون الأجرة للفترة الأولى معلومة ومحددة عند إجراء العقد، أما الأجرة للفترات التالية فتكون متغيرة بحسب تغير سعر الفائدة كمؤشر ليبور مثلا، وتحدد بحسب هذا المؤشر عند بدء كل فترة من فترات مؤشر الإجارة.

وقد جاءت هذه الصورة في عدد من المصارف الإسلامية منها:

١. **مصرف الشارقة الإسلامي**[3]: جاء في العقد الموسوم عقد إيجار أصل إجارة منتهية بالتمليك: البند الثالث: المدة والأجرة: المدة الإجمالية لهذه الإجارة هي... سنوات تبدأ من تاريخ... على أن تجدد هذه الإجارة كل... أشهر، وأجرة ال... أشهر الأولى هي مبلغ وقدره... درهم تدفع حسب الجدول المرفق، وأما أجرة ال... التالية فتتكون من: أ- أجرة...٪ سنوية. ب- أجرة سنوية متغيرة تحدد بمؤشر... أشهر أيبور+...٪ على أن لا تقل هذه الأجرة عن نسبة...٪ من المبلغ المتبقي من مجموع القيمة الإيجارية الثابتة للمدة الإجمالية المتبقية لهذه الإجارة، وتحتسب الأجرة الثابتة بالإضافة إلى الأجرة المتغيرة بالأرقام في بداية كل... شهور إيجارية.

يلتزم الطرف الثاني (المستأجر) التزاما باتًا لا يجوز الرجوع فيه بتجديد عقد الإيجار كل... أشهر

(1) انظر: الميمان، ناصر بن عبد الله، التعريف بالمؤشرات الضابطة للمساهمة في الشركات، بحث مقدم إلى مؤتمر "المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي"، 2009م، ص22.

(2) انظر: قنطقجي، سامر، أوهاج بادا نين محمد عمر، معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية، مؤسسة الرسالة، 2003م، ص2.

(3) انظر: عقد إيجار أصل إجارة منتهية بالتمليك الصادر عن مصرف الشارقة الإسلامي.

على أساس الأجرة المتفق عليها في هذا البند ويتم إخطار الطرف الثاني بالأجرة الجديدة التي يتم التجديد على أساسها بإشعار يرسل له كل... أشهر دون الحاجة إلى عقد جديد يوقع من الطرفين.

٢. **مصرف الإمارات الإسلامي**[1]: جاء في العقد الموسوم عقد إجارة أصل منتهية بالتمليك بقسط ثابت وقسط متغير: المادة الثالثة: المدة والأجرة: المدة الإجمالية لهذه الإجارة هي... وتقسم إلى فترات متساوية عددها... فترة متتالية ومدة كل منها...، وتبدأ الفترة الأولى من تاريخ... وتكون أجرة الفترة الأولى هي مبلغ... درهم، وأما أجرة الفترات التالية فتتكون أجرة كل فترة من عنصرين: أ- أجرة ثابتة كل ستة شهور مقدارها... درهما. ب- أجرة متغيرة تحدد (بمؤشر أيبور +...٪)على أن لا تقل هذه الأجرة عن نسبة (...٪) من المبلغ المتبقي من مجموع القيمة الإيجارية الثابتة للمدة الإجمالية المتبقية لهذه الإجارة.

وتحتسب الأجرة الثابتة بالإضافة إلى الأجرة المتغيرة بالأرقام في بداية كل فترة إيجارية لفترات الإجارة المذكورة.

ويعد المستأجر بتجديد عقد الإيجار وبالأجرة المتفق عليها في هذه المادة ويتم إخطار المستأجر بالتجديد بإشعار يرسل له قبل بداية كل فترة جديدة بيومين دون الحاجة إلى عقد جديد يوقع من الطرفين.

٣. **بنك البركة الجزائري**[2]: جاء في العقد الموسوم عقد تأجير عقاري منتهي بتمليك للأفراد: المادة الرابعة: مبلغ الإيجار: كما يمكن مراجعة أقساط الإيجار سنويا وفق ارتفاع معدل إعادة الخصم المطبق من قبل بنك الجزائر، وذلك بإضافة الفارق بين المعدل الساري في السنة الماضية والمعدل الساري على الفترة التأجيرية الجديدة إلى نسبة العائد المستند إليه في تحديد أقساط الإيجار بتاريخ توقيع هذا العقد. وفي العقد الموسوم: عقد تمويل بالاعتماد الإيجاري عملي على أصول غير منقولة عبارة واضحة على أن هذا التغيير في مبلغ الإجارة يحتاج إلى موافقة العميل وإنما يدخل حيز التطبيق ما إن يراه المصرف موافقا لسياسته الداخلية.

جاء في المادة السابعة عشر: بدل الإيجار وما يلحق من رسوم وضرائب وغيرها. كما يمكن مراجعة

---

(1) انظر: عقد إجارة أصل منتهية بالتمليك بقسط ثابت وقسط متغير الصادر عن مصرف الإمارات الإسلامي.
(2) انظر: عقد تأجير عقاري منتهي بتمليك الأفراد وعقد تمويل بالاعتماد الإيجاري عملي على أصول غير منقولة الصادرين عن بنك البركة الجزائري.

مبلغ الإيجار وفق الشروط المصرفية المعمول بها لدى بنك البركة الجزائري دون حاجة إلى الحصول على موافقة العميل على ذلك.

القائلون بجواز ربطها بمؤشر ليبور

ذهب إلى الافتاء بجواز هذه المعاملة المستحدثة كثير من هيئات الفتوى التابعة للمصارف الإسلامية من بينها بنك البركة الجزائري ومصرف الشارقة الإسلامية ومصرف الإمارات الإسلامي وبنك أبو ظبي الإسلامي والهيئة الشرعية الموحدة لبنك البركة وبه صدرت فتوى ندوة البركة الحادية عشرة التي انعقدت بجدة مابين ٣١ يناير و ١ فبراير ١٩٩٦ ونصها: "يتحقق العلم بالأجرة في عقد الإجارة الواردة على الأشياء إذا تم الاتفاق على مدة معلومة موزعة على فترات، مع تحديد مقدار الأجرة عن الفترة الأولى واعتماد أجرة المثل عن بقية الفترات بشرط أن تكون أجرة المثل منضبطة أو مرتبطة بمعيار معلوم بحيث لا مجال فيه للنزاع؛ وذلك بقصد استفادة المتعاقدين من تغير مستوى الأجرة مع استبقاء صفة اللزوم لكامل مدة العقد[1].

وأيضا قال بجوازها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي[2].

ثم صدر المعيار الشرعي رقم (٩) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بالبحرين بجوازها ونص المعيار: "في حالة الأجرة المتغيرة يجب أن تكون الأجرة للفترة الأولى محددة بمبلغ معلوم ويجوز في الفترات التالية اعتماد مؤشر منضبط. ويشترط أن يكون هذا المؤشر مرتبطا بمعيار معلوم لا مجال للنزاع فيه لأنه يصبح هو أجرة الفترة الخاضعة للتحديد، ويوضع له حد أعلى وحد أدنى[3].

واستدلوا بما يأتي:

أولا: إن تحديد الأجرة للفترات التالية للفترة الأولى بناء على ربطها بمؤشر سعر الفائدة أو نحوه في المستقبل الذي سيعلم في حينه يعتبر بمنزلة تحديدها بمقدار معلوم للطرفين وقت التعاقد لأيلولة ذلك المؤشر إلى العلم بها؛ فالجهالة وإن كانت في البداية ولكنها تنتهي بالعلم عند الحاجة، وبالتالي لا تؤدي إلى النزاع الذي يجعل العقد فاسدا.

(1) انظر: الأمانة العامة للهيئة الشرعية، مجموعة البركة، قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي، جدة، الطبعة السابعة/ 1426هـ- 2006م، ص 188.

(2) انظر: القره داغي، علي محيي الدين، فتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي، دار البشائر- بيروت. الطبعة الأولى/ 1426هـ- 2005م.، 4 /4، 56/ 135.

(3) انظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين، 1425هـ، ص149.

ونوقش الذين يجيزون اعتماد المؤشر في الفترات اللاحقة يمنعون اعتماده في بداية العقد لتحديد الأجرة وذلك حتى يتوافر لها شرط العلم، جاء في فتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي: "حتى يتم تحديد القسط المتغير من الأجرة على أساس ليبور كل ستة أشهر فإنه يجب لكي تكون الأجرة معلومة وتصح الإجارة أن تكون مدة عقد الإيجار الأول لمدة ستة أشهر تحدد فيها الأجرة بالأرقام حتى يتوافر لها شرط العلم، ثم يَعد المستأجر المؤجر وعدا ملزما بتجديد هذه المدة كل ستة أشهر بأجرة تحدد على أساس سبعين نقطة فوق ليبور من رصيد الأجرة الثابتة"[1].

فإذا منعوا اعتماد المؤشر في بداية العقد وإن كان يظهر في اليوم التالي للعقد فمن باب أولى أن يمنعوا اعتماد مؤشر يظهر بعد ستة أشهر.

وقولهم أيضا بأنّ الأجرة للفترات اللاحقة ستؤول إلى العلم لدلالة المؤشر عليها في حينه يناقش بأن هذا لا ينفي الجهالة عن الأجرة عند إنشاء العقد؛ وهذا هو المحذور حيث اشترط العلماء معلومية الأجرة لكامل مدة الإجارة حتى لا يقع هناك نزاع وخصومة في حالة ما إذا تغير مؤشر الفائدة في الفترة اللاحقة لغير مصلحة أحد الطرفين[2].

ثانيا: إن ربط الأجرة للفترات المستقبلية لعقد الإجارة بمؤشر سعر الفائدة يُعد من قبيل الرجوع إلى أجرة المثل، وأيدوا هذا الدليل بمذهب ابن تيمية رحمه الله حيث أجاز البيع والتأجير بسعر ما يبيعه الناس أو حسب سعر السوق بأن يتفق الطرفان على التأجير لمدة محدودة ويجعلان الأجر حسب أجرة المثل الذي يحدد فيما بعد[3]، وعلى ضوء ذلك يمكن اعتبار ذلك المؤشر أو نحوه بمثابة أجر المثل.

ونوقش بأنّ تأييد قولهم بمذهب ابن تيمية بجواز البيع أو التأجير بسعر ما يبيعه الناس أو حسب سعر ملهم ولكن المنصوص عنه أن هذا الجواز مقيد بأن يكون سعر السوق سعر ما يبيع به الناس معلوما للطرفين عند إنشاء العقد.

يقول ابن تيمية: "فالذي رأيته من نصوص أحمد أنه إذا كان البائع عالما بقدر الثمن جاز للمشتري أن يشتريه منه بذلك الثمن وإن لم يعلم قدره فإنه ثمن مقدر في نفس الأمر وقد رضي هو بخبرة البائع

---

(1) انظر: القره داغي، فتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي، 4/56.
(2) انظر: بلحاجي عبد الصمد، الإجارة المنتهية بالتمليك بأجرة ثابتة ومتغيرة، ص120.
(3) انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت 728هـ)، العقود، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، توزيع مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ص 436.

وأمانته، وأما إذا كان السعر لم ينقطع بعد ولكن ينقطع فيما بعد ويجوز اختلاف قدره فهذا منع منه – أي الإمام أحمد – لأنّه ليس وقت البيع ثمن مقدر في نفس الأمر، والأسعار تختلف باختلاف الأزمنة فقد يكون سعره فيما بعد العقد أكثر مما كان وقت العقد، فأما إذا باعه بقيمته وقت العقد فهذا الذي نص أحمد على جوازه"[1].

فالنص صريح في أن سعر المثل يراد به سعر المثل السائد حين التعاقد وليس سعر المثل في المستقبل لأنّ هذا غير موجود حين التعاقد ولا يمكن العلم به[2].

يوضح هذا الفهم قول د. الصديق الضرير: "أما سعر السوق الذي أجاز بعض الفقهاء البيع به ونوافقهم على جوازه فإنما يعني سعر السوق في وقت البيع فقط ولا يشمل البيع بسعر السوق في المستقبل فإن هذا لا تجيزه قواعد الفقه الإسلامي ولا أعلم أحدا من الفقهاء أجازه"[3].

وربط الأجرة للفترات اللاحقة بمؤشر سعر الفائدة يعد من قبيل الرجوع إلى أجرة المثل منقوض بأن أجرة المثل لا يرجع إليها إلا عند فساد عقد الإجارة يقول الخطيب الشربيني: "وتستقر في الإجارة الفاسدة سواء قدرت بعمل أم بمدة أجرة المثل"[4] سواء أكانت أكثر من المسمى أم لا، ثم إن أجرة المثل يرجع فيها شرعا إلى تقويم المقومين من أهل الخبرة بناء على العرض والطلب واعتبار رغبات الناس واحتياجاتهم، يقول ابن تيمية: " وأجرة المثل ليست شيئا محدودا، وإنما هي ما يساوي الشيء في نفوس أهل الرغبة" [5] وبناء على هذا لا يصح أن يرجع في تحديد أجرة المثل إلى مؤشر سعر الفائدة في أي بلد من البلدان؛ لأنّه غير معتبر شرعا[6].

---

(1) انظر: ابن تيمية، العقود، ص .436.
(2) انظر: بلحاجي عبد الصمد، الإجارة المنتهية بالتمليك بأجرة ثابتة ومتغيرة، ص120.
(3) انظر: الضرير، الصديق محمد الأمين. الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي. الطبعة الثانية، 1416هـ- 1995م، ص291..
(4) انظر: الشربيني، محمد بن محمد الخطيب (ت 977 هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر،1377هـ- 1958 م، 2/358. ابن قدامة، المغني، 8/42.
(5) انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت 728هـ)، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى، 1408هـ- 1987م، 30/188.
(6) انظر: بلحاجي عبد الصمد، الإجارة المنتهية بالتمليك بأجرة ثابتة ومتغيرة، ص120.

ثالثا: إن ربط الأجرة في للفترات المستقبلية بناء على ما يؤول إليه مؤشر سعر الفائدة يعتبر تجديدا للعقد لفترة لم تستحق أجرتها بعد[1].

ونوقش بأن ربط الأجرة للفترات المستقبلية بمؤشر معين يعتبر تجديدا للعقد لفترة لم تُستحق أجرتها بعد، معنى هذا أن عقد الإجارة غير لازم لكامل المدة بل متى انتهت الفترة الأولى فإنه يحق للمستأجر إما تجديد العقد وفقا للأجرة الجديدة أو عدم تجديده، ولكن هذا يناقضه الصورة التطبيقية للعقد على أرض الواقع، فالمواد التي عرضناها تبين أن عقد الإجارة عقد ملزم لا يحق للمستأجر الرجوع عنه ولا حتى الحصول على موافقة العميل في حالة ما إذا رأى المصرف تغيير الأجرة؛ فتجديد العقد إذن صوري وليس حقيقيا[2].

رابعا: رواية ابن القاسم عن الإمام مالك أنه لا بأس باستعمال الخياط المخالط الذي لا يكاد يخالف مستعمله دون تسمية أجر فإذا فرغ أرضاه بشيء يعطيه إياه[3].

ونوقش بأنّ سياق الرواية يدل على أن المستأجر قد اعتاد على التعامل مع ذلك الخياط في خياطة مالبسه بالأجرة التي ترضيه وهذا يعني وجود عادة جارية بينهما فيما يقع به التراضي بينهما، وذلك يقتضي معلومية الأجرة حكما بالنسبة للطرفين ابتداء بموجب العادة وما تعارفا عليه[4].

---

(1) انظر: القره داغي، علي محيي الدين. بحوث في فقه البنوك الإسلامية، دار البشائر – بيروت، الطبعةالأولى/ 1428هـ-2007م، ص 349، ميرة، حامد، صكوك الإجارة، سلسلة مطبوعات المجموعة الشرعية - بنك البلاد، دار الميمان- الرياض، 1429هـ- 2008م، ص 229، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص 160.

(2) انظر: بلحاجي عبد الصمد، الإجارة المنتهية بالتمليك بأجرة ثابتة ومتغيرة، ص120.

(3) انظر: ابن رشد أبو الوليد، محمد بن أحمد بن رشد (ت 520هـ)، البيان والتحصيل، تحقيق د. محمد حجي/ دار الغرب الإسلامي- بيروت، 1406هـ- 1986م، 8 /423.

(4) انظر: بلحاجي عبد الصمد، الإجارة المنتهية بالتمليك بأجرة ثابتة ومتغيرة، ص120-121.

هدية العدد: كتاب التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع: رؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص

الدكتورة بن زارع حياة

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف – الجزائر

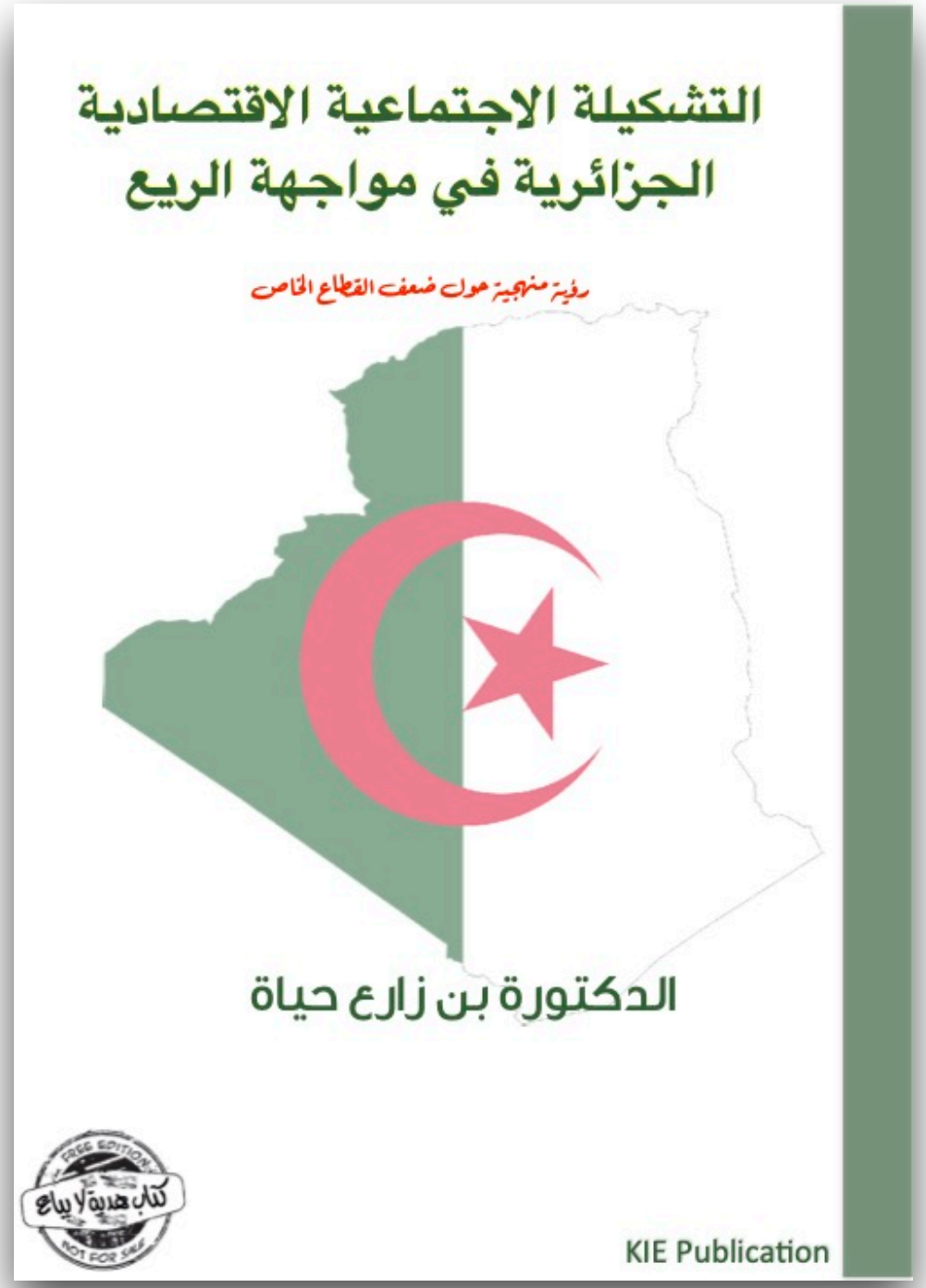

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

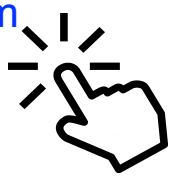

GIEM